

محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية

**Fair Value Accounting and its Impact on the
Global Financial Crisis**

إعداد

روحي وجدي عبد الفتاح عواد

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني 2010

ب

التفويض

أنا الموقع أدناه روجي وجدي عبد الفتاح عواد أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: روجي وجدي عبد الفتاح عواد

التوقيع:

التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية" بتاريخ

. 2010 /4/21

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع		الاسم
	رئيساً	الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور
	مشرفاً	الأستاذ الدكتور محمد عطيه مطر
	عضواً خارجياً	الأستاذ الدكتور أحمد حسن ظاهر

شكر وتقدير

بفضل الله ومشيئته أتممت هذه الدراسة، وإني لأحمد الله وأشكره على ما منحني إياه من القدرة والصحة والكفاية العلمية لإتمام هذه الدراسة.

وإنني إذ أتقدم بجزيل الشكر وكبير العرفان لأستاذي الدكتور محمد مطر لما قدمه لي من عظيم رعاية واهتمام ومساعدة علمية، ولما منحني إياه من ثقة ودافعية نحو العمل والبحث، مما كان له أكبر الأثر في مساعدتي لإنجاز هذا العمل.

وأتوجه بالشكر والتقدير لأساتذة لجنة تحكيم الاستبانة الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور والدكتور جمعه حميدات والدكتور عدنان الأعرج، لما بذلوه من جهد وعون كبيرين.

وأخيرا أتوجه بخالص شكري وعرفاني للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم جهد قراءة الرسالة ومناقشتها، وتقديم كل عون ممكن.

روحي وجدي عبد الفتاح عواد

الإهداء

إلى والدي ووالدتي عرفاناً مني بجمائلهما عليّ

روحي وجدي عبد الفتاح عواد

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
ك	ملخص الدراسة باللغة العربية
م	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها
1	المقدمة
2	مشكلة الدراسة
4	عناصر مشكلة الدراسة
4	فرضيات الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	محددات الدراسة
8	نموذج الدراسة
9	التعريفات الإجرائية
11	حدود الدراسة
12	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة
12	أولاً: الإطار النظري
12	المقدمة
13	أسباب حدوث الأزمات المالية العالمية
18	آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي والجهود المبذولة لعلاج الأزمة (خطط الإنقاذ)

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
45	منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح
56	العلاقة المتبادلة بين تطبيق منهج القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية.
58	مجالات التطوير المطلوب في المعايير الدولية للتقارير المالية للحد من آثار الأزمة المالية العالمية
60	الدراسات السابقة العربية والأجنبية
60	(أ) الدراسات العربية
73	(ب) الدراسات الأجنبية
77	ما يميز دراسة الباحث عن الدراسات السابقة
79	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
79	المقدمة
79	تصميم الدراسة
79	مصادر الحصول على البيانات
80	مجتمع الدراسة وعينتها
83	معالجة البيانات الإحصائية
85	الفصل الرابع: مناقشة نتائج التحليل وإختبار الفرضيات
85	المقدمة
87	تحليل بيانات الدراسة
104	إختبار فرضيات الدراسة
113	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
113	المقدمة
114	نتائج الدراسة
117	التوصيات
120	قائمة المراجع
120	أولاً: المراجع العربية
124	ثانياً: المراجع الأجنبية
126	ثالثاً: المواقع الالكترونية

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
128	الملاحق
129	الاستبانة
134	بيانات التحليل الإحصائي

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
80	توزيع عينة الدراسة	1 – 3
81	وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة	2 – 3
85	معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)	1 – 4
88	الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية	2 – 4
92	مساهمة تعديل المعيار رقم (39) المتعلق بالأدوات المالية التي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية	3 – 4
98	مساهمة تعديل المعيار رقم (40) المتعلق بمجال القياس للقيمة العادلة الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية	4 – 4
102	تأثير العوامل في تدني التسهيلات المصرفية التي تقدمها حالياً البنوك التجارية في الأردن	5 – 4
105	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات محاسبة القيمة العادلة وأثرها في إحداث الأزمة المالية العالمية حسب الفئات المشمولة بالدراسة	6 – 4
106	نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية	7 – 4
107	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفئات المشمولة بالدراسة لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية	8 – 4
108	نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية	9 – 4
109	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفئات المشمولة بالدراسة لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (40) في مجال القياس للقيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية	10 – 4

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
110	نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (40) في مجال القياس للقيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية	11 – 4
111	نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفئات المشمولة بالدراسة لتشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها ليس فقط بسبب الأزمة المالية العالمية	12 – 4
112	نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للفئات المشمولة في الدراسة لأسباب تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها	13 – 4

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملاحق
129	الاستبانة	1
134	بيانات التحليل الإحصائي	2

محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية

إعداد

روحي وجدي عبد الفتاح عواد

بإشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية. يتكون مجتمع الدراسة من ضباط الائتمان والمحللين الماليين والمدققين الخارجيين، أما العينة وعدد أفرادها 135 فقد شملت 47 من ضباط الائتمان، و29 من المحللين الماليين، و59 من المدققين الخارجيين.

استخدم الباحث استبانته ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية، ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة وقد استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، بالإضافة إلى اختبار Scheffe.

أظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في أهميته النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها، كما أظهرت وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبين الدوليين (39، 40) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، كذلك ومن جانب آخر كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة وكذلك البنك المركزي للحد من آثار تلك الأزمة

على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال. وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبين (39، 40) وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

وأوصى الباحث لمعالجة أزمة السيولة التي نتجت عن تدني التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الأردنية للعملاء بأن يمارس البنك المركزي الأردني سياسة نقدية أكثر مرونة في التعامل مع القطاع المصرفي تقتضي تخفيض سعر الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي للبنوك لديه، وأن يقلل البنك المركزي الأردني من سياسة الاستدانة الداخلية التي يمارسها حالياً بواسطة بيع أدونات الخزينة للبنوك.

"Fair Value Accounting and its Impact on the Global Financial crisis"

Prepared by:

Rawhi Wajdi Abed- Al-Ftah Awad

Supervised by:

Prof. Dr. Mohammad Matar

Abstract

The study aimed to identify the impact of fair value accounting on the global financial crisis.

The study population consisted of credit officers, financial analysts and external auditors, and the sample consisted from 135 members as the follows: 47 credit officers, 29 financial analysts and 59 external auditors.

The researcher used a questionnaire to investigate the sample opinions about the reasons behind the global financial crisis, and the impact of fair value accounting on this crisis. The researcher used Arithmetic Means, Standard deviation, One Way ANOVA and Scheffe test to analyze the data.

The results of the study showed that there is a significant effect for the fair value accounting on the global financial crisis, which occupied the third place in comparison to other factors that were agreed on by the financial experts and economists that it was behind the occurrence, and showed significant contribution for modifying international accounting standards (39, 40) in reducing the effects of global financial crisis. On the other hand the study showed the repercussions of the financial crisis on the commercial banks in Jordan and the policies adopted by the government as well as the central bank in reducing the impact of the crisis on the national economy, the

financial crisis was also shown to be the reason for the decline in the value of banking facilities provided by commercial banks of Jordan to the business sector.

In line with the study results, the researcher made many recommendations; the most important was the importance of applying the fair value approach as a basis for the recognition, measurement and disclosure of accounting, but with some adjustments to the accounting standards namely, (39, 40) in order to rationalize the use of these criteria in the application of fair value accounting in the preparation of financial reports.

To overcome the liquidity crisis which is due to strictness of the borrowing policies by Jordanian banks, the researcher recommended that the Jordan Central Bank should practice more flexible monetary policy in dealing with the banking sector that requires reducing the discount rate, reduce the cash reserve ratio, and reduce the Jordanian Central Bank's from internal borrowing policy that is currently exercised by the sale of treasury bills to banks.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

شهد العالم في نهاية الألفية الثانية مظاهر وأحداثاً مهمة مترابطة تمثلت في نظام العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز عبر الحدود القطرية لتعبر منها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية وكذلك تطور الأسواق المالية وتربطها إلى حد أنه إذا ما أصاب إحداها حدث ما تداعت إليه الأسواق المالية الأخرى، ولقد أوجبت هذه المظاهر والمستجدات على المهنة أن تكون على مستوى تتمكن فيه تلبية حاجات العولمة وما أفرزته من تطورات (الطرايرة، 2005:ص2).

وقد تزامن ذلك أيضاً مع تعاظم المسؤوليات لهيئات الرقابة الحكومية والدعوات إلى تطوير تنظيم حكومي قوي ومناسب لمهنة المحاسبة القانونية، والى الإشراف على جودة عمل المدققين وذلك بعد هذا الفيض من المشاكل والأزمات المالية العالمية، والتي ألحقت الضرر بعدد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وأدت إلى انهيارها بسبب ضعف الحاكمية فيها أو قصور أو إساءة استخدام المبادئ المحاسبية فيها (نور، 2003:ص17)، لقد تمخضت هذه التطورات والطفرات الاقتصادية والمعرفية عن ابتداع منتجات جديدة من الأدوات المالية تمثلت في استخدام المشتقات المالية ومنها: عقود عملات آجلة، وعمليات مقايضة، وحقوق الخيارات، ومستقبليات، وقد اقتضى هذا التوسع والتشعب في استعمال الأدوات المالية إلى تطوير وسائل لإدارة المخاطر المالية من أجل تحديدها والتحوط لها وتخفيف آثارها (حميدات، 2004:ص3).

لقد أصبحت البيانات المالية قاصرة عن إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وفق الحقائق الاقتصادية، مما كاد أن يفقد هذه البيانات أهميتها، نظراً لأن المعلومات المالية فيها لا تستند إلى معطيات اقتصادية موضوعية، هذا بجانب أن واضعي المعايير المحاسبية في الدول المختلفة كانوا يتفاوتون في التعاطي مع هذا الموضوع وبرزت اختلافات عديدة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية حول هذه المواضيع، علماً بأن المعايير المحاسبية في بريطانيا كانت تخلو أي محاسبة للقيمة العادلة للأدوات المالية، وكان في ذلك الوقت أمر مستهجن أن دولاً نامية تطالب باتباع محاسبة القيمة العادلة في الوقت الذي لا يتم تطبيقه في دول متقدمة، وللأسباب المذكورة فقد بات من الضروري إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس الكلفة لعدد من الموجودات، وفي تحقق الإيرادات وفي مبدأ الحيطة والحذر وهي فرضيات محاسبية أساسية استقرت عبر عقود من الزمن ومسلمات محاسبية لم يجرؤ أحد على الخروج عنها (لوندي، 2002).

لذلك سوف تحاول هذه الدراسة الكشف عن أثر تطبيق مفهوم القيمة العادلة في مجالات الاعتراف والقياس والإفصاح على الأزمة المالية العالمية.

مشكلة الدراسة

في ظل التوجه الحديث للفكر المحاسبي الذي بدأ ينتقل من المحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية إلى المحاسبة على أساس القيمة العادلة، تم إصدار مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الجديدة بالإضافة إلى العديد من التعديلات على المعايير القائمة خلال السنوات القليلة الماضية، والتي ركزت على استخدام مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة بشكل واسع سواء من ناحية العرض والإفصاح أو القياس والاعتراف.

وفي سبتمبر 2008 بدأت الأزمة المالية العالمية التي عدت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير التي حدث عام 1929م. وبدأت الأزمة أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الأوروبية والدول الآسيوية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي والذي تعرض لانهايار العديد من البنوك وشركات التأمين.

ومع أن تداعيات تلك الأزمة شملت جميع قطاعات الاقتصاد بوجه عام إلا أن تداعياتها على القطاع المالي كانت الأكثر عمقاً. ولم يكن القطاع المالي الأردني بمنأى عن تداعيات الأزمة فانخفضت أرباحه للعام 2009 بالمقارنة معها لعام 2008 بنسبة (39%) بالنسبة للشركات و(31%) بالنسبة للبنوك (الفانك 2009).

وكان العامل الأكبر لتدني أرباح هذا القطاع هو اضطرارها إلى أخذ مخصصات كبيرة لمقابلة قروضها المتغيرة خاصة تلك الممنوحة لقطاع العقار والقطاع المالي. وقد انعكست هذه النتائج على حساسية إدارات تلك البنوك تجاه عنصر مخاطر الائتمان فبلغت في انتهاج سياسات مفرطة في الحفظ لمنح التسهيلات للعملاء مما انعكس في شح كبير في السيولة ساهم في تعميق آثار الأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية عامة وعلى قطاع العقار بشكل خاص.

ويوجه العديد من الاقتصاديين والمحليين الاتهامات إلى المعايير المحاسبية الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية والمعيار المحاسبي الدولي رقم (40) الخاص بالاستثمارات العقارية، حيث تتمحور مشكلة الدراسة حول الجدل الكبير الذي يتنازع الفكر المحاسبي للبحث عن أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية لذا فإن الباحث يسعى في هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان سبب حدوث الأزمة المالية العالمية يكمن في معيار القيمة العادلة أو في غيره من الأسباب.

عناصر مشكلة الدراسة

يمكن تلخيص عناصر مشكلة الدراسة في البحث عن إجابة لكل من الأسئلة التالية:

1. هل كان لمحاسبة القيمة العادلة أثر مهم في إحداث الأزمة المالية العالمية؟
2. هل تعديل معايير المحاسبية الدولية التي تحكم محاسبة القيمة العادلة سيساهم في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية؟ وقد قسم هذا السؤال إلى سؤالين فرعيين هما:
 - 2 – 1 هل يساهم تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية؟
 - 2 – 2 هل يساهم تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم (40) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية؟
3. هل تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها كان بسبب الأزمة المالية العالمية؟
4. هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة تجاه الموضوعات المقترحة أعلاه؟

فرضيات الدراسة

بناء للأسئلة المطروحة أعلاه تقوم الدراسة على الفرضيات الثلاث التالية:

الفرضية الأولى H₀₁:

ليس لمحاسبة القيمة العادلة أثر مهم في إحداث الأزمة المالية العالمية.

الفرضية الثانية Ho2:

لا يساهم تعديل معايير المحاسبية الدولية التي تحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية.

الفرضية الثالثة Ho3:

ليست الأزمة المالية العالمية هي سبباً في تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية للعملاء.

الفرضية الرابعة Ho4:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات المستخدمة في الدراسة (المحللون الماليون، محلو الائتمان، المدققون الخارجيون) تجاه الموضوعات المطروحة أعلاه.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى ما يلي:

1. التعرف على مراحل تطور الأزمة المالية العالمية وأسبابها وتداعياتها.
2. التعرف على الجوانب الرئيسية لمحاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية.
3. استكشاف مدى الحاجة إلى تطوير المعايير الدولية التي تحكم محاسبة القيمة العادلة من أجل تقليص آثار الأزمة المالية العالمية.
4. وضع الاقتراحات والتوصيات الهادفة إلى تحسين وتطوير وتعديل معايير المحاسبة الدولية لتقليل آثار الأزمة المالية العالمية.

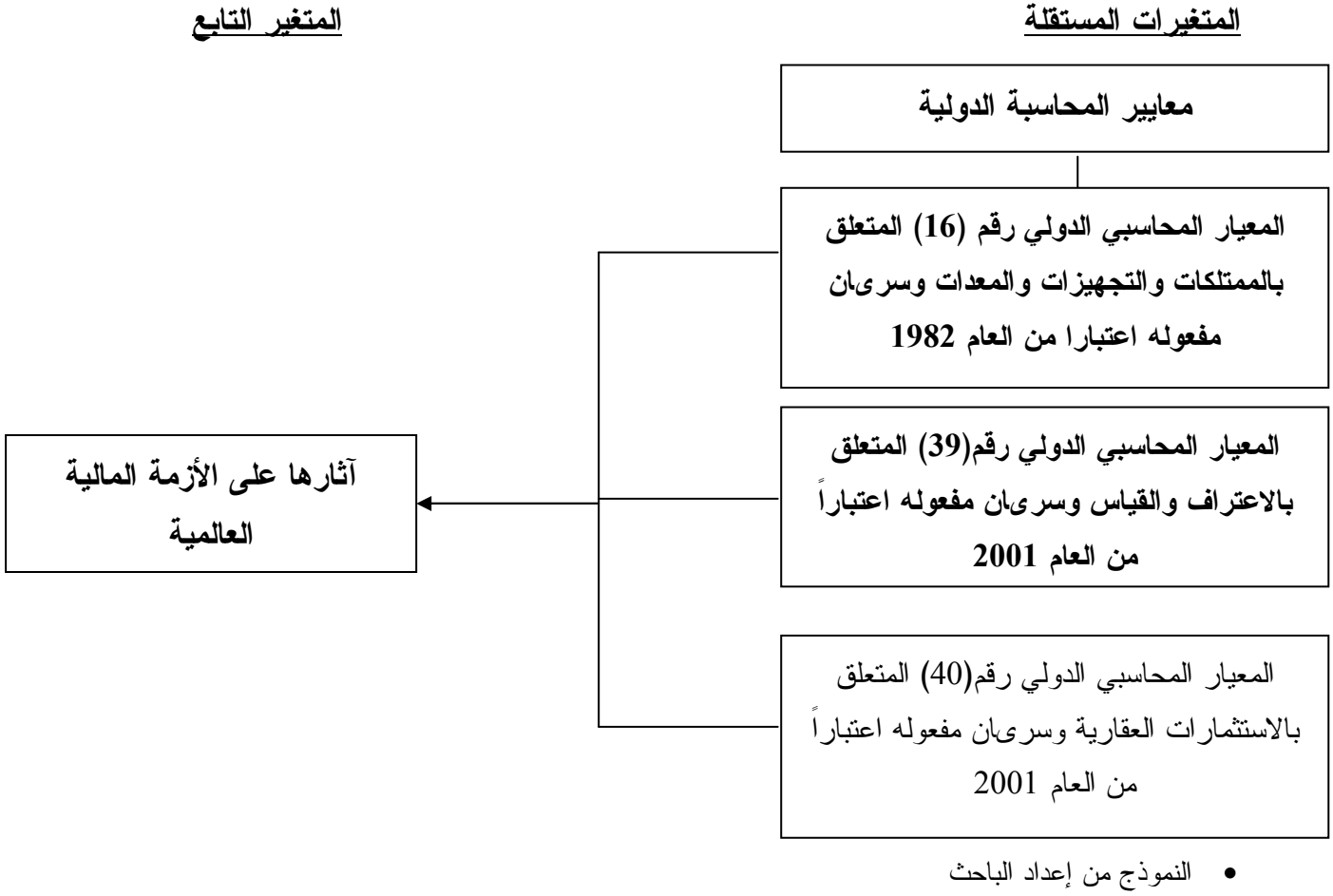
أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خطورة الأزمة المالية العالمية الحالية وتداعياتها الكبيرة على العالم، فالعالم قرية صغيرة والدول العربية ليست في عزلة عن العالم لذلك ستطالنا تبعات الازمة المالية العالمية فقد ضربت الأزمة العالمية اقتصاديات دولية وأفلست بسببها شركات عملاقة، من الواضح أن الاقتصاديات العربية سوف تواجه كغيرها الانعكاسات السلبية لانخفاض الصادرات إلى الدول المتقدمة، بالإضافة إلى انخفاض تمويلات الأسواق العالمية سواء لتمويل التجارة الخارجية أو الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية، ونتيجة للركود والكساد المسيطر على العالم، واستمرار الحكومات في ضخ الأموال في الدول دون ناتج فعلي مما أدى إلى إفلاس الكثير منها، وإعلان الدول الصناعية الكبرى الثمانية دخول اقتصاديتها بالركود التي حاولت الحكومات جاهدة تفاديها. ولكن السؤال الرئيس الذي يطرح هل محاسبة القيمة العادلة هي كما يتفهمها البعض كانت السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية أم أنها كانت مجرد عامل من عوامل أخرى عديدة ساهمت في حدوثها؟ الإجابة على هذا السؤال هي ما يسعى الباحث إليها من هذه الدراسة ومن ثم تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها وبالنتائج المستهدفة منها ستخدم جميع الفئات المهتمة بالتعرف على أسباب الأزمة المالية العالمية ومن ثم آثارها الحالية والمتوقعة على الاقتصاد العالمي بوجه عام والاقتصاد الأردني بشكل خاص. ومن البديهي أن يكون رجال الأعمال على رأس القائمة وكذلك مجموعة المستشارين والخبراء الذين يقدمون خدماتهم لرجال الأعمال من محللين ماليين، ومحليي انتمان ومدققي حسابات داخليين وخارجيين.

محددات الدراسة

1. الآثار والتداعيات الحقيقية للأزمة المالية العالمية تتكشف يوماً بعد يوم وربما ما زال بعضهم من هذه الآثار والتداعيات في علم الغيب ولم يظهر بعد. لذا فإن الإجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة عن الأسئلة المطروحة ربما لا تشمل تلك الآثار والتداعيات غير المنظورة.
2. الجدول القائم بين الباحثين والخبراء حول مدى مساهمة منهج القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية لم ينته وقد لا ينتهي في الأمد القريب.
3. حادثة الأزمة المالية العالمية، فمع القدر الكبير من التقارير والنشرات والمقالات التي تناولتها بالحديث والتعليق، إلا أن الدراسات المعمقة والمنشورة عنها في الدوريات العلمية المحكمة سواء المحلية أو الأجنبية ما زالت محدودة نسبياً.

نموذج الدراسة



التعريفات الإجرائية

معايير المحاسبة الدولية:

هي نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. وهذه المعايير تختلف عن الإجراءات ، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة يعرف (حمدان، 2002:ص1).

القيمة العادلة:

هي القيمة التبادلية لأصل بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009).

أوهي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو تسديد الالتزام بها بين أطراف راغبة في إتمام عملية تبادلية حقيقية وذات معرفة معقولة (حميدات، 2004: ص12).

الأزمة المالية العالمية:

هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهن العقاري الذي ظهر على السطح في العام 2007 لتنفجر فقاعته الكبرى في النصف الثاني من عام 2008، بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا فأطاحت في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخّت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهن العقاري حتى تطورت إلى أزمة مالية

عالمية، ولم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم (علي، 2009: ص2).

المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) المعنون ب (الممتلكات والمصانع والمعدات):

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات حتى يتمكن مستخدمو البيانات المالية من التحقق من المعلومات التي تتعلق باستثمار المنشأة في الممتلكات والمصانع والمعدات الخاصة بها والتغيرات في هذا الاستثمار وتتمثل القضايا الرئيسية في محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات في الاعتراف بالأصول وتحديد مبالغها المسجلة وتكاليف الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة التي ينبغي الاعتراف بها فيما يتعلق بها (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009 ، ص1148)

المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) المعنون ب(الأدوات المالية، الاعتراف والقياس):

يهدف معيار المحاسبة الدولي (39) إلى وضع قواعد الاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية والالتزامات المالية وبعض العقود المتعلقة ببيع وشراء الأصول غير المالية . ويبين المعيار كيفية تطبيق الأصول والمطلوبات المالية وحتى يتم الغاء الاعتراف بها والمعالجة المحاسبية لانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط أما المتطلبات لعرض معلومات حول الأدوات المالية في معيار المحاسبة الدولي رقم (32) العرض، وأما متطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية فقد وردت ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (7) الإفصاحات (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009 ، ص 2186).

المعيار المحاسبي الدولي رقم (40) المعنون ب(الاستثمار العقاري):

إن هدف هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية من حيث الاعتراف والقياس اللاحق لها بعد الاعتراف الأولي ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009 ، ص 2301).

حدود الدراسة

تتمثل حدود ومحددات الدراسة بما يلي:

- أ. الحدود المكانية: اقتصر تطبيق هذه الدراسة على بعض الفئات المعنية بالأزمة المالية هم المحللون الماليون، ومحللو الائتمان، والمدققون الخارجيون.
- ب. الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة على آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية التي ظهرت بعد حدوث الأزمة وحتى نهاية العام 2009.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

أولاً: الإطار النظري

المقدمة

يتميز العالم الذي نعيش فيه بكثرة وقوع الاضطرابات والتقلبات المالية، وهو ما أهله لأن يوسم بعصر الأزمات فلا يكاد يخلو عقد دون وقوع أزمة واحدة على الأقل إذ إن النظم المالية المضطربة تمثل تحدياً كبيراً يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، وحدا بصندوق النقد الدولي في تقريره نصف السنوي عن الاستقرار المالي الصادر في أبريل من هذا العام 2009 إلى وصف النظام المالي العالمي بالهش، ومن جهة أخرى فرض هذا الوضع على العديد من البنوك المركزية والمؤسسات العالمية القيام بالعديد من المبادرات للدلالة على أهمية وخطورة الأمر للحد من آثاره المتعددة والعميقة (Douglas,2007:p12).

وما يحدث في العالم هذه الأيام إثر أزمة الرهن العقاري التي بدأت شرارتها في أمريكا من نهاية 2006 م، وامتدت عبر 2007 م، ثم تفاقمت إلى ما عليه الوضع من اضطرابات نالت في النصف الثاني من عام 2008 أسواق المال، ومؤسسات مالية كبرى ليس في أمريكا فحسب بل على مستوى العالم مؤثرة على أوضاع الدول إلا حلقة من حلقات هذا المسلسل الطويل الممتد عبر التاريخ القريب والبعيد مما يتطلب دراسة متأنية وتحليلاً معمقاً للتشخيص وطرق العلاج، لأن هذه الأزمة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة (شحاتة، 2008، ص3).

ويمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007م بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ

ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة (Robert J,2008: p5).

ورغم أن شرارة هذه الأزمة اندلعت في أغسطس 2008م إلا أنها كانت قد بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000م، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1%، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات تكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل (المبيضين، 2007، ص32)، وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد تبعاً لذلك التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض "متدنية الجودة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودية، 2008: ص4-7).

أسباب حدوث الأزمات المالية العالمية

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب بل هناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، فمن خلال البحث والتنقيب في الدراسات والأبحاث التي تناولت الأزمات الاقتصادية والمالية في القديم والحديث يمكن الخروج بالأساطروحات التالية التي تحاول تقديم تفسير

لهذا الحدوث المتكرر وبشكل دوري للاضطرابات والأزمات المالية ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب بما يلي وفقاً (عباد، 2009، ص7-9)، و(الصوراني، 2009، ص4) و(البيلوي، 2009 ص2):

1. عدم استقرار الاقتصاد الكلي والذي يتفرع عنه ما يلي:

أ – التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية فهي تؤثر على تكلفة الاقتراض وتؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب – تقلبات أسعار الصرف الحقيقية إذ تعد من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي التي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية. وكذلك عد الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً لحدوث التبادل التجاري وأيضاً التقلبات في شروط الأزمات المالية في العديد من دول العالم النامي.

2. اضطرابات القطاع المالي:

شغل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية والذي يتوأكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر.

ومن بؤادر هذا الاضطراب عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف، حيث يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصاً من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتاً مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج،

وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضاً بالنسبة لفترات الاستحقاق.

3. انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي: مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، وهو ما يعود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلى تدمير المدنيين وحدوث الثورات الاجتماعية عند سداد ديونهم وقروضهم.

4. يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهانات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى أن معظمها يقوم على انتمانات من البنوك على شكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء، وتحدث الأزمة المالية.

5. يعد التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سبباً في أزمة بعض البنوك.

6. من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعه ذلك كله

هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلا، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة.

7. خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية (Macro-Economic Policies) الملائمة

كسعر الفائدة، وسعر الصرف وغيرها، وقد يرافق ذلك انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في إدارة المنشآت أو المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب.

8. طغيان العمليات والمنتجات مثل المشتقات المالية التي لا تخضع للرقابة من قبل الأجهزة المختصة، مما جعل ممارسات كثيرة تتعثر وتسبب كوارث من غير أن تكون هناك نذر أو مؤشرات تساهم في التقاط شررها قبل تفاقم وضعها.

9. الزيادة المفرطة في منح الائتمان وخلق النقود من لا شيء واستحداث وسائل كثيرة للدفع مثل بطاقات الائتمان، مما ساهم في ازدياد الفجوة بين الجانب المالي والقطاع الحقيقي في الاقتصاد، مما جعل القطاع المالي هو المهيمن والمتحكم بل المسير كما هو الشأن في تكرار هذه الأزمات.

10. أسواق المال كذلك أضحت بؤرة في قلب هذه الاضطرابات، وخاصة في تسعينيات القرن الماضي الذي وصف بعشرية المضاربة (المجازفة أو القمار) على أسواق المال والعملات.

بالإضافة للأسباب السابقة يقدم الباحث الأسباب الإضافية التالية لحدوثها:

1. أزمة الرهن العقاري بدون غطاء مالي: تفاعلت أزمة الرهن العقاري، وتوسعت في القروض، وعجز المقترضون عن السداد، فأفلست كبرى البنوك والمؤسسات المالية في أمريكا أو كادت، وبسبب كثافة الدعاية لسوق الرهن العقاري في أمريكا، وللأرباح الوفيرة المتوقعة وفق أرباب صناعة الإعلان.

2. **عدم الرقابة على الجهات المقرضة:** مما أدى إلى تلاعب بعض مديري الشركات، حيث أن عمولات هؤلاء المديرين كانت مرتفعة جداً ولا تعبر عن الأداء التشغيلي للشركات التي يتولون إدارتها والمشكلة هنا إدارية ومحاسبية إذ إن الأمر يتطلب وجود سلطات رقابية شديدة وهيئات مختصة مستقلة تتولى عملية إعادة الأصول بناء على دراسات واقعية تصف الوضع الحقيقي للشركات بناءً على القوائم المالية والميزانيات لسنوات عديدة ومستوى وحجم النشاط الاقتصادي لهذه الشركات في السوق.

3. **اللجوء المفرط للاستفادة من الفرق بين أسعار فائدة العملات (Swap):** إن السبب الرئيسي لذلك هو وجود التضخم (توفر السيولة المالية) مما أدى إلى التأثير على أسعار صرف العملات وإحداث فجوات بين أسعارها في السوق.

4. **المبالغة في التعامل ببورصات العملات والتداولات بالهامش (Margin) والتعامل بالمشتقات المالية وتعاضم ظاهرة التسنيد (Securitization) للقروض العقارية.**

على الرغم من تعدد الأسباب التي كان لها الأثر في حدوث الأزمة المالية العالمية إلا إنني أرى بأن السبب المباشر الأول الذي أشعل فتيل الأزمة هو التعثر الكبير الذي شهده سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة بسبب عجز الكثير من المقترضين عن سداد ما عليهم من ديون مع ما رافق ذلك من انخفاض في قيمة العقار الذي هو محل تلك الديون.

ولكن الأمر لم يقف عند حد هذا القطاع بل تحول إلى أزمة عالمية يعدها بعضهم أسوأ اضطراب عرفه العالم بعد أزمة الكساد الكبير في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي. فالافتراض الزائد أو المفرط من قبل الشركات والأشخاص والحكومات كان السبب الرئيس وراء الأزمات الاقتصادية التي حلت بكل دول العالم.

5. محاسبة القيمة العادلة.

إذ أسيء استخدام بعض المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالقيمة العادلة خصوصاً فيما يتعلق بمشاكل الاعتراف والقياس المتعلقة بالأدوات المالية عموماً والمشتقات المالية منها على وجه الخصوص مما أثر بشكل كبير على مصداقية التقارير المالية لبنوك الاستثمار التي تعاملت في القروض العقارية.

آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي والجهود المبذولة لعلاج الأزمة (خطط الإنقاذ).

أ. آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المستوى العالمي:

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية بقوة على المستوى المالي. إذ تراجعت مؤشرات الأسواق المالية وأسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية بشكل كبير، مع هبوط المؤشر المركب بأكثر من 60% في شهر فبراير للعام 2008 بالمقارنة مع شهر شباط/فبراير من السنة 2007 حيث أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري لن تتجو منها أي دولة من دول العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة. وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام 2008 م، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على المستوى المالي في الآتي (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف السعودية، 2008، ص 2-7):

1- تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي عام 2008 م ليصل إلى حوالي 1.5% وهو نمو يراه بعضهم صدقاً لنمو عام 2007 م، وأنه لم يكن هناك نمو فعلياً في عام 2008م.

فالاقتصاديات المتطورة بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى عانت انكماشاً اقتصادياً في العام 2009. ويتراجع النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بأكثر من نقطتين. مؤيتين (من 6% تقريباً في العام 2008) إلى 4% في العام 2009 لكن، يبقى معدل النمو أكثر ارتفاعاً من معدلات النمو السائدة في المناطق الأخرى للعام نفسه.

تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي خلال عام 2008، فطبقاً لتقديرات صندوق النقد والبنك الدوليين، ثمة انخفاض في التوقعات فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي بعد ظهور الأزمة مقارنة بالتوقعات قبل ظهورها، حيث خفضت التوقعات حول نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2008 بمعدل 24.2%، وبمعدل 45.5% بالنسبة للدول مرتفعة الدخل، وبمعدل بلغ 57.7% بالنسبة لدول منطقة اليورو، وبمعدل 5.6% بالنسبة للدول النامية، وبمعدل 13.1% بالنسبة لدول شرق أوروبا ووسط آسيا، وبمعدل 12.4% بالنسبة لدول شرق آسيا والمحيط الهادي، وبمعدل 2.2% بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبمعدل 6.9% بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبمعدل 15.6% بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء (البنك الدولي 2008-2009).

2- تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم

الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

3- أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت بعضهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

ففي السوق الأمريكي تفاقم العجز في الميزانية، وإذ وصل لأقصاه في الربع الأول من عام 2008 م، حيث أصبح يمثل حوالي 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي. مع وجود توقعات بارتفاع عجز الموازنة في نهاية عام 2008 م من حوالي 155 مليار دولار لحوالي 258 مليار دولار بدون تكاليف خطة إنعاش الاقتصاد مقابل 163 مليار دولار عام 2007 م.

كما ارتفعت حجم المديونية ليصل إلى 36 تريليون دولار ، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكل حوالي 64 % من الناتج المحلي الإجمالي، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل إلى 27.6 تريليون دولار، منها حوالي 9.2 تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري، وحوالي 18.4 تريليون دولار ديون على الشركات (إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية).

4- أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالي 25 بنك) لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض

عقارية منذ 2007 م، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالي 400 مليار دولار بنهاية هذا العام (http://www.worldbank.org, 2009).

5- ارتفاع معدلات التضخم لكل من أمريكا ودول أوروبا التي تجاوزت 4.5 %، علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى 5.1 % وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80000 وظيفة شهرياً ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى مايو 2008 م أكثر من نصف مليون شخص.

6- تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ٥٠ %، لدرجة أن تحويل رؤوس الأموال أصبح كافيًا فقط لمجرد سد العجز في الميزان التجاري الأمريكي، الذي بلغ حوالي 60 مليار دولار. كما تراجعت عمليات بناء المساكن بنسبة 0.6 % لتصل إلى 1.065 مليون وحدة سنويًا، مقارنة بالمعدل السنوي المسجل وهو 1.071 مليون وحدة، كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى 978 ألف وحدة مقابل 1.61 مليون وحدة. وتراجعت أسعار المساكن بحوالي 10 %، مع وجود توقعات بتراجعها بنسبة 10 % أخرى بنهاية عام 2008م (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف السعودية، 2008).

7- قيام العديد من البنوك والمصارف العالمية بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود، وهذا سبب انكماشاً في مجال الأعمال مما قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحققاتها للبنوك والمصارف، وهذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة.

8- زيادة المخاطر المالية التي تواجه البنوك والمصارف عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية سواء كانت نفسية أو سلوكية أو مالية أو سياسية.

9. ازدادت الديون العائلية من 680 مليار دولار عام 1974 إلى 14 تريليون دولار اليوم. وهذا المبلغ ازداد ثلاثة أضعاف خلال السنوات السبع الماضية فقط فالعائلة العادية تملك 13 بطاقة ائتمان و 40 بالمائة منها يتم استعمالها لشراء السلع الاستهلاكية مقارنة ب 6 بالمائة فقط عام 1970 (الأعرج، 2008، ص6).

10. تعرض العديد من المؤسسات المالية حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، إذ تقدر خسائر المؤسسات المالية (المصارف الاستثمارية بوجه خاص) بمبلغ يتجاوز 2000 مليار دولار (بن حسين، 2009)، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين المصارف فيما يتعلق بالإقراض، إذ ارتفع معدل الفائدة على القروض بين المصارف في ليلة واحدة إبان إعلان إفلاس مصرف Lehman Brothers بمعدل بلغ 160 %، من 2.5 % إلى 6.5 % (ديب، 2009).

فتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع المصارف المركزية إلى ضخ الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة، ويذكر أنها المرة الأولى في تاريخ الاقتصاد العالمي التي يقوم فيها المصرف المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وبنك اليابان ومجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معا في نفس الوقت، بضخ ما قيمته 144 مليار دولار في المصارف لتمكينها من مواجهة طلبات السيولة، ثم قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد ذلك وكخطوة إضافية أخرى بضخ 180 مليار دولار في الأسواق المالية عبر اتفاقيات تبديل نقدي

أجراها مع المصرف المركزي الأوروبي والبنك السويسري وبنك اليابان وبنك كندا، حيث تسمح هذه الاتفاقيات للمصارف المركزية بإقراض السيولة لبعضها بعضا على المدى القصير، وذلك في حال أن أحدها في حاجة للسيولة لضمان استقرار النظام المالي في بلاده، وجاءت هذه المبادرة بعدما ضربت الأزمة المالية كل البورصات التي شهدت انخفاضات كبيرة في مؤشراتها (سامي، 2009).

11. أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالي 25 بنك) لأكثر من 500 مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ منتصف عام 2007، هذا إلى جانب ظهور خسائر ائتمانية جديدة زادت من مخاوف المستثمرين مجددا، كخسائر الديون على بطاقات الائتمان والتي تقدر بنحو 940 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين (شاهين، 2009).

ب. آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المستوى الإقليمي:

لاشك أن آثار وتداعيات هذه الأزمة ونتائجها السلبية تنتقل إلى دول العالم الثالث من خلال العلاقات الاقتصادية والمصرفية الدولية التي وفرتها القنوات والأساليب المختلفة وهي مؤسسات العولمة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين يساهمان في تبنى السياسات المالية والنقدية الأمريكية (خشيم، 2009: ص 1).

ولا ينكر أحد أن هذا السقوط المخيف للاقتصاد الأمريكي سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي نفسه، ولكن ما يعنينا هو تأثير هذه المتغيرات العالمية

الجديدة للاقتصاد الرأسمالي على اقتصادنا العربي المحدود والمتطلع ويمكن الإشارة إلى هذه التأثيرات المتوقعة في عدة نقاط على النحو التالي(علي، 2009: ص4-10):

1- إن الأسواق المالية العربية بشكل عام ليست محصنة من الأزمة وتداعياتها فالعولمة الاقتصادية جعلت الأسواق في العالم سريعة التأثر بما يحدث، وبالتالي لا يمكن القول بوجود حدود جغرافية معينة لهذه الأزمة.

فصندوق النقد الدولي عانى من تدني معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي في العام 2009 بالمقارنة مع 2008 ، باستثناء سوريا، واليمن، وقطر التي قد تسجل نمواً أسرع أما السعودية يشهد معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي فيها أكبر تباطؤاً يزيد ، عن 1.5 نقطة مئوية، وأن يبلغ بالتالي 4% تقريباً في العام 2009 وهو أدنى المستويات المتوقعة في جميع البلدان العربية. من جهة أخرى، يتوقع أن تتزايد معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي، في اليمن وقطر، بما يزيد عن 4 نقاط مئوية ما بين العامين 2008 و 2009 ، لتتراجع لاحقاً في العام 2010.

2- لقد شهدت أسواق المال العربية تذبذبات في أسعار الأسهم لأسباب تعود إلى خوف المستثمرين من الانعكاسات المحتملة للأزمة على استثماراتهم إلا إن ذلك سيكون في حدود ضيقة بسبب ضعف الارتباط بين السوق العربي والعالم سواء من حيث الاستثمار أو أسواق المال، ومن المتوقع أن تلقى الأزمة بظلالها على تحويلات العرب المقيمين في الخارج، ومن المتوقع تقليص الدعم المالي الدوري للمجتمع العربي مما ينعكس على الموازنة وحدوث تراجع ملموس في الاقتصاد بسبب المصاعب المالية الدولية، إضافة إلى إلحاق الضرر بتجارة التصدير وقطاعات أخرى نتيجة الركود الاقتصادي.

فسياسة سعر الصرف والسياسة المالية والنقدية المتصلة بها تأثرت بتطورات الأزمة في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي، وتأثيرها على قيمة الدولار، وعودة البنك المركزي الأمريكي لخفض سعر الفائدة لمستوى 1.5 %، حيث قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتخفيض الاحتياطي القانوني لدى البنوك إلى 10 %، وخفض فائدة إعادة الشراء "الريبو" نصف نقطة مئوية من 5.5 % إلى 5 % في 12 أكتوبر 2008 م، وذلك لتعزيز وضع السيولة في الجهاز المصرفي (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف السعودية، 2008).

3- قيام بعض كبار المستثمرين من الأجانب بسحب أموالهم وتجميد معاملاتهم في أسواق النقد والمال، وهذا أحدث ارتباكاً وخبلاً ملحوظاً في استقرار المعاملات وتأثرت البورصات العربية بهذا السلوك.

4- وبالنسبة للجهاز المصرفي العربي فمن المعلوم أن جزءاً من موارد الجهاز المصرفي توظف في الخارج على شكل ودائع قصيرة الأجل أوراق دين مالية وشهادات إيداع تشكل قرابة 50% من تلك الموارد.

وأثرت الأزمة على مدخرات المواطنين في دول الخليج العربي، كما أنه يعد أقل مستوى للمؤشر منذ أربع سنوات، إذ خسرت السوق في يوم واحد حوالي 141 مليار ريال من قيمتها السوقية، وانخفضت جميع الأسهم بنسبة 10 %، ليصل المؤشر إلى ٦٧٢٦ نقطة، في حين كانت أقل قيمة سجلها مؤشر السوق أثناء هبوط فبراير 2006 م هي 6767 نقطة (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف السعودية، 2008).

5- وبالنسبة للموازنة العامة للدولة فقد واجهت تراجعاً للاستثمارات الأجنبية في الدول العربية والتي تسهم بشكل مباشر في إنشاء مشروعات جديدة وزيادة النشاط الاقتصادي وتشغيل

العمالة وتحصيل الضرائب والتأمينات والرسوم العامة، هذا بخلاف حجم الخسائر في حركة التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً.

6- أما سوق العقار فقد شهدت تباطؤاً في الفترة القادمة لزيادة المعروض عن المطلوب خاصة في الإسكان الفاخر وتأثر حركة التمويل العقاري بالأزمة - وإن كان في أضيق الحدود - وكذلك لتخوف المشترين المتوقعين مما يحدث في الاقتصاد العالمي وتأثيره على الاقتصاد الإقليمي العربي خاصة في أزمة العقارات وقد انخفضت هذه الأسعار في حدود 15% إلى 20%.

فمثلاً قد واجهت البنوك في الإمارات العربية المتحدة مشاكل في السيولة منذ منتصف صيف 2008 ، إثر هجرة الودائع القصيرة الأجل بكميات كبيرة والعائدة إلى المستثمرين الأجانب الذين تخلوا في نهاية المطاف عن آمالهم بارتفاع قيمة الدرهم. وقد دفعت أزمة الائتمان البنك المركزي الإماراتي في تشرين الأول/أكتوبر إلى إنشاء صندوق للطوارئ بقيمة 120 مليار درهم لدعم جهات الإقراض المحلية. إلى هذا، تسربت الأخبار عن نقص السيولة في سوق العقارات في دبي، مما تسبب في نشر بعض الشدة والحيرة في نفوس أصحاب المنازل، والمشترين المحتملين وأصحاب المشاريع العقارية.

وقد ساهمت أزمة السيولة المصرفية، وارتفاع الأسعار نتيجة المضاربة وتراجع تسليف الأفراد (إلى جانب الموجة الأخيرة من تحقيقات الفساد) في التأثير بشكل ملحوظ على الأسواق غير المتضررة سابقاً بالأحداث العالمية. إلا أنه وفي أسوأ السيناريوهات، حال استمرار أزمة السيولة في دبي، أعربت أبو ظبي الغنية بالسيولة عن نيتها في المساعدة، من خلال آليات السياسة الاتحادية. كما تجدر الإشارة إلى أن مشاريع البنى التحتية في الإمارات، بما فيها مشاريع التطوير

العقارية، والمجمّعات الترفيهية والفندقية، يُنتظر منها أن تمّد الحكومة بعد خمس سنوات بالسيولة. لكن قد تتأخر هذه العائدات، فيما تشير المؤشرات إلى أن اعتماد الاقتصاد على الطلب الأوروبي والآسيوي على السياحة والعقارات قد يسبّب مشاكل مع تضاعف الاقتصاد العالمي. من الممكن ألا تتسبّب فجوة السيولة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة (التي يسدّها البنك المركزي بسهولة) بالضرورة في تأثير مستدام على الاقتصاد الفعلي. ومن المستبعد أن تتواصل الطفرة الاستثمارية في الإمارات العربية المتحدة وقطر في العام 2009، لكن من الأرجح أن تسجّل التدفقات الاستثمارية وصافي مستويات الهجرة إلى هذين البلدين مستويات إيجابية (أعلى من المستويات السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى)(كريستينا، الحق، 2009، ص 8-10).

تتحرك إمارة دبي في كل الاتجاهات لإنقاذ قطاعها العقاري الذي فقد نحو 35 في المئة من قيمته منذ اشتداد تداعيات أزمة المال العالمية التي أطاحت بالكثير من كبرى المؤسسات المالية والمصرفية حول العالم، وانكماش محدود لنسبة النمو، ونزول أسعار النفط خلال هذه السنة إلى مستوى يهدد هذه الموازنات. وانخفاض أسعار المواد المدعومة، أي أسعار الغذاء والبنزين، بدعوى انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، إذ ما زالت هذه الأسعار في معظم الحالات دون مستوياتها العالمية. ومعظم الشركات المملوكة لحكومة دبي عليها مديونية كبيرة جدا تقدر ب 70 مليار دولار للبنوك العالمية التي تعاني اليوم من أزمة الرهن العقاري، إضافة لدين الحكومة الذي يقدر ب 10 مليار دولار بمعنى إجمالي الدين المعلن هو 80 مليار أنها مبالغ كبيرة.

7- إن الأزمة أثرت أيضا على الصناعات البترولية والكيمياوية حيث شهدت الفترة انخفاضا في أسعار المواد البترولية الخام والمصنعة على مستوى العالم بما يؤثر بالسلب على حجم التبادل التجاري بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

8- تزايد نسبة الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي للدول العربية، فقد بلغت في الجهاز المصرفي المصري بنسبة 26.3 % من إجمالي حجم القروض وظهر مشكلة تهاوى أسعار الأسهم عن قيمتها الأصلية بنسبة تتراوح ما بين 40% إلى 60. وتأثرت الأسواق المصرية بشدة متمثلة في أسواق الغاز وأسواق الذهب وأسواق السياحة وكذلك دخول قناة السويس وعائدات المصريين في الخارج. مما يقلل التصدير حيث تأثر الدول التي يتم التصدير لها بالأزمة المالية وبالتالي ستحجم عن الاستيراد منها وإذ إن معظم صادراتها لأوروبا وأمريكا.

وضربت الأزمة ثاني أكبر بنوك الكويت فكاد أن يفلس بنك الخليج (ثاني أكبر بنك كويتي) لولا تدخل الحكومة إذ واصل سوق الكويت للأوراق المالية أداءه السلبي خلال شهر يناير 2009 مع عزوف واضح عن الشراء من قبل المتداولين والمحافظ الاستثمارية ، وأيضا تواجه شركة بيت الاستثمار العالمي(غلوبل) خطر الإفلاس علما أنها من أكبر الشركات الاستثمارية، وقد بادرت بتسريح أعداد كبيرة من موظفيها، وغيرهم من الشركات. والأزمة العالمية تمتد إلى عقارات الخليج وإمكانية حدوث تصحيح سعري. يقول بعض الخبراء والمطورين العقاريين إن عقارات المنطقة العربية والخليج تقع في دائرة الزلزال الذي يهز أسواق المال العالمية(البلاوي، 2009، ص32).

9- وقد ساهمت الأزمة المالية العالمية في تراجع معظم الأسواق المالية في المنطقة العربية تراجعاً ملحوظاً، غير أن أثرها على الاقتصاد الفعلي لا يزال محدوداً نسبياً حتى الساعة. ويُعزى ذلك في جزء كبير منه إلى وجود فائض كبير من السيولة (في دول مجلس التعاون الخليجي) نتيجة الطفرة النفطية خلال السنوات الأخيرة، والعزلة النسبية (مثلاً سوريا واليمن) وتدني رسملة الأسواق (مثلاً الأردن ولبنان).

10- إن مؤشرات نمو إجمالي الناتج المحلي والبطالة المتوقعة للعام 2009 تفيد بأن الأزمة ستعصف وبشدة بالمنطقة العربية في المستقبل المنظور. فمن المتوقع أن يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي إلى ٤% خلال العام 2009 (بالمقارنة مع ٦% في العام 2007). ومن المتوقع أيضاً أن تحافظ مستويات البطالة على مستوياتها للعام 2007 في أفضل السيناريوهات، أو أن ترتفع مستوياتها الإقليمية الإجمالية من ٩،٤ إلى ١٠،٨% في أسوأ السيناريوهات. ومن المتوقع أن يساهم ارتفاع معدلات التضخم، واستمرار تقلب الأسواق، وتزايد الديون الوطنية في تردي الأوضاع في عدد من المناطق وفي زيادة تعرض البلدان العربية للتباطؤ الاقتصادي (منظمة العمل العربي، 2009، ص 159).

11- من الأرجح أن يساهم استمرار التباطؤ الحاصل في الاقتصاد العالمي في تراجع التحويلات، والوظائف المتاحة، والسياحة والمعونة الرسمية للتنمية وفي تزايد البطالة، وبخاصة في صفوف الشباب.

12- لقد نشبت أهم الآثار على المستوى الإقليمي خصوصاً دول الخليج العربي ألا وهو التراجع الكبير في إيراداتها النفطية بسبب هبوط سعر النفط في بداية الأزمة بنسبة تقارب 75% مما كانت عليه قبل حدوث الأزمة.

حيث تراجعت أسعار النفط تراجعاً ملحوظاً بعد أن بلغ سعر البرميل 140 د.أ أي أعلى المستويات في يوليو/تموز 2008 . منذ شهر يوليو/تموز، تراجع سعر برميل النفط بشكل ملحوظ رغم القيود على الإنتاج ليبلغ 40 د.أ ابتداء من يناير 2009 وقد استجابت منظمة الأوبك للتراجع الحاصل في أسعار النفط من خلال خفض الإنتاج اليومي ب 4.2 مليون برميل (بالمقارنة مع مستويات الإنتاج في سبتمبر 2008) بدءاً من الأول من يناير 2009. وتقدّر حاجة الجهات

المصدرة للنفط إلى بلوغ متوسط سعر برميل النفط 57 د.أ في العام 2008 من أجل المحافظة على التوازن المالي، ما يشير ضمناً إلى توقُّع فائض في الموازنة في العام 2008. وقد يتعرّض النمو في دول مجلس التعاون الخليجي لضغوطات كبيرة في حال واصلت أسعار النفط تراجعها(كريستينا، الحق، كامل، 2009، ص22).

13- أظهرت الدراسات الأخيرة أثر الأزمة المالية العالمية حول الفقر في بلدان المشرق إذ بلغت معدلات الفقر 0.8 % من السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع في لبنان، و 14.2 % في الأردن، و 11.4 % في سوريا، وذلك استناداً إلى خط الفقر الوطني. أما اليمن، وهي البلد الوحيد في المنطقة ذي الدخل المتدني، فيبلغ معدل الفقر فيها قرابة 35 %، فيما يبلغ فقر الدخل في الأراضي الفلسطينية المحتلة 28% (كريستينا، الحق، كامل، 2009، ص22).

14- هبوط حاد في أسعار النفط بنسبة تصل إلى 72% تقريباً. مما انعكس في صورة عجز على موازنتها للأعوام التالية.

15- لقد تكبدت الصناديق السيادية لتلك الدول خسائر كبيرة يقدرها الخبراء بحوالي 50% من قيمة استثماراتها فيها في الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا والتي تقدر بحوالي 3 تريليون دولار.

16- هبوط حاد في أسواق الأسهم تراوح من 52% في السعودية وحوالي 72% في دبي.

ج. آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المستوى المحلي:

ترتب على الأزمة المالية العالمية آثار وتداعيات سلبية وأخرى إيجابية على الاقتصاد الأردني، وفيما يلي أهم هذه الآثار:

أولاً: الآثار الإيجابية:

1. أكد الكثير من المسؤولين في الأردن بأن الأزمة كان لها تأثير فإن تأثيرها سيكون محدوداً ومنها هبوط أسعار النفط مما سيخفض قيمة فاتورة النفط بحوالي 50% وهذا سيمكن من كبح معدل التضخم الحالي وهو حوالي 15% ليصبح في حدود 6%-7% كما أن ذلك سيخفض من تكلفة الإنتاج في القطاع الصناعي حيث تشكل كلفة النفط حوالي 40% من تكلفة هذا الإنتاج (عباد، 2009).

2. ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني انعكس بالإيجاب على قيمة الدينار الأردني الذي أدى بدوره إلى أثر إيجابي بتخفيض قيمة المديونية الخارجية وكذلك على تخفيض قيمة الواردات من أوروبا وإن كان سيزيد قيمة الواردات من اليابان ودول شرق آسيا.

3. بخصوص النتائج المتوقعة وغير المعلنة حتى الآن على المصارف العاملة في الأردن تشير الإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي بأن القيمة الإجمالية للودائع المصرفية خلال الشهور السبعة الأولى من هذا عام 2008 بلغت حوالي 18 مليون دينار وبارتفاع بنسبة 11.7% عما كانت عليه خلال الفترة نفسها عام 2007، لكن التسهيلات المصرفية الممنوحة من البنك خلال الفترة نفسها ارتفعت بنسبة 17.6% حيث وصلت إلى 13.3 بليون دينار أي أن التسهيلات الممنوحة نمت بمعدل أعلى من نمو الودائع، وقد كان 20% منها للقطاع العقاري (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام 2007).

4. انخفاض في معدل عجز الموازنة من 724 مليون إلى 619 مليون في البنك المركزي الأردني.

5. في ظل الأزمة العالمية انخفض العجز التجاري لأول مرة، وارتفع احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية ليقارب تسعة مليارات من الدولارات تقارب ضعف مديونية الأردن الخارجية، وتحسن الحساب الجاري لميزان المدفوعات بانخفاض عجزه إلى أقل من النصف، وانخفض معدل التضخم من 20% في منتصف 2008 إلى مستوى قريب من الصفر الآن. وارتفعت أسعار الفوسفات والبوتاس والأسمدة التي تشكل العمود الفقري للصادرات الوطنية والقيمة المضافة. واستمر تدفق حوالات المغتربين على نفس المستوى تقريباً، وظلت فنادقنا تعج بالسياح الأجانب والعرب الأردنيين، وبشكل عام استمر النمو الاقتصادي الإيجابي ولو تباطأ قليلاً، وانفجرت الفقاعة التي كانت تهدد بتضخيم الأخطار (الفانك، 2009).

6. بلغت قيمة صندوق التقاعد التابع لمؤسسة الضمان الاجتماعي الأردنية 3.7 مليار دينار أردني، أي ما يعادل 37.7% من إجمالي الناتج المحلي في الأردن. فقد بادرت وحدة الاستثمار في الضمان الاجتماعي، تحت إشراف هيئة إدارية ثلاثية، خلال السنوات الأخيرة إلى إعادة هيكلة محافظتها الاستثمارية وزيادة نسبة الأموال المستثمرة في حقوق الملكية بشكل ملحوظ. ويظهر الرسم البياني 16 بنية محفظة الصندوق الاستثمارية في العام 2006 من باب التدليل على تعرضه للمخاطر قبل حصول الأزمة المالية والاقتصادية. قد تؤثر الأزمة المالية والاقتصادية على قيمة صندوق التقاعد لفترة زمنية على الأقل. وبالرغم من محدودية الاستثمارات الدولية للصندوق، غير أنه معرض للانكماش الحاصل في أسواق حقوق الملكية الخاصة. ورغم الضائقة التي عصفت بمؤشر بورصة عمان، إلا أن إجمالي موجودات الصندوق لم تتراجع سوى بنسبة 6%

خلال العام 2008.27 أما الآفاق المستقبلية لاحتياطي التقاعد فهي تعتمد على مدى تأثر الاقتصاد الأردني، وبخاصة قطاعي السياحة والخدمات المالية، بتداعيات الأزمة (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام 2007).

7. انخفاض في معدل التضخم المالي في البنك المركزي الأردني من 15% - 7% تقريبا. حيث أصاب الاقتصاد الأردني كغيره بعدوى الركود وبعدها شح السيولة. إن المسؤول عن تراجع الإيرادات الكلية هو انخفاض إيرادات ضريبة المبيعات عن المقدر لها وكذلك انخفاض إيرادات دائرة الأراضي والمساحة بنسبة طفيفة (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام 2007، صفحة غير مرقمة).

ثانيا: الآثار السلبية:

1. التداعيات التي أصابت البورصة التي أدت إلى هبوط حاد في أسعار الأسهم في الأردن فهبطت بنسبة 25% كما أن ما يزيد من ربع الشركات المدرجة في البورصة تقل أسعارها السوقية عن القيمة الاسمية لأسهمها، كما ترتب عليه هبوط في القيمة السوقية للشركات المتداولة بما يعادل حوالي 10 بليون دينار، وبلغت أرباح 120 شركة أظهرت نتائجها في الربع الثالث بعد الضريبة بمقدار 800 مليون دينار مقارنة بربح مقداره 1305 ملايين دينار لنفس الفترة من العام الماضي، لتتهبط بنسبة 39%، وفاقته نسب التراجع التي أظهرتها نتائج الشركات المالية في الربع الثالث من العام الحالي، توقعات المحللين ببلوغها 39%، مقارنة بتوقعات إدارات حول هبوط بنسبة 30% في حدها الأعلى، وبلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان التي يقل سعر سهمها عن دينار واحد في بورصة عمان نحو 72 شركة تشكل 36% من 198 شركة بسعر إغلاق أسبوع التداول الماضي (جريدة الغد، 2009).

2. قيمة الشيكات المرتجعة في البنوك والمصارف الأردنية بلغت حوالي 1.4 بليون دينار وبنسبة تعادل 5% من قيمة الشيكات المتداولة خلال العام 2008.

3. انخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية والخليجية القادمة إلى الأردن نتيجة لقلّة الجهود المكثفة والحوافز تشجيعية لاستقطابها واغتنام فرصة عودة بعض الاستثمارات الخليجية المتواجدة في الأسواق الأمريكية والأوروبية.

4. خفض قيمة المنح والمساعدات الخارجية للأردن، فمع أن القيمة الإجمالية لهذه المنح بلغت خلال الشهور الثمانية الأولى من هذا العام 480 مليون دينار إلا أن الهزة التي أصابت اقتصاديات الدول المانحة قد تؤثر على قيمة المنح الموعودة في العام القادم وما يليه، وإذا ما تحقق ذلك فإن العجز الحالي للموازنة والبالغ 724 مليون سيرتفع بدلا من الآمال المبنية على تخفيضه ليصبح 688 مليون دينار.

5. خفضت الأزمة تحويلات المغتربين الأردنيين خصوصا من يعمل منهم في دول الخليج. ارتفاع نسبة البطالة الناتج عن إعادة متوقعة لهيكله بعض الشركات وكذلك هجرة معاكسة للعمالة الأردنية العاملة في دول الخليج. حيث أعلن المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن الأزمة المالية يمكن أن تزيد عدد العاطلين عن العمل في العالم، وتوقع أن يفقد عشرون مليون شخص وظائفهم نهاية عام 2009. وأوضح أن تقديرات المنظمة إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من 190 مليون شخص عام 2007 إلى 210 ملايين نهاية العام المقبل. كما أضاف أن هذه أول مرة في التاريخ يصل فيها عدد العاطلين إلى هذا الرقم.

6. يشار إلى أن قيمة الشيكات المتداولة شهدت انخفاضاً نسبته 14.6% وذلك بعد أن تراجعت خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي إلى 26.5 بليون دينار مقارنة مع 31.03 بليون دينار في ذات الفترة من العام الماضي (جريدة الغد، 2009).

كما سجل الرصيد القائم لإجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة رقماً قياسياً جديداً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بعد أن بلغ مستوى 19,66 بليون دينار في نهاية أيلول الماضي وبلغت الزيادة في إجمالي الودائع نحو 1,56 بليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2009 وذلك مقارنة بمستواها المسجل في نهاية العام الماضي وبارتفاع 6.8% (أبو عجمية، جريدة الغد 2009).

7. هبوط أسعار الأسهم بنسبة تصل إلى 25%. وهبوط التضخم من 15%-7% كما بلغ إجمالي موجودات البنوك 30,1 بليون. وإجمالي الأموال المستثمرة في البورصة 30 بليون والمستثمرون الأجانب يمتلكون حوالي 50% من إجمالي بورصة عمان، كما انخفضت القيمة السوقية لبورصة عمان 13,7% مقارنة بنسب 52% السعودي و 57% المصري و 64% الإماراتي (مطر، 2008، ص10).

8. تراجعت الإيرادات المحلية للحكومة عند إعادة التقدير بنحو 200 مليون دينار بسبب تأثر مجمل النشاطات الاقتصادية بالأزمة الاقتصادية العالمية. فبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي مع نهاية العام 2008 يلاحظ أن الودائع ارتفعت في نهاية الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بمقدار 1.199 بليون دينار وبنسبة 7.7% عن مستواها في نهاية العام 2008 لتصل إلى 16.83 بليون دينار وذلك بالمقارنة مع

ارتفاع مقداره 1.96 بليون دينار وبنسبة 14.6% خلال ذات الفترة من العام 2008 (جريدة الغد، 2009).

9. كساد وتباطؤ اقتصادي في الأردن أثر سلباً على اقتصاد الوطني من خلال التأثير على العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية كالصادرات الوطنية والسياحة وحوالات الأردنيين العاملين في الخارج وبالتالي التأثير سلباً على النمو الاقتصادي بالمملكة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات (عباد، 2009، ص19).

ولكن من وجهة نظر أخرى يرى الباحث وبعض أصحاب الاختصاص أيضاً أنه يجب الاعتراف بوجود تأثير للأزمة المالية العالمية على الأردن ولكن ليس بشكل عميق أو خطير، ليتسنى وضع الخطط للتصدي لأثارها والتخفيف من وطأتها على الاقتصاد الوطني وضرورة التحوط لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني بزيادة الاستثمارات وتسهيل منح القروض لبناء المشروعات الإنتاجية والمولدة لغرض العمل خاصة في ظل تحفظ البنوك الشديد في عمليات الإقراض، الأمر الذي يحد من حجم الاستثمارات من الطلب على السلع والخدمات المستقبلية.

وقد بين الأعرج (2008) أن الشرق الأوسط تمكن من تجنب الأثر المباشر للأزمة المالية العالمية، إذ لم تتجاوز الأموال التي تعرضت للشطب حتى الآن 200 مليار دولار. وقد أوضح بأن هناك عدداً من المخاوف والتهديدات التي تواجه الأردن لخصها بما يلي:

أ. عدم ثبات الاستثمارات الأجنبية المتركزة في السوق المالي. وقد يضطر المستثمرون الأجانب للانسحاب المفاجئ في أية لحظة لمعالجة خسائر استثمارات أو إفلاسات في أماكن أخرى. الأمر الذي سيؤثر سلباً على السوق المالي.

ب. أن المصارف الأردنية حتى لو لم تتأثر بشكل مباشر بأزمة المصارف العالمية فإننا سننتأثر بتداعياتها خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في المحافظ الاستثمارية الخارجية".

ت. ركود الاستثمارات العقارية أو التباطؤ أو حتى التوقف في سلسلة من المشاريع الكبرى التي جرى التركيز عليها في السنوات الماضية.

ث. الخوف من تراجع الصادرات الأردنية في المرحلة المقبلة جراء الكساد في الأسواق الأمريكية والدولية، فإن الكساد المحلي لن يسمح بالتعويض خصوصاً وأن الصناعات الأردنية المصدرة مبنية على أساس التصدير أصلاً. فهي غير متنوعة وعالية الكلفة بالنسبة للمواطن الأردني.

د. الجهود المبذولة لعلاج الأزمة (خطط الإنقاذ)

قبل عشر سنوات وعلى إثر الأزمة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا وما أصاب قبله النظام المصرفي في اليابان في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي اقترحت عدد من الحلول للتقليل من آثار الأزمة، والعمل على احتوائها تناولت فيه بعض تلك الحلول بالمناقشة والتحليل، وكان من بينها ضخ أموال عامة كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر، وكذلك تقديم هبات للمواطنين، وذلك حتى يزول الهلع وتعود الثقة لماكينته الاستهلاك والإنفاق حتى لا تطول فترة الركود، وقد تندر بعض الاقتصاديين في ذلك الوقت على هذه الخطة، وذكر أنها تمثل تنفيذاً لفكرة الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى المقترح السابق هناك مقترحات أخرى قدمت الآن وهي نفس المقترحات التي قدمت قبل عشر سنوات؛ كتخفيض معدلات الفائدة، وفرض قيود على حركة رؤوس الأموال، وإنشاء مؤسسة عالمية مخصصة لمراقبة تلك التحركات، لأن ضخ الأموال العامة وخفض معدلات الفائدة، قد تكون لها بعض الآثار الإيجابية

على المدى القريب، إلا أن لها مضاعفات على المدى الطويل، كزيادة مستويات المديونية والتضخم (عباد، 2009، ص34).

وقد أعلنت سبعة مصارف مركزية عن خفض نسب أسعار الفائدة في محاولة لتعزيز الاقتصاد العالمي المتهاوي. إلا أن هذه الخطوات لم تتجح في إعادة الثقة إلى الأسواق، حيث بدت الأسواق الآسيوية يوم الخميس خاملة. فقد أعلن مصرف اليابان المركزي أنه قد ضح أكثر من عشرين مليار دولار من السيولة في الأسواق في محاولة لتطمين المستثمرين. كما فقد سوق المال في استراليا بعضاً من قيمته في التعاملات المبكرة. وحذر بولسن في معرض تقييمه المتشائم للوضع الاقتصادي من إن الفوضى التي تشهدها الأسواق قد أنزلت ضرراً بليغاً بالاقتصاد الأمريكي. وأضاف: "سوف ينهار المزيد من المؤسسات المالية رغم خطة الإنقاذ." كما حذر صندوق النقد الدولي من جانبه من إن أسواق المال العالمية تمر بأخطر أزمة تشهدها منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

ومن خطط الإنقاذ أيضاً أن سبعة بنوك مركزية كبرى في العالم قد خفضت معدل سعر الفائدة لديها بنصف نقطة بالمائة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لامتناس آثار وانعكاسات الأزمة الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي. فقد خفّض الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) معدل سعر الفائدة من 2 إلى 1.5 بالمائة، وكذا فعل البنك المركزي الأوروبي الذي خفّض نسبة سعر الفائدة لديه من 4.25 إلى 3.75 بالمائة. أما البنك المركزي البريطاني، فخفّض سعر الفائدة لديه من 5 إلى 4.5 بالمائة، الأمر الذي أقدمت عليه أيضاً المصارف المركزية في كل من كندا والسويد وسويسرا التي خفّض كل منها معدل سعر الفائدة لديه بنسبة نصف نقطة مئوية. يُذكر أن هذا هو أكبر خفض في أسعار الفائدة البريطانية منذ شهر نوفمبر/ تشرين الثاني عام

2001 كما أنه أول خفض استثنائي منذ هجمات 11 سبتمبر/ أيلول عام 2001 على الولايات المتحدة. إلا أن الصين خفضت نسبة سعر الفائدة في بنكها المركزي بنسبة 0.27 بالمائة فقط. وجاءت ردود الفعل الأولية للأسواق الأوروبية والأمريكية على قرارات البنوك المركزية خفض معدلات أسعار الفائدة لديها إيجابياً، إلا أن أسعار الأسهم عادت إلى الانخفاض من جديد في وقت لاحق، لأن المستثمرين لم يقتنعوا بأن من شأن تلك الخطوة أن تؤدي إلى حل حقيقي للأزمة المالية في العالم. فقد أقل مؤشر داو جونز للأسهم المالية على انخفاض بلغ 189 نقطة، أي بانخفاض قدره 2 بالمائة، مسجلاً 9258.1 نقطة، وذلك بعد تذبذبه بين مناطق الانخفاض والارتفاع لفترة وجيزة.

وقد ناقش صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الفوضى التي تعصف بالأسواق العالمية في اجتماع عقد بواشنطن، وقال أوليفيري بلانشارد كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي إن الخطوة المتناسقة التي اتخذتها المصارف المركزية بخفض أسعار الفائدة لا يمكنها وحدها حل الأزمة المالية، ولكنها مع ذلك "خطوة على الطريق الصحيح". ونتيجة لخفض نسب أسعار الفائدة، فقد قفز سعر النفط أيضاً مقتراباً من 91 دولاراً للبرميل. وارتفع سعر النفط الخام إلى 90.99 دولاراً للبرميل وكان عدد من البنوك المركزية في العديد من الدول العربية، بما فيها السعودية والكويت، قد أقدمت أيضاً على خطوات مشابهة وخفضت نسب أسعار الفائدة لديها، الأمر الذي انعكس إيجابياً على أسعار الأسهم في أسواق تلك الدول.

حيث أن الاقتصاد الأمريكي يعد الاقتصاد الأكبر عالمياً، وأنه مركز الأزمة المالية الحالية التي انتقلت عبر العالم من خلال ترابط الأسواق المالية، فإنه ولمواجهة هذه الأزمة أقرت السلطات المختصة في الاقتصاد الأمريكي بالتنسيق مع السلطات المختصة في الدول الأخرى

لوضع خطط مماثلة، مجموعة من الإجراءات التالية (الموسوعة الحرة، الأزمة المالية العالمية 2008):

1. أن تستمر المصارف المركزية في المحافظة على معدل السيولة في الاقتصاد سواء من خلال تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، أو من خلال ضخ الأموال في الأسواق (عمليات السوق المفتوح)، وذلك لضمان تسهيل عملية اللجوء إلى القروض المصرفية للاستثمار بما يؤدي إلى دعم الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي المتعثرين.

2. أن تقوم الحكومة الأمريكية (وزارة الخزانة) بشراء الديون الهالكة المنقضية في الأسواق المالية وتهدد بانهيائها، وذلك من خلال اتباع جملة من الإجراءات أطلق عليها اسم خطة الإنقاذ، وقد صدر قانون بشأن إعطاء مهلة لهذه الخطة تنتهي في 2009/12/31، مع احتمال تمديدتها بطلب من الجهات المختصة لفترة أقصاها سنتان اعتباراً من تاريخ إقرار الخطة، ومن أهم ما جاء بهذه الخطة ما يلي (البنك الدولي - الأفاق الاقتصادية العالمية لعامي 2008-2009):

- السماح للحكومة الأمريكية (الخزانة) بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.

- أن يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الجهات المختصة، ويجوز المعارضة على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ المحدد سقفه بمبلغ 700 مليار دولار.

- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.

• منح حوافز مالية للطبقة الوسطى والشركات، تتضمن إعفاءات ضريبية لمدة سنتين، وبقيمة 150 مليار دولار، منها 100 مليار دولار للأفراد (الطبقة الوسطى)، وذلك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي بما يضمن تنشيط الاقتصاد.

• تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.

• منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي

الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بمبلغ 500 ألف دولار، بالإضافة إلى استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تحقق بعد.

• والعديد من الإجراءات الأخرى، كتعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة،

ودراسة القضاء للقرارات التي يتخذها وزير الخزانة، واتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الشركات، وغيرها.

3. قيام العديد من المصارف الدولية بإنشاء صندوق للسيولة برأسمال قدره 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً.

4. قيام المسؤولين عن الأسواق المالية في 20 / 9 / 2008 بوقف المضاربات قصيرة الأجل مؤقتاً.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات إلا أن عدم الاستقرار ما زال مسيطراً على الأسواق

العالمية بسبب الشكوك حول مستقبل الاقتصاد الأمريكي، خاصة مع استمرار تدني المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومع عدم وجود بوادر إيجابية تشير إلى حل مشكلة الائتمان الراهنة.

ومن وجهة نظري بأن الأزمة المالية العالمية بآثارها المتعددة الأوجه هي اليوم أحد أخطر

التحديات التي يواجهها العالم، لاسيما الدول العربية وستظل البلدان النامية الأكثر تضرراً من

الأزمة من البلدان الصناعية نفسها، حيث نشأت هذه الأزمة كمحصلة للاختلالات الهيكلية وعيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي السائد. وبالتالي ينبغي على دول العالم البحث عن بناء هيكل مالي جديد، يكون للبلدان النامية فيه رأي وصوت مسموعان أسوة بغيرها من الدول الصناعية كما نجد بأن الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل التصدي لآثار الأزمة لا ينبغي أن تتجه نحو المحافظة على السلبيات والنواقص الكبيرة التي يعانيها الهيكل الاقتصادي الدولي الراهن، الذي أثبت إجحافه وعدم تكافئه وعجزه، ولا ذات طابع انتقائي، وإنما القيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة، على ألا تكون في أي حال من الأحوال على حساب البلدان النامية. أن العالم العربي الذي يعاني من أزمة البطالة قبل الأزمة المالية العالمية التي جاءت لتعمق من حجمها وتزيد من خطورتها ما يستوجب معها تحركاً سريعاً من الدول العربية وفق خطة إستراتيجية ومنهجية مع ما يتطلبه ذلك من تفعيل وتحرير التجارة البينية وتحقيق التكامل العربي الاقتصادي.

وفي خضم القلق المتزايد بشأن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المختلفة توصلت إلى أن الأزمة المالية العالمية هي عبارة عن أزمة سيولة كما أنها أزمة ثقة، وذلك نتيجة الانفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي والتوسع الكبير في منح القروض من جانب المؤسسات المالية خاصة المصارف الاستثمارية بدون وجود الضمانات الكافية والفساد الإداري المتفشى في الشركات والمصارف الاستثمارية بالإضافة إلى انعدام الرقابة والإشراف الكافي على المؤسسات المالية المتخصصة وبالتحديد شركات الاستثمار في منح القروض وإصدار السندات ففي الوقت الذي تخضع فيه المصارف التجارية إلى رقابة البنوك المركزية من حيث الالتزام بشروط المحافظة على ملاءة رأس المال كما تشير اتفاقية بازل فإن شركات الاستثمار لا تخضع لمثل هذه

الرقابة ارتفاع أسعار الفائدة وما ترتب عنه من تزايد لأعباء القروض من حيث خدمتها وسداد أقساطها مع عدم قدرة المقترضين على سداد أقساط القروض نتيجة سجلاتهم الائتمانية السيئة.

أما على المستوى المحلي فقد قدم الكثير من الخبراء الماليين والاقتصاديين مقترحات متعددة للحد من آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني وفي هذا السياق أوصى (مطر، 2008) بعدد من الطرق المقترحة لتطوير المجالات المطلوبة في المعايير الدولية للتقارير المالية للحد من آثار الأزمة المالية العالمية ومنها ما يلي:

1. انتهاج سياسة الشفافية والإفصاح سواء من جانب إدارات المصارف أو من جانب البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة واطلاع الجمهور على حقيقة تداعيات الأزمة على الأردن من أجل كسب الثقة.

2. تميمين السياسة المعلن عنها بضمان الودائع المصرفية حتى نهاية العام القادم 2009 على أمل أن يعاد تأكيد هذه السياسة مستقبلاً إذا ما دعت الحاجة لذلك.

3. تشجيع الاندماج بين البنوك الصغيرة.

4. المضي في انتهاج السياسة التحفظية التي يمارسها البنك المركزي في الرقابة على البنوك وذلك بقصد الحد من ممارستها للأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر المرتفعة، وكذلك التشدد في تحقق عنصر كفاية رأس المال فيها Capital Adequacy وبما يتفق مع متطلبات اتفاقية بازل (2).

5. إعادة النظر في بعض الأساليب التي تتبعها هيئة الأوراق المالية في الرقابة على عمليات التداول في البورصة وبالقدر الذي يحد من عمليات المضاربة غير المسؤولة التي يمارسها بعض المتعاملين في السوق وهي أساليب تقوم في معظمها على بث الإشاعات المبنية على أخبار خاصة

Insider Information مسربة لهم من بعض مجالس إدارات الشركات التي أشاعت لدى المتعاملين في البورصة ما يعرف بغريزة القطيع Sheep Distinct.

6. الحد من تداعيات أسلوب البيع بالهامش.

7. إجراء دراسة معمقة لإمكانية تخفيض أسعار الفائدة وبشكل يوازن من جهة بين خلق فرص جديدة لتشجيع الاستثمار وبما لا يؤدي إلى استفحال معدلات التضخم من الجهة الأخرى.

8. أن يستيقظ الحس الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى مجالس إدارات الشركات التي ترقب عن كثب تهاوي أسعار أسهمها دون أن تحرك ساكناً فيما يتوجب عليها أن تمارس الحق الذي منحه لها القانون وهو شراء من (5 - 10%) من أسهمها في نطاق الحصة المتاحة لها من أسهم الخزينة.

أضف إلى ذلك محاولة إعادة الثقة في السوق المالي الأردني، وذلك من خلال توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية التي تساهم بجعل قراراتهم الاستثمارية ناجعة، وأن تمارس هيئة البورصة رقابة مشددة على المتعاملين المخالفين في السوق المالي، وكذلك وضع الضوابط الكفيلة بالحد من تسريب المعلومات وبتث الإشاعات التي تغذي المضاربة غير المنضبطة من قبل بعض الوسطاء الماليين، والتركيز على دعم وتوسيع قطاع التعليم والقطاع الصحي وجميع القطاعات الخدمائية لخلق فرص وظائف تحوطا لحدوث أي خلل في القطاعات الأخرى واستغنائها عن القوة العاملة الحالية. والعمل على إنشاء منتديات اقتصادية محلية متخصصة بما فيها منتديات محاسبية ورفدها بالكوادر الأردنية المؤهلة لدراسة الآثار المستقبلية لهذه الأزمة على الأردن ومن ثم وضع إستراتيجية طويلة الأمد لمعالجة تلك الآثار.

منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح.

يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين واضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، بينما تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية، إلى معلومات تكون موثوقة بدايةً، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت ولا تتوافر فيها خاصية الملاءمة لاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للموجودات والمطلوبات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات و الأحداث الماضية والحاضرة باتباع منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في اتباع النسق، في حين إن التكلفة التاريخية تشتمل على سلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة (مطر، السويطي، 2006: ص7-8).

والقيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة، أو القيم التي لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي: القيمة من الاستعمال، والقيمة القابلة للاسترداد، والقيمة الاستبدالية، وقيمة المنشأة المستمرة، وقيمة التصفية في زيادة الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية في شركات المال والأعمال (خوري، 2009، ص 2).

ورغم ما يؤخذ على منهج القيمة العادلة بأنه أقل حيادية من منهج التكلفة التاريخية، إلا أن هذا المنهج يزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المنشأة، ويمتاز باعتداده أساساً على أسعار السوق الجارية كمقياس عادل وملائم للقيمة، بشرط توافر سوق نشطة ومنظمة،

وأن تعتمد الأسعار الدارجة فيها على معلومات صحيحة وموثوقة في ظل فرضية كفاءة السوق. لذلك فإنه من الطبيعي تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، بالربط بين قيمتها الحقيقية الكلية وإجمالي القيمة العادلة لصادفي موجوداتها، وعكس ذلك فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها دون مراعاة ذلك قد تكون مضللة، وتكون الاحتمالات مفتوحة لتفسيرات متعددة ومتناقضة، كما تتأثر دقة استخدام التكلفة التاريخية بمعدلات التضخم السارية، التي كلما ارتفعت، تزيد أخطاء القياس عند استخدام التكلفة التاريخية مقارنةً مع استخدام القيمة العادلة، بينما تكون القيمة العادلة أكثر دقة عندما تكون معدلات التضخم السائدة ايجابية (خوري، 2000: ص6).

إن منهج القيمة العادلة يقدم البديل الأنسب لمنهج التكلفة التاريخية، إزاء ابرز مفاهيم متعددة لحل إشكالية واحدة، وساهم في زيادة البدائل بدلاً من اقتصارها على مفهوم واحد ذي خصائص محددة يساعد على التوحيد، وتعددت مرادفات القيمة العادلة، وبتعدد آراء ووجهات نظر مرتبطة بالتكييف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة، فمن تكلفة الإحلال إلى ما يسمى بالقيمة الخارجة، ثم القيمة السوقية وصادفي القيمة الحالية، وصادفي التدفقات النقدية المستقبلية، إلى غير ذلك من مرادفات لها نفس المفهوم العام، ولكنها تختلف في طريقة الاحتساب (مطر، السويطي، 2006: ص8).

وعند البحث في مفهوم القيمة العادلة نجد أنها تقسم إلى قسمين هما (خوري، 2000: ص6):

أولهما: قيم تستند إلى السوق وهي: القيمة السوقية، أي الأسعار المعلنة في سوق نشط، والقيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

ثانيهما: قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي: القيمة في الاستعمال، والقيمة القابلة للاسترداد، والقيمة الاستبدالية، وقيمة المنشأة المستمرة، وقيمة التصفية.

ولا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة التي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة، ويستند هذا التطور الكبير إلى قاعدة أن الإبلاغ المالي للأغراض العامة يتطلب إعداد بيانات مالية تلبى حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية (لوندي، 2002).

وفي الإطار نفسه، ومن وجهه نظري أرى بأن اعتماد الكلفة التاريخية أساساً للقياس للأدوات المالية يشوه ما تعكسه البيانات المالية، وذلك لأن إظهار الأدوات المالية بكلفتها التاريخية، يعني أن هنالك أرباحاً متحققة ولكن غير معترف فيها، ولا تظهر في البيانات المالية، وأن الأرباح سوف تتحقق عند بيعها وقد تكون في سنة غير تلك السنة التي حدثت فيها، هذا بجانب أن الخسارة يتم الاعتراف بها قبل تحققها، مما يعني عدم التماثل في معالجة الربح أو الخسارة، إن هذا المفهوم التقليدي يمثل خروجاً عن القياس المحاسبي السليم، ويشوه البيانات المالية، وتؤثر على مدى المنفعة منها وملاءمتها للقارئ، وكذلك على سلامة الشفافية فيها.

ويعكس منهج القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة، تماماً كما تعكس التغييرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغييرات الاقتصادية عند حدوثها. ذلك لأن منهج القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، في حين أن الكلفة

التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغييرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها، ويمكن تحديد الجوانب الاقتصادية التالية التي تأثرت بشكل أو بآخر من اتباع محاسبة القيمة العادلة، والاعتراف بالمخاطر الاقتصادية، وتعزيز الأسواق المالية، وتدعيم الشفافية في الاقتصاد (خوري، 2007: ص 11-21).

4 – 1 الأسس التي يقوم عليها منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح.

تهدف عمليات القياس والاعتراف والإفصاح ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية (البورصة) وإلى عدالة السوق وشفافيته، وإنما تمتد أيضا إلى السوق الأولية عند تأسيس الشركات المساهمة أو زيادة رأسمالها. ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الالتزام بالأسس التالية (الجيلاتي، 2008، ص 4):

1. أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق، وفي التوقيتات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري.

2. أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادلة ومتساوية وخاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى.

3. يجب أن تعد المعلومات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية (IASB).

4. يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقاً لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

5. إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).

6. أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

4 – 2 المجالات الرئيسية لتطبيق منهج القيمة العادلة في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)

يغطي منهج تطبيق القيمة العادلة في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)

المجالات الرئيسية التالية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص 1983-2345):

4 – 2 – 1 الأدوات المالية: تقيد الأدوات المالية عند نشوئها بالكلفة، لإغراض قياس

الأدوات المالية بعد نشوئها فان المعيار المحاسبي يصنف الموجودات المالية على النحو

التالي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص 1983):

1- قروض وديون لا يحتفظ بها للاتجار وتقاس بالكلفة.

2- استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتكون عادة سندات مالية لها استحقاقات ودفعات

ثابتة وتملك الشركة القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتظهر بالكلفة أو بالكلفة المطفأة.

3- موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل الموجودات المحتفظ بها

للاتجار أي بغرض أخذ أرباح خلال فترة قصيرة. وأي موجودات مالية أخرى محددة بالقيمة

العادلة.

4- موجودات مالية متوفرة للبيع وهي تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات من (2) و(3) أعلاه

وتقاس بالقيمة العادلة.

أما المطلوبات المالية فيتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة ناقصاً أي مدفوعات من أصل المبلغ المطلوب وأي إضافات عليها، وتظهر المطلوبات المالية التالية بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في قيمتها العادلة إلى بيان الدخل وهذه المطلوبات هي:

- التزامات مشتقات مالية.

- ومطلوبات مالية لأغراض الاتجار.

ويتم تقدير القيمة العادلة بموجب أسعار الإغلاق في سوق نشطة وهو التقدير المناسب والملائم لها، وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية يتم استخدام أسلوب تقدير يعتمد بشكل رئيسي على أسعار السوق أو على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية أو نماذج تسعير.

من جانب آخر يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الأسس المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الموجودات المالية التي يتم حيازتها لإغراض التحوط على النحو التالي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص 1983):

1- تحوط القيمة العادلة: يؤخذ التغيير في الموجودات والالتزامات المتعلقة به إلى بيان الدخل.

2- تحوط التدفقات النقدية: يؤخذ التغيير إلى حقوق الملكية لحين تحققه.

3- تحوط صافي الاستثمار الخارجي: يؤخذ التغيير إلى حقوق المساهمين لحين التخلص من

الاستثمار وعندها يؤخذ التغيير إلى بيان الدخل، إن التحوط لأسعار الفوائد تعد تحوطاً للقيمة العادلة.

4 - 2 - 2 الاستثمارات العقارية: يتم إظهارها بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في القيمة

العادلة إلى بيان الدخل (علماً بأنه يسمح بإظهارها بالكلفة بعد الاستهلاك مع الإفصاح عن قيمتها العادلة بتاريخ البيانات المالية).

حيث تم إصدار معيار المحاسبة الدولي 40 العقارات الاستثمارية من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في ابريل 2000. وضرورة اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (40) المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009، ص 2299). إذ إن هذا المعيار:

- يحدد قواعد المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية والإفصاحات المتعلقة بها.
- يتم تطبيق هذا المعيار على الاعتراف بالاستثمارات العقارية وقياسها والإفصاح عنها.
- يطبق هذا المعيار على الاستثمارات العقارية المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي بالنسبة للمستأجر وعلى قياس الاستثمارات العقارية المؤجرة بموجب عقد إيجار تشغيلي بالنسبة للمؤجر.

4 - 2 - 3 المحاصيل الزراعية والموجودات البيولوجية: تظهر بالقيمة العادلة بعد تنزيل

مصاريف البيع ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة في بيان الدخل شريطة تقدير القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه.

4 - 2 - 4 التزامات عقود التأمين: يتم إجراء فحص لمدى كفاية الالتزامات الناشئة عن العقود

التأمينية على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وأخذ أي عجز قد يحدث في بيان الدخل.

الجوانب الإيجابية والسلبية لتطبيقات منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح.

يكتنف تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس والإفصاح في مشاكل كثيرة لعل

أهمها:

1- أن ينكر المشاكل التي تحيط بتطبيقات منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح.

2- وأنه يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي واتباع أسس قياس

متباينة.

3- كما يرى بعضهم بأن القيمة العادلة هي خطوة راديكالية وخروجاً عن المفاهيم المحاسبية

التقليدية وليس هنالك مبررات محاسبية نظرية تبررها، وأن الإيرادات تتحقق من استمرارية

المنشأة عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل.

4- كما أن تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح يعد أمراً معقداً يتم بطرق

متنوعة منها ما يتعلق برغبة ونية إدارة الشركة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق

بموضوع تقدير القيمة العادلة (السعيد، 2008: ص12).

إن لهذا المعيار انعكاسات وجوانب إيجابية وأخرى سلبية يمكن تلخيصها بالتالي (الخطيب،

القشي، 2004: ص21):

الجوانب الإيجابية:

1- سوف يساهم هذا المعيار بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الكافي، حيث يستطيع المستثمرون

الاطلاع على قوائم الشركة المالية، ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات

المالية ومساءلة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها.

2- عملية الإفصاح وفقاً لمنهج القيمة العادلة ستساهم في تحقيق شرط الكفاءة للسوق المالي، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصاً أن عملية الإفصاح تضيء عليهم الإحساس بالأمان.

3- يستطيع المستثمرون معرفة أسباب احتفاظ الشركة بهذا النوع من الأدوات المالية، وخصوصاً إن كان محتفظاً بها لغايات التحوط، والتي يعدها الكثيرون نوعاً من أنواع المقامرة، وبالتالي ستضطر الإدارة إلى أخذ الحيطة والحذر قبل الإقدام على استخدام هذا النوع من الأدوات المالية لدرابتهما الأكيدة بعلم المستثمرين بها.

4- لقد كانت الإدارة بالسابق وقبل ظهور هذا المعيار تعالج الخسائر الناتجة عن بعض أدوات التحوط مثل (عقود الخيار وعقود المقايضة) برسملتها وتنزيلها بالدخل تدريجياً دون شعور أصحاب المصالح بذلك، ولكن الآن ووفقاً للمعيار الجديد يجب على الإدارة إظهار تلك الأدوات ضمن أصولها ومعالجتها وفقاً للقيمة العادلة، وبالتالي لن تستطيع إخفاء نتائج استخدامها لتلك الأدوات، مما ساهم في إظهار القوائم المالية بشفافية عالية جداً.

أما من وجهة نظري كباحث فأرى بأن أبرز الإنعكاسات الإيجابية التي يعكسها تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح ما يلي:

1- يوفر منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.

2- يوفر منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

3- يوفر منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

الجوانب السلبية:

هنالك العديد من الانعكاسات السلبية التي يعكسها تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح ومنها ما يلي (السعافين، 2003):

1- من أهم الأمور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح هي أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات الثلاث التي ينص عليها المعيار وهي: تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغايات التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجالاً جيداً للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علماً بأن نية الإدارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إيعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية.

2- كما هو معروف فالأدوات المالية تعد حجر الأساس في السوق المالي، وبالتالي قد يؤدي تشدد هذا المعيار بتحفظ الإدارة عن الاستثمار في تلك الأدوات والتوجه نحو طرق وأدوات استثمار جديدة، مما سينعكس سلباً على السوق المالي.

3- لقد وفر المعيار الجديد فرصة جوهرية للشركات للقيام بالاعتراف بأرباح غير متحققة بعد (عملية البيع الفعلية) في قائمة الدخل مما يعني أن الشركة تستطيع تضخيم الأرباح في سياق سياسة ما يعرف بإدارة الأرباح، مما قد ينعكس سلباً على القرارات التي تتخذ بناء عليها.

4- من أهم السلبيات التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل الشركة لتطبيق هذا المعيار، حيث أن نظام الشركة المحاسبي (المحوسب غالباً) قد صمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقاً للتكلفة التاريخية، ولتأمينه من التعامل معها وفقاً للقيمة العادلة يتحتم على إدارة الشركة إعادة برمجة نظامها، فهل تستطيع الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير تحمل تلك التكلفة وضمان بقاء منتجاتها منتجات منافسة مع الشركات الكبيرة.

أما من وجهة نظري كباحث فأرى بأن أبرز الانعكاسات السلبية التي يعكسها تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح ما يلي:

1. حداثة الموضوع وعدم إلمام الدول النامية به بشكل كامل، وعدم ظهور نتائج فعلية تدل على كفاءة تطبيقها، إذ إنها موجودة ومطبقة حتى بالأسواق المتقدمة بالسوق المتقدم منذ فترة وجيزة جداً لم تتعد السنتين أما الدول النامية في العالم الثالث فتحيط بتطبيق منهج القيمة العادلة عده عقبات أهمها: عدم ارتفاع تكلفة تطبيق هذه المعايير بالإضافة إلى عدم توفر الكوادر الفنية اللازمة لتطبيقها سواء في مجالات التقييم أو في المجالات المحاسبية.

2. عدم توفر أسواق جاهزة ونشطة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير، انطلاقاً من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد.

العلاقة المتبادلة بين تطبيق منهج القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية.

تتفرد الأزمة المالية العالمية من حيث الكم والنوعية، لأنها أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية بسبب تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطاً لجميع القطاعات، وأن هناك جدلاً ملحوظاً بين الاقتصاديين حول تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، فمثلاً أكد (مطر، ونور، والقشي، 2009) على أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وبأنهم لا يؤثرون على إيقاف التعامل بها، وأبدوا كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهم يعتقدون بأن السبب الرئيس وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية والفساد المالي والإداري وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

ومن وجهة نظري أرى بأن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض. إذ إن البنوك الاستثمارية التي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة. لذا أصبح من الضروري تبني منهج وسط في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتدفقة Discounted cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضاً عن أسلوب Market to Mark كما أود أن أشير بأن الأزمة الاقتصادية العالمية ورغم قناعتنا المتناهية ببراءة معايير محاسبة القيمة العادلة منها، سوف تحدث تغييراً جوهرياً على جهات تشريع معايير المحاسبة، وأعتقد أنها قد تؤدي كما يظهر من توحيد جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية إلى:

1- ظهور جهة تشريع معايير موحدة (كأن يندمج مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية تحت مجلس عالمي واحد).

2- إلزام جميع العالم بمعايير المحاسبة الدولية ودون استثناء.

3- تقوية دور مجالس تشريع معايير المحاسبة بشكل أكبر مما هي عليه حالياً.

ومن وجهه نظري أرى أيضاً بأن هنالك تأثيراً لمحاسبة القيمة العادلة على الاقتصاد، واستقراره أو نموه، لأنها محاسبة تعتمد على الحقائق الاقتصادية، وليس على الفرضيات المحاسبية التقليدية، وقد ساهمت المحاسبة الجديدة في تقريب مفهوم القيمة من المنظور الاقتصادي مع مفهومها من المنظور المحاسبي. لأنها تعترف بالحقائق الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية، وتعزيز وتعميق الأسواق المالية، وتدعيم الشفافية في الاقتصاد، وإن من سمات الاقتصاد الناجح انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة، لأن الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد، وتحديد مواطن الوهن أو القوة فيه وحائل دون تفاقم الفساد، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها، لتكون مكتملة ودقيقة.

ومما لا شك فيه أن محاسبة القيمة العادلة تنهض من مستوى الإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية لا تغني ولا تسمن من جوع إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي وأن هذا المستوى الرفيع من الإبلاغ يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق الإبلاغ المالي العام أهدافه وهي

تلبية حاجات ومتطلبات الأطياف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

مجالات التطوير المطلوب في المعايير الدولية للتقارير المالية للحد من آثار الأزمة المالية العالمية.

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة Fair Value في إحداث الأزمة. هذا مع أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها (مطر، 2009).

ذلك لأن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حالياً من قبل أكثر من 100 دولة، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية. وكاستجابة للضرورة فقد قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB باتخاذ إجراءات عاجلة جنباً إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB لتحسين معايير القيمة العادلة.

وإن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيد من قبل مستشاري البنوك ومجتمع المستثمرين، واستشهد على ذلك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالمياً. ونوه إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالميين والذي أشار إلى أن 85% من المستثمرين يعتقدون بأنه إن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل. إذ إن التعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ساهم في إنشاء منتدى الاستقرار المالي يرأسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.

وأن كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB: ومعاييرها تحديداً (معياري 39 / ومعياري 40) حيث يجب أن يؤخذ بجميع أعمال

هذه المعايير انطلاقاً من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكما يجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها بالتبرير عن فشل ليس لها علاقة به.

من خلال ما تم الاطلاع عليه سابقاً حول الأزمة المالية العالمية أرى ومن وجهه نظري ضرورة تطوير المجالات المطلوبة في المعايير الدولية للتقارير المالية للحد من آثار الأزمة المالية العالمية وذلك يتم من خلال الاطلاع على جميع حيثيات هذه الأزمة العالمية منذ نشوئها ولغاية إعداد هذه الدراسة، ومتابعة أحداث وتسلسل الاتهامات الموجهة إلى معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، ورصد الآراء المؤيدة والمخالفة، وسرد الإجراءات المتخذة من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) بخصوص الأزمة المالية العالمية، واستكشاف آراء الخبراء من أكاديميين ومهنيين بخصوص أسباب وآثار الأزمة المالية وتداعياتها المحاسبية. وضرورة أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصاً أن لها دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية.

ومن الضروري الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصاً في عملية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية، واطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام معايير القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة، واعتماده بشكل رسمي وملزم. والثناء على السياسة الرقابية والكفؤة للبنك المركزي الأردني وعلى سياسة البنوك الأردنية وإيجاد الآليات المناسبة لتفعيل استثماراتها في داخل الأردن، حيث دلت الحقائق على أن عدم تأثر البنوك الأردنية

بهذه الأزمة بشكل عميق يعود لعدم استثمارها في الأوراق المالية في الأسواق العالمية وبالأخص في الأسواق المالية الأمريكية.

ثانياً: الدراسات السابقة العربية والأجنبية

بعد أن تم تحديد مشكلة الدراسة، وما يتعلق بها من أسئلة وحدود وفروض وإجراءات، أصبح من الضروري استعراض الدراسات السابقة والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وذلك حتى يتسنى الاستفادة منها في الجوانب المختلفة المتعلقة بها من طريقة سير وإجراءات وبناء الأدوات وأخيراً النتائج والتوصيات. وقد اعتمد الباحث في الحصول على هذه الدراسات والبحوث على استخدام قاعدة البيانات (ERIC) والإنترنت، وبعض الكتب والرسائل الجامعية، وملخصات بعض الدراسات والدوريات المختلفة للاطلاع على ما يتعلق بالأداء الوظيفي والعوامل المؤثرة به. وقد تم تصنيف الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية:

(أ) الدراسات العربية:

1- دراسة خوري، (2000) وهي بعنوان "محاسبة الأدوات المالية" هدفت الدراسة إلى توضيح أثر التوجه الحديث في القياس المحاسبي نحو القيمة العادلة، مع شرح أهم متطلبات المعايير الداعية إلى استخدام هذا المفهوم وآخر التعديلات التي تمت، ثم إلقاء بعض الضوء على كيفية تطبيق هذه المتطلبات في الأردن.

وقد اتبع الباحث التحليل النظري لمحتويات ومتطلبات المعايير الداعية إلى هذا المفهوم مع التركيز على معياري المحاسبة الدولية (32) و(39) وتم استخلاص أهم متطلبات المعالجة المحاسبية لقياس والاعتراف والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية.

وقد أظهرت الدراسة في أجزائها المختلفة مجموعة من النتائج والمعلومات في أن اعتماد القيمة العادلة وحدها غير ملائم ولا يوفر أساساً قوياً لقياس التدفقات النقدية المستقبلية، وأن أفضل وسيلة للإبلاغ المالي وتحديد أداء المنشأة هو اتباع كل من الكلفة التاريخية والقيمة العادلة معاً أي إن استخدام محاسبة القيمة العادلة هو جزء مكمل لمحاسبة التكلفة التاريخية وليس بديلاً عنها، وإلى ضرورة القيام بحملات توعية وتدريب من الناحية النظرية والعلمية للمحاسبين والمسؤولين في الشركات لهذا المعيار والمعايير المحاسبية الأخرى.

2- دراسة لوندي، (2002م). وهي بعنوان " المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية"، وقد هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام البنوك التجارية في الأردن بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة والإفصاحات الواجب توفرها في القوائم المالية السنوية، بالإضافة إلى تعميق المفهوم العلمي للقيمة العادلة والعلاقة بينها وبين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وكذلك فحص وتقييم مدى كفاية متطلبات معايير المحاسبة الدولية للمحاسبة عن القيمة العادلة والإفصاح عنها. وقد بنيت الدراسة على مجموعة من الفروض من ضمنها ما يلي:

- إن المحاسبة عن القيمة العادلة تؤدي جوهرياً إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية وتوفير المعلومات المناسبة لترشيد القرارات.

- يتطلب التقدير الدقيق للقيمة العادلة ضرورة توافر شروط للسوق الكامل أو التام.

- عدم وجود سعر سوق لبعض الأدوات المالية.

- كفاية متطلبات المحاسبة الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة في الوقت الحالي.

- التزام قطاع البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة.

وقد طبقت الدراسة على التقارير المالية لعام 2001م لعينة من أربعة بنوك عدها الباحث ممثلة لمجتمع الدراسة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتم الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الأدوات المالية مع عدم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير المحققة ولا عن كيفية معالجتها.

- تحويل بعض الاستثمارات من محفظة الأوراق المالية للاستثمار إلى محفظة المتاجرة والعكس دون الإفصاح عن مبررات هذا الإجراء.

- عدم الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بشكل تفصيلي وإنما بشكل إجمالي.

- عدم الإفصاح عن كيفية احتساب أثر تطبيق المعيار رقم (39) على الاستثمارات في الأوراق المالية ولا عن العناصر المكونة لهذا الأثر.

- الإفصاح عن القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات دون الإفصاح عن مكونات الضمانات وكيفية حساب القيمة العادلة لها.

- عدم الالتزام بالتصنيفات الأربعة الموجودة المالية.

- التراجع بين الإفصاح وعدم الإفصاح عن وجود استثمارات يتعذر قياس قيمتها العادلة وأسباب ذلك.

- عدم تفسير الأرقام الخاصة بالقيم العادلة الموجبة أو السالبة لمشتقات المالية.

- عدم تفسير الأرقام الخاصة بأرباح (خسائر) موجودات مالية للمتاجرة وأرباح أو

(خسائر) بيع أو تدني قيمة موجودات مالية متوفرة للبيع.

- وجود تعارض بين الفقرة (25) من المعيار رقم (30) و الفقرة (69) من المعيار رقم (39) من حيث اشتراط الأولى الإفصاح عن القيمة العادلة للقروض و الذمم المدينة الناشئة عن أعمال المشروع و الاستثمارات المتحفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق واستثناء هذين البندين من ذلك بموجب الأخيرة.

3- دراسة الخطيب، والقشي(2004). وهي بعنوان " توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد" هدفت الدراسة إلى: التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، والتعرف على معايير المحاسبة الموجة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، وانعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد، وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية: عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، الذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير، انطلاقاً من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد، وعدم جدوى تطبيق المعايير الدولية (والتي تتضمن معايير القيمة العادلة) في دول العالم الثالث، وللقيمة العادلة انعكاسات جيدة جداً على الاقتصاد.

قامت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، وذلك من خلال التطرق للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومساهمتها في توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة سعياً للوصول إلى مفهوم الدخل الاقتصادي، والتطرق كذلك إلى المعايير الموجهة نحو ذلك المفهوم، واستنباط أثارها وصعوبات تطبيقها وانعكاسها على قرارات المستثمرين وتحديد الآثار

التي ستتعرض بالتالي على الاقتصاد. يرى الباحثان، ورغم الضرورة الملحة لتطبيق المعايير التي تتعامل بالقيمة العادلة، إلا أن تطبيقها، وخصوصاً في شركات دول العالم الثالث بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص يواجه عدة عقبات من أهمها: حداثة الموضوع وعدم إلمام الدول المتقدمة به بشكل كامل، وعدم ظهور نتائج فعلية تدلل على كفاءة تطبيقها، حيث أنها موجودة ومطبقة بالسوق المتقدم منذ فترة وجيزة جداً لم تتعد السنتين.

4- دراسة حميدات (2004م) وهي بعنوان "مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الوارد في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية" وهدفت الدراسة على التعرف إلى مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها التقارير المالية السنوية، وفحص العلاقة بين درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية وبعض خصائص الشركة، والتعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، ودرجة التباين بين هاتين الفئتين في تحديد أهمية متطلبات الإفصاح. وتضمنت الدراسة مجموعة من قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة، إذ تمت دراسة مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن هذه البنود، بالإضافة إلى التعرف على أهمية بعض هذه البنود من وجهة نظر المستثمر المؤسسي و المستثمر الفرد، وشملت الدراسة التقرير المالي السنوي لعام 2002 ل (66) شركة صناعية مدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها ما يلي

- تلتزم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن المعلومة في التقارير المالية السنوية ككل بموجب المتطلبات المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.
- هناك تفاوت في مدى الإفصاح بين مكونات التقارير المالية، حيث لم توفرت الشركات الصناعية الإفصاح الكافي في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية.
- وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية.
- تعد متطلبات الإفصاح عن المعلومات بشكل عام و المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد و المستثمر المؤسسي.
- اهتمام المستثمر في بورصة عمان بالإفصاح عن بعض المعلومات الأخرى ومن ضمنها الحاجة إلى المعلومات تتعلق بالقيمة العادلة للموجودات الثابتة.

5- دراسة الطرايرة (2005) وهي بعنوان "التوجه الحديث إلى للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك" وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وبناء مؤشر الإفصاح المتعلق بذلك فيما يتعلق بالبيانات المالية للبنوك، والتعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد خلال تحليل التقارير المالية السنوية، والتعرف على أهمية قواعد الإفصاح موضوع الدراسة من وجهة نظر كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي، وتحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة، وخلصت الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى أن تلتزم البنوك المدرجة في بورصة عمان التقارير المالية السنوية

وفقاً للنماذج المعتمدة في البنك المركزي الأردني، دون الأخذ بالاعتبار الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها الإفصاح عن بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية، لعدم الإشارة إليها في النماذج المعتمدة من البنك المركزي، وأشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة عن تدقيق البيانات المالية السنوية للبنوك قبل إصدارها، للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره التقارير السنوية (فيما يتعلق بالقيمة العادلة) وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، وخلصت أيضاً إلى أن عدم الإفصاح عن معلومات أو عمليات معينة لا يعني بالضرورة عدم وجود مثل هذه المعلومات أو العمليات، مما يتطلب ضرورة الإفصاح عن عدم وجود أو مثل هذه المعلومات أو العمليات أو حدوثها.

6- دراسة الزعبي (2005) وهي بعنوان "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية

العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)" هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاكل القياس القائم على التكلفة التاريخية كونها تمهد الطريق في ضرورة الاستغناء عنها في القياس المحاسبي عند تطبيقها، والوقوف على طبيعة مفهوم القيمة السوقية العادلة وفيما إذا كان هناك غموض لدى عينة الدراسة حول هذا المفهوم، والتعرف على الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة السوقية العادلة على المعلومات المحاسبية، وهي الموضوعية، والجمع، والمقارنة، والاستمرارية، والملاءمة. وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي، وأن المعلومات المعدة على أساس القيمة السوقية العادلة يمكن (يسهل) جمعها ويمكن مقارنتها بسنوات سابقة. وأشارت أيضاً إلى عدم وضوح وفهم لمفهوم القيمة السوقية العادلة في البيئة الأردنية.

7- دراسة الشمري (2007) بعنوان "الأزمة المالية المعاصرة، أزمة سيولة أم أزمة

نظام.. مآل الأزمة وتداعياتها" تهدف الدراسة إلى تناول الأزمة المالية المعاصرة من حيث أسبابها، ونتائجها المستقبلية، وخصوصاً فيما يتعلق بانعكاساتها على البلدان العربية والخليجية منها، واعتمدت عملية التحليل بالدرجة الأساس على البيانات والإحصاءات التي تخص البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأولها الولايات المتحدة الأمريكية بعض بلدان أوروبا الغربية، والبيانات والإحصاءات الخاصة بالدول العربية التي تطرق إليها البحث.

وقد تبين من عملية التحليل أن هناك أسباباً أدت إلى ظهور الأزمة الحالية المختلفة من حيث حدتها، وعمقها، واتساعها، عن الأزمات السابقة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مقدمة هذه الأسباب التطور الحاصل في نشاط النظام الرأسمالي والمتمثل بإزالة الحدود، والقيود، أمام حركة الشركات العملاقة العابرة بنشاطها إلى مختلف أرجاء العالم، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية العالمية وكذلك التوسع الهائل في الإنفاق الحكومي الأمريكي وتعاضم المديونية، ويضاف إلى أسباب تفجير الأزمة اشتداد حالات المضاربة، والتوسع الكبير في الائتمان المصرفي، بحيث تضافرت هذه الأسباب مجتمعة لتؤدي إلى حدوث هذه الأزمة، ومن ثم فإنها لم تكن أزمة (نقص سيولة) بقدر ما كانت أزمة النظام الرأسمالي القادر على إعادة إنتاج الآليات الكفيلة بديمومته المستقبلية، وخلصت الدراسة إلى أن نتائج الأزمة وانعكاساتها كانت على الاقتصاديات المتقدمة وأيضاً على البلدان العربية، بغية التخفيف من حدتها وآثارها تم التوصل إلى بعض التوصيات الخاصة بالاقتصاديات العربية.

8- دراسة السعيد (2008) بعنوان "أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية" هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة ومدى ملاءمتها والمشكلات المتوقعة في تطبيقاتها والوسائل العلمية الممكنة لتجاوزها في شركات التأمين الأردنية، والتعرف على مدى التزام هذه الشركات بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وأثر ذلك على الإبلاغ المالي لهذه الشركات، من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتعرف أيضاً على مدى تحقيق هيئة التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة. واستخدم الباحث أسلوب المسح الشامل للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير ملائمة، وأن شركات التأمين الأردنية تلتزم بتطبيق هذه المعايير وقواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي، كما أن هنالك أثراً إيجابياً لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين، حيث تشمل هذه الخصائص كلاً من خاصية الملاءمة، والموثوقية (الاعتمادية) والاتساق والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية، وأن هناك دوراً إيجابياً لهيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها.

9- دراسة مطر، ونور، والقشي (2009) وهي بعنوان "العلاقة المتبادلة بين معايير

القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية". هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل

مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص. لقد تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين، الأول على المنهج الوصفي حيث تناول الباحثون ومن خلال اطلاعهم على آراء الخبراء حول الأزمة رصد تلك الآراء بشكل علمي، حيث تم الاطلاع وتناول جميع الإجراءات المتخذة من قبل مجالس معايير المحاسبة، والثاني تم الاعتماد به على المنهج التحليلي حيث نظم الباحثون استنباهه متخصصة لرصد آراء أصحاب الاختصاص، ووضعت بمدونة محاسبية متخصصة خلال شبكة الانترنت ومن ثم تم تحليل نتائجها. وتم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها: أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوعية، إذ أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية من منطلق نظراً لتأثر البنوك بها والتي تعد وسيطاً لجميع القطاعات، كما أن هناك اختلافاً ملحوظاً بين الخبراء والمحليلين الماليين حول تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وقد كان هناك ما يشبه الإجماع من عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، لذا لا يؤثرون وقف التعامل بالقيمة العادلة، وأبدوا كذلك تأييدهم للحقيقة التي تقول إن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وقد شخصت عينة الدراسة السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة والذي يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية). وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات.

10- دراسة عباد (2009) بعنوان " الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية

والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب الأزمة المالية، والمراحل التي مرت بها منذ اندلاعها، وأثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، وتأثير الأزمة المالية العالمية المالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني وتوصلت

الدراسة إلى برز النتائج التالية إن الأزمة بدأت مع انتعاش سوق العقار في أمريكا في الفترة من 2001-2005 والحلم الأمريكي بأن يمتلك كل مواطن بيتاً وقد رافق ذلك نشاط محموم في تسويق العقارات أدى إلى ارتفاع أسعار العقار ليصار إلى أرقام فلكية، مما حدا بأصحاب العقارات إلى إعادة رهن العقار مرة ثانية وثالثة.

وأوصت الدراسة بأنه يمكن الخروج ومواجهة هذه الأزمة عن طريق الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الإسلامي والتي منها تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية ومنها أسلوب المشاركة أو التمويل التأجيري، وكذلك منع المضاربات قصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش وعدم التعامل بالمشنقات والمستقبلات وإنشاء السوق المالية الإسلامية المشتركة وحماية عمليات غسل الأموال، وبالنسبة للعقارات منح قروض للشركات بضمان الحكومة وأخذ ضمانات من الشركات العقارية للعودة إلى سير العمل الطبيعي لديها.

11- دراسة عوض الله (2009) بعنوان : "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الأزمة المالية العالمية من حيث أسبابها، وتداعياتها بصفة خاصة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، للوقوف على أهم تلك التداعيات وأبعادها، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية للأزمة وتحديد نتائجها السلبية، بحيث تتمكن هذه المجموعة من الدول من الخروج من الأزمة الراهنة بأقل خسائر ممكنة ترجع أهمية موضوع البحث إلى ضخامة حجم النشاط المالي لدول مجلس التعاون الخليجي في العالم الخارجي، حيث قامت هذه المجموعة من الدول باستثمار جزء كبير من عوائد النفط والفوائض البترولية بالأسواق المالية الدولية وبصفة خاصة في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، كما قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بإنشاء عدد كبير من صناديق ثروات

السيادة التي تستثمر أموالها في الخارج، ومن هنا تبدو أهمية طرح هذا الموضوع للبحث للوقوف على مدى تداعيات هذه الأزمة على اقتصادات هذه المجموعة من الدول، وسبل الخروج من تلك الأزمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن من الحلول العاجلة التي يجب اتباعها هي ضرورة قيام المصارف العربية بإحاطة السوق بالمعلومات الدقيقة عن حجم وأضرار الكارثة على استثماراتها الخارجية وتحديد هذه الأضرار بدقة بدلاً من الوقوع في أخطاء بسبب نقص المعلومات والاعتماد على التخمين بالنسبة لوضعي السياسة النقدية والمالية، فضلاً عن خفض الفائدة بخفض شروط الإقراض للأفراد والمشروعات مما يسهم في زيادة الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) في الاقتصاد القومي، وبالتالي تجنب مخاطر الركود والحد من تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي.

12- دراسة محمد (2009) وهي بعنوان " انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الحصيلة والمتأخرات الضريبية " هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى قدرة النظام الضريبي على مواجهة التحديات التي ستؤدي لخفض الإيرادات الضريبية، وتقييم الآليات الحالية المتاحة استخدامها للتقليل من سلبيات الأزمة المالية. أثمرت هذه الدراسة عدداً من النتائج يقترح أن يوليها المشرع المصري والإدارة الضريبية عنايتهما ومن أهمها أن من المتوقع أن تتأثر قطاعات وهيئات كثيرة في الدولة بالأزمة المالية كقطاع السياحة وقطاع البترول وعائدات قناة السويس والتصدير والاستيراد والبورصة والبنوك مع الأخذ في الاعتبار أنها تساهم بنصيب كبير في الحصيلة الضريبية ككبار الممولين ومن ثم سينعكس ذلك على الحصيلة والمتأخرات الضريبية، خاصة إذا

ما علمنا أن مصلحة الضرائب المصرية تعتمد على 80% من حصيلتها على تلك الجهات ككبار الممولين ومن ثم ستحدث تأثيرات مزدوجة تتمثل في نقص الحصيلة وتراكم المتأخرات

13- دراسة البصري (2009) بعنوان: " مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية "

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن دور مدققي الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية، ومحاولة إثارة بعض النقاط المهمة، في آلية عملهم، تمهيدا لترحها على بساط البحث، في محاولة لتفعيل دور المحاسب الخارجي والداخلي، وليكون عمله أكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الاقتصادية المثمرة، ولزيادة فاعليته في التنبؤ بالأحداث المستقبلية، التي قد تؤثر على سير واستمرارية المنشأة الاقتصادية.

واستخدم البحث أسلوب منهج البحث الوصفي، استنادا إلى طبيعة الموضوع وحدثه، وإلى الدراسات والدوريات والمراجع العلمية.

ويرى الباحث أن ما حصل من انهيار اقتصادي عالمي كان نتيجة كميته المعلومات المغلوطة (مخاطر المعلومات) والتي أظهرتها ميزانيات الشركات العملاقة، والبنوك التجارية التي على ضوءها بنيت القرارات الاستثمارية الخاطئة، والتي أبرزها الاستمرار في تضخيم قيم الرهونات والأصول، وتصنيفها كقيمة عمل مضافة، بينما هي لا تعدو كونها مضاربة نتج عنها هوة بين القيمة الحقيقية والقيمة المضاربية، ولن يستقر الوضع المالي لهذه الشركات، إلا بعد ردم هذه الهوة عن طريق هبوط الأسعار إلى مستواها الطبيعي.

(ب) الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Beatty, 1995) بعنوان "تأثير محاسبة القيمة العادلة على إدارة المحافظ

الاستثمارية" وقد جاءت هذه الدراسة نتيجة لإصدار معيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS115) في عام (1993) وظهور العديد من الانتقادات وخاصة من قبل البنوك، كون المعيار يتطلب أن تقيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة/ السوقية، وإظهار التغيرات في حقوق الملكية، سيؤدي إلى ظهور تقلبات غير حقيقية في قيمة حقوق الملكية، وبالتالي فإن إدارات البنوك سوف تتأثر تبعاً لذلك في تخفيض حجم الاستثمار في الاستثمارات المالية وتواريخ استحقاق هذه الاستثمارات ومرونة إدارة المحافظة الاستثمارية، وقد هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير هذا التوجه نحو القيمة العادلة أو السوقية لتقييم الاستثمارات المالية على إدارة المحافظة الاستثمارية. وقد طبقت الدراسة على البيانات المالية لـ 252 من الشركات القابضة للبنوك (Bank Holding Companies) للفترة من الربع الثاني لعام 1993 وحتى نهاية الربع الأول من عام 1994 وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تحقيق شكوك منتقدي هذا المعيار من خلال انخفاض نسبة استحقاقات الاستثمار المالية بعد صدور المعيار.

- انخفاض نسبة الاستثمارات التالية المتاحة للبيع لتجنب التقلبات في قيمة حقوق الملكية.

2- دراسة (Nelson, 1996) وهي بعنوان "محاسبة القيمة العادلة للبنوك التجارية"

هدفت الدراسة إلى تحديد دور وأثر المعيار الأمريكي (SFAS 107) الذي تضمن أن تقوم الشركات بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية سواء في المتن أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية التي تصدر للسنوات المالية بعد 1992/12/15 وذلك من خلال دراسة العلاقة بين

القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية وافصاحات القيمة العادلة التي تضمنها المعيار المذكور. وقد برر الباحث اتخاذه لقطاع البنوك التجارية مجالاً للدراسة إلى حجم الأدوات المالية المرتفع لدى البنوك مقارنة بالشركات، أن معظم الاختلاف والنقاش حول هذا المعيار تمركز حول قطاع البنوك.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية بين فرق القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأوراق المالية وحقوق الملكية أي أن القيمة العادلة للأوراق المالية كانت مؤثرة بشكل جوهري في تفسير الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للسهم، أما باقي المتغيرات فلم تظهر الدراسة وجود علاقة ذات أثر جوهري لها في تفسير الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للسهم.

3- دراسة (Dirtrich, etal , 2000) بعنوان "موثوقية تقدير القيمة العادلة

للاستثمارات العقارية". هدفت الدراسة إلى فحص موثوقية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المسجلة محاسبياً في الشركات البريطانية لمقارنتها بأسعار البيع المتحققة لاحقاً لها، والبحث فيما إذا كان هناك تلاعب إداري في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، ووجود مقيم داخلي أو خارجي من جهة، وسمعة مدقق الحسابات الخارجي من جهة أخرى. وقد تم إجراء الدراسة على جميع المنشآت التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري في بريطانيا خلال الفترة من 1988-1996.

وقد بدأت فكرة هذه الدراسة للبحث عن مدى دقة المناقشات التي تدور حول أن تطبيق مفهوم القيمة التجارية (القيمة العادلة) أكثر ملاءمة من تطبيق التكلفة التاريخية لكنه في المقابل أقل موثوقية.

فقد تمت دراسة موثوقية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للأسباب التالية:

- أن الموثوقية كانت محور النقاش الرئيسي حول اعتماد محاسبة القيمة العادلة للأصول الملموسة في الولايات المتحدة، وكانت الانتقادات بأن محاسبة القيمة العادلة لهذه الأصول غير موثوقة ولا يمكن الاعتماد على بياناتها.

- أنه يجب على مستخدمي البيانات المالية في الولايات المتحدة والدول الأخرى قراءة وتفسير البيانات المالية بالاستثمارات العقارية والمعدة على أساس تقديرات القيمة العادلة. - لم تكن هناك أية محاولات كافية لاختبار تحيز التقديرات المحاسبية أو دقتها سابقا. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن تقديرات القيمة العادلة كانت بالمتوسط متحفظة مقارنة مع أسعار البيع للفترة من 1988-1996 وأن هذه التقديرات كانت أقل تحيزا وأكثر دقة من استخدام أرقام التكلفة التاريخية. 2. لوحظ وجود تدخل في الإدارة في فترة ما قبل اعتماد القيمة العادلة وإلغاء التكلفة التاريخية (وذلك للفترة ما بين عام 1993) من حيث استخدام الأسلوب الذي يحقق عائدا أعلى عن البيع، وذلك لمحاولة إبقاء الدخل ضمن مستويات محددة، لكن لم يتم إثبات هذا السلوك للفترة اللاحقة.

3. أن تقديرات القيمة العادلة التي كانت تتم من مقدر خارجي أكثر دقة وأقل تحيزا من تلك المقدر من مقدر داخلي، لأن تقديرات المقدرين الخارجيين تكون أكثر دقة وأقل تحيزا في ظل أن الشركة تخضع لتدقيق خارجي من شركات ذات السمعة العالية.

4- دراسة (Shaked,2009) وهي بعنوان "Financial crisis of 2008 and

" preliminary framework for analyzing financial-distressed firms"

توصلت الدراسة إلى أن أهم ملامح الأزمة تتمثل بموجة الاندماجات التي حدثت بين بعض

المؤسسات المالية العملاقة، ويشير بأنه قبل المضي بتفحص الأمور يجب أن نفهم عدداً من الأمور المهمة ويلخصها بما يلي: معرفة الأسباب الأساسية للآزمة، وضرورة تحديد ماهية الشركات التي ستتأثر بها، وبغض النظر عن الشركات التي ستتأثر بالآزمة فإنه يجب فهم عدد من الأمور المهمة التي تساعد في تجنب الشركات تداعيات الآزمة والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

1. التفريق بين الإفلاس والعجز عن تسديد الالتزامات

2. تحديد التحديات التي تواجه الشركات في ظل الآزمة المالية العالمية

3. تحديد الآليات والإجراءات الضرورية لتحليل ظروف الشركة المالية

5- دراسة (Maizel,2009) وهي بعنوان " **The financial crisis facing**

America's hospital industry " توصل إلى بأن قطاع المستشفيات في الولايات المتحدة

الأمريكية من أهم القطاعات التي تأثرت بالآزمة المالية العالمية، ويوضح ذلك التأثير بما يلي:

1. عجز المستشفيات في الوقت الحاضر وخصوصاً تلك المستشفيات غير الربحية عن الحصول

على الخدمات الائتمانية من البنوك وذلك لتغطية حاجاتها الصحية الضرورية

2. عدم قدرة المستشفيات على إحداث تخفيض التكلفة من منطلق أن أي تخفيض سيكون له

انعكاس سلبي على نوعية الخدمة الصحية المقدمة.

3. عدم قدرة المنتفعين (المرضى) عن سداد المستحقات عليهم للمستشفيات من منطلق أن نظام

التأمين قد تأثر بالآزمة، وبالتالي سيكون لذلك وقع سيء ومباشر على إيرادات المستشفيات مما

سيشكل عائقاً كبيراً على قدرتها بالإيفاء بالتزاماتها.

4. سوف تؤدي الآزمة على تسريح العديد من طواقم المستشفيات والذي بدوره سينعكس سلباً

على جودة الخدمة المقدمة.

6- دراسة (Naim, 2009) بعنوان "An Intellectual Bailout" وتوصلت دراسته

إلى أن الأزمة المالية العالمية أثرت وبشكل مباشر على علم الاقتصاد، بل أنها نفت حقيقة أن هناك علم اقتصاد، حيث ينتقد الكاتب الاقتصاديين بشدة ويدلل على تخبطهم في ظل هذه الأزمة بالأمور التالية:

1. لم يستطيعوا ولغاية الآن معرفة أو تحديد أسباب الأزمة بشكل دقيق.
2. جميع الدلائل تشير إلى أن الأزمة الحقيقية ليس فيما حصل بل الأزمة الحقيقية هي التي أحاطت بعلماء الاقتصاد أنفسهم، حيث أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بأنه اخطأ عندما توقع مسبقاً أن الأزمة المالية لن تستمر لفترة طويلة.
3. محاولة البنوك بإلقاء اللوم على القطاعات الأخرى وتبرئة نفسها.
4. التخبط غير المسبوق بإلقاء اللائمة على بعضهم بعضاً وعدم وجود جهة تتحمل المسؤولية.
5. تأثر بنك أمريكا بالأزمة رغم أنه يعد من أكبر وأقوى البنوك.
6. إلقاء اللوم دون حذر على السياسات المالية وبالأخص على معايير المحاسبة التي هي أصلاً جهات مستقلة غير ربحية لا تسعى إلا للوصول إلى شفافية عالية.

ما يميز دراسة الباحث عن الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يمكن تلخيصه كما بالآتي:

أجريت هذه الدراسة من حيث بيئة الدراسة على عدد من المتخصصين في الأمور المالية والاقتصادية. في حين تم تطبيق هذه الدراسة على المحللين الماليين ومدققي الحسابات ومحلي

الانتماء في بعض البنوك الأردنية، أما الدراسات السابقة فقد اقتصر بعضها على المحاسبين والمحللين الماليين وأخرى على المحاسبين في الشركات الصناعية.

أما من حيث هدف الدراسة فقد حاول الباحث التعرف على مراحل تطور الأزمة المالية العالمية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وأسبابها وتداعياتها، والتعرف على الجوانب الرئيسية لمحاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية.

أجمعت عينة الدراسة على إجراء بعض التعديلات على المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص أثار الأزمة المالية العالمية وعلى وجه الخصوص معيار (39) و(40)، كما أشارت هذه الدراسة إلى تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية للعملاء وأثره في إحداث الأزمة المالية وقلة السيولة في السوق.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

تتألف هذه الدراسة من جانبين؛ جانب نظري وآخر ميداني، ففي الجانب النظري تم التطرق إلى المفاهيم النظرية ذات العلاقة بالموضوع، والجانب الميداني اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يهدف - من خلاله - إلى معرفة رأي الفئات المشمولة بالدراسة بشأن محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية.

تصميم الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل نتائجه الذي يهدف إلى معرفة أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية.

مصادر الحصول على البيانات

لقد تم جمع البيانات باتباع مصدرين هما:

1- مصدر أولي يتمثل في الاستبانة التي صممت لتشمل مجموعة من الأسئلة عددها (40) سؤالاً تغطي المحاور الأربعة التي تمحورت حولها أسئلة الدراسة وفرضياتها. إذ خصص لكل محور منها (10) أسئلة على النحو التالي:

- الأسئلة (1-10) تغطي المحور الأول، وهو أسباب الأزمة المالية العالمية.

- الأسئلة (11-30) وتغطي المحورين الثاني والثالث وهما التعديلات المقترحة على المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (40)، لمعالجة آثار الأزمة وتداعياتها.

- الأسئلة (31-39) وتغطي المحور الرابع المرتبط بأسباب تدني قيمة التسهيلات المصرفية إثر حدوث الأزمة المالية.

2- مصادر ثانوية يتمثل في المراجع والدوريات والتقارير والصحف والمواقع الالكترونية ذات الصلة بالموضوع.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من ضباط الائتمان والعاملين في دوائر التسهيلات المصرفية والمحليين الماليين والمدققين الخارجيين، أما العينة فقد تم استخدام طريقة العينة القصدية والمكونة كما هو موضح بالجدول (3 - 1)

الجدول (3 - 1)

توزيع عينة الدراسة

م	الفئة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	نسبة المسترد للموزع الكلي
1	ضباط الائتمان	50	47	34.8%
2	المحللون الماليون	30	29	21.5%
3	المدققون الخارجيون	80	59	43.7%
	المجموع	160	135	84%

وتم توزيع الاستبيانات وعددها (160) على أفراد العينة، وبلغ عدد المعاد منها والصالحة للتحليل (135) أي ما نسبته (84%) من الاستبيانات الموزعة، والجدول (2) يبين وصف المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة.

جدول (2-3)

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	المهنة	ضباط الائتمان	47	34.8
		المحللون الماليون	29	21.5
		المدققون الخارجيون	59	43.7
2	التخصص	محاسبة	72	53.3
		إدارة أعمال	25	18.5
		علوم مالية ومصرفية أو تمويل	21	15.6
		أخرى	17	12.6
3	المؤهل العلمي	دبلوم	20	14.8
		بكالوريوس	47	34.8
		ماجستير	58	43
		دكتوراه	10	7.4
4	هل تحمل شهادة مهنية	نعم	48	34.1
		لا	87	65.9
5	الشهادة المهنية	CPA	31	23
		CMA	8	5.9
		JCPA	7	5.2
		CFA	2	0.01
		لا يحملون شهادات مهنية	87	65

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (2) يتبين أن المتغيرات الديمغرافية كان لها أثر كبير في فهم أفراد العينة لأسئلة الاستبانة والإجابة عنها بموضوعية وذلك من خلال التخصص والمؤهل العلمي والشهادة المهنية التي يحملونها. حيث تبين أن ما نسبته (53.3%) من أفراد عينة الدراسة هم من المحاسبين، فيما شكل ما نسبته (46.7%) من أفراد عينة الدراسة من المختصين بإدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية والعلوم الأخرى؛ وبالتالي تمت الموازنة بين أفراد عينة الدراسة وإشراك ما مجمله النصف من المحاسبين والنصف الآخر تقريباً من المختصين بالعلوم الإدارية والمالية والمصرفية. أما فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة يمكن القول بأن (43%) هم من الحاصلين على درجة الماجستير في اختصاصاتهم، وأن (34.8%) منهم من حملة درجة البكالوريوس في اختصاصاتهم. وأن (14.8%) منهم من حملة شهادة الدبلوم في اختصاصاتهم، وبنسبة أقل لحملة درجة الدكتوراه في اختصاصاتهم بلغت (7.4%)، وهذا يدل على الكفاءة العلمية لأفراد عينة الدراسة. أما فيما يتعلق بمتغير الشهادة المهنية فقد أشارت النتائج أن (23%) من أفراد عينة الدراسة هم من الحاصلين على شهادة CPA، وأن (5.9%) هم من الحاصلين على شهادة CMA، وأن ما نسبته (5.2%) هم من الحاصلين على شهادة JCPA. وأخيراً، أن ما نسبته (65.9%) يمثلون الأفراد ممن لا يحملون شهادة مهنية، وتمكن هذه الشهادات أفراد عينة الدراسة من إدراك واجباتهم في إنجاز الأعمال الموكلة إليهم.

معالجة البيانات الإحصائية

تختلف أساليب التحليل الإحصائي، من حيث شمولها، وعمقها، وتعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها. وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة، تدعم أهداف الدراسة، وفرضياتها فقد تم فحص البيانات، وتبويبها، وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسوب، وتمت استشارة متخصصين في الجوانب الإحصائية، ومعالجة البيانات لغرض اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة والحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبانة لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المختلفة وفي هذا السياق استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

• معادلة Cronbach Alpha لمعرفة ثبات الأداة، وقياس قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبانة المعدة.

• المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean) لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة لمتغيرات الدراسة؛ والانحرافات المعيارية (Standard Deviation) لقياس درجة تباعد الاستجابات عن وسطها الحسابي. ومعرفة الأهمية النسبية.

• تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، وذلك للتحقق من وجود اختلاف بين آراء الجهات ذات العلاقة بالبنوك التجارية في الأردن حول محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية.

• اختبار Scheffe للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمعرفة مصدر الاختلاف في حالة وجود اختلافات دالة إحصائياً.

• أمّا مستوى الأهمية النسبية للفقرة فقد تم تحديده طبقاً للمقياس الآتي:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للبيدليل} - \text{الحد الأدنى للبيدليل}}{\text{عدد المستويات}} = \text{طول الفئة}$$

$$1.33 = \frac{4}{3} = \frac{1-5}{3}$$

وبذلك تكون الأهمية المنخفضة من 1 - أقل من 2.33

والأهمية المتوسطة من 2.33 - 3.66

والأهمية المرتفعة من 3.67 فأكثر.

الفصل الرابع

مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

المقدمة:

من أجل التحقق من مصداقية الاستبانة، قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بموجب اختبار Cronbach Alpha. حيث أنه يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل Alpha يزود بتقدير جيد للثبات. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة Cronbach Alpha على درجات أفراد عينة الثبات. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة لـ Alpha لكن من الناحية التطبيقية يعد ($\text{Alpha} \geq 0.60$) معقولاً في البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية وعالية وفقاً لـ (Sekaran, 2003). انظر الجدول (4 - 1).

الجدول (4 - 1) معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

الرقم	المحور	عدد الفقرات	قيمة (ألفا) α
1	أسباب لحدوث الأزمة المالية العالمية	10	94.4
2	تعديل المعيار المحاسبي الدولي (39)	10	93.8
3	تعديل المعيار المحاسبي الدولي (40)	10	94.7
4	أسباب تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية للعملاء	9	93.7
	الاستبانة ككل	39	97.4

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة. حيث بلغ حدها الأعلى (94.7) لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (40)، وحدها الأدنى لأسباب تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية للعملاء قد بلغ (93.7)، وبلغ معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة (97.4) وهي معدلات مقبولة وعالية وفقاً لـ (Sekaran, 2003).

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية التي أفرزتها الاستبانة، من خلال تحليل آراء عينة الدراسة (ضباط الائتمان؛ الوسطاء الماليون، والمدققون الخارجيون) حول محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، وتم استخدام جداول التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لتقدير مستوى الموافقة، والانحرافات المعيارية لتقييم مدى الاتساق بين آراء عينة الدراسة تجاه الأسئلة المطروحة على أفرادها من الفئات الثلاث. وقد تم عرض النتائج عبر ثلاثة محاور رئيسة تغطي متغيرات الدراسة، وفقاً للآتي:

- تحليل بيانات الدراسة.
- اختبار فرضيات الدراسة.

أولاً: تحليل بيانات الدراسة

لقد انصب اهتمام الباحث في هذا الجزء من الدراسة على تقييم آراء عينة الدراسة حول الأسئلة الثلاثة التي تطرحها مشكلة الدراسة.

وقد تم الاسترشاد في هذا المجال بالوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإجابات المتوصل إليها من خلال استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي وهي:

1- موافق بشدة (5).

2- موافق (4).

3- محايد (3).

4- غير موافق (2).

5- غير موافق بشدة (1).

بعد ذلك تم تحديد مستوى الأهمية النسبية في مستويات ثلاثة هي:

1- مرتفعة: ووسطها الحسابي 3.67 وأكثر.

2- متوسطة: ووسطها الحسابي 3.66 - 2.33.

3- منخفضة: ووسطها الحسابي أقل من 2.33.

السؤال الأول: "ما الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية؟"

من خلال تحليل بيانات الاستبانة ووفق المنهج المشار إلى أعلاه، كانت النتائج الموضحة في

الجدول رقم (4 - 2).

جدول (2-4)
الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية

درجة الأهمية	المتوسط الحسابي العام للفقرة			المدققون				الوسطاء الماليون				ضباط الإئتمان				الفقرة	
	التوسيط الحسابي	التوسيط الحسابي	التوسيط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب	الأحرف العياري	التوسيط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب	الأحرف العياري	التوسيط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب	الأحرف العياري	التوسيط الحسابي		
مرتفع	1	4.06	3.95	مرتفعة	1	1.27	4.07	مرتفعة	1	1.00	4.07	مرتفعة	1	1.03	4.17	1	السياسات النقدية التي اتبعتها البنوك الفدرالي الأمريكي في التخفيض المتواتر لأسعار الفائدة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.
مرتفع	3	3.71	3.63	متوسطة	4	1.05	3.66	متوسطة	2	0.94	3.66	مرتفعة	7	0.91	3.85	2	عدم إخضاع بنوك الاستثمار المخصصة (INVESTMENT BANKS) في الولايات المتحدة لرقابة الجهات الرسمية فيها.
مرتفع	2	3.72	3.73	مرتفعة	2	1.03	3.48	متوسطة	4	1.02	3.48	مرتفعة	6	0.94	3.94	3	فشل النظرية الاقتصادية التقليدية القائمة على الحرية المطلقة في اقتصاد السوق (مدرسة شيكاغو).
مرتفع	3	3.71	3.66	متوسطة	3	1.01	3.52	متوسطة	3	1.06	3.52	مرتفعة	6	0.79	3.94	4	المنهج المحاسبي المتبع في إعداد البيانات المالية في مجالات الاعتراف و القياس و الإفصاح و القائم على مفهوم القيمة العادلة.
مرتفع	5	3.70	3.66	متوسطة	3	0.99	3.38	متوسطة	5	1.15	3.38	مرتفعة	2	0.87	4.06	5	تعاظم دور المشتقات المالية (FINANCIAL DERIVATIVES) في أسواق المال.

متوسط	8	3.49	متوسطة	6	1.02	3.56	متوسطة	9	1.11	2.90	مرتفعة	3	0.82	4.02	السياسات المحاسبية المتبعة في مجالات التحوط (HEDGING) لمخاطر المحافظ الاستثمارية.	6
متوسط	6	3.59	متوسطة	5	1.05	3.61	متوسطة	7	1.07	3.17	مرتفعة	5	0.85	3.98	التزمل الأخلاقي و الفساد الإداري في القطاعين العقاري و المصرفي في الولايات المتحدة.	7
متوسط	7	3.57	متوسطة	7	1.14	3.51	متوسطة	6	1.26	3.21	مرتفعة	4	0.88	4.00	سياسة التوزيع SECURITIZATION التي اتبعت بالنسبة للقروض العقارية و التي أنشأت ما يعرف بـ (القروض المسمومة).	8
متوسط	9	3.31	متوسطة	9	1.31	3.25	متوسطة	8	1.18	2.97	مرتفعة	9	1.25	3.72	العولمة الاقتصادية.	9
متوسط	9	3.31	متوسطة	8	1.24	3.31	متوسطة	10	1.30	2.86	مرتفعة	8	1.15	3.77	ظاهرة القطب الواحد المنتمة في الهيمنة السياسية و الاقتصادية للولايات المتحدة على العالم.	10
متوسط		3.62	متوسطة		1.11	3.59	متوسطة		1.11	3.32	مرتفعة		0.95	3.95	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

تشير بيانات الجدول رقم (4 - 2) إلى ما يلي:

- 1- في تشخيص أسباب الأزمة المالية العالمية حددت العينة جميعها وحدة واحدة أهم خمسة أسباب لحدوثها على النحو الآتي، مرتبة حسب الأهمية النسبية:
 - السياسات النقدية التي اتبعتها البنك الفدرالي الأمريكي في التخفيض المتواتر لأسعار الفائدة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وبوسط حسابي 4.06.
 - فشل النظرية الاقتصادية التقليدية (نظرية آدم كين) التي ثبتتها مدرسة شيكاغو حول اقتصاد السوق وبوسط حسابي 3.72.
 - عدم إخضاع بنوك الاستثمار المخصصة في الولايات المتحدة لرقابة مالية، وكذلك إتباع منهج القيمة العادلة في القياس وبوسط حسابي 3.71 لكل منها.
 - تعاضد دور المشتقات المالية في أسواق المال وبوسط حسابي 3.70.
- 2- تفاوت وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول دور الأسباب التي عرضها الباحث على أنها كانت وراء حدوث الأزمة المالية العالمية، إذ بينما كان تأييد ضباط الائتمان لأهميتها بدرجة مرتفعة وبوسط حسابي (3.93) كان تأييد الفئتين الأخرين (الوسطاء الماليين، ومدققي الحسابات الخارجين) متوسطا وبوسطين حسابيين 3.32، 3.59 على التوالي.
- 3- كذلك اختلفت آراء تلك الفئات في تشخيص أسباب الأزمة فتفاوتت أهمية العوامل العشرة التي ربط معظم خبراء الاقتصاد والمال الأزمة بها. فمثلا كان هناك إجماع تام بين الفئات الثلاث على أن الفقرة رقم (1) التي تنص على " السياسات النقدية التي اتبعتها البنك الفدرالي الأمريكي في التخفيض المتواتر لأسعار الفائدة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية." كانت العامل الأهم في حدوث الأزمة.

لم تتفق آراؤها حول الفقرة رقم (4) التي تشير إلى دور منهج القيمة العادلة في القياس في إحداث تلك الأزمة. إذ بينما كان تقييم ضباط الائتمان لدور هذا المنهج في إحداثها بأنه مرتفع وبوسط حسابي (3.94)، خالفهم في هذا التقييم الوسطاء الماليون ومدققو الحسابات الخارجيون حين قدروا أهمية دور هذا المنهج في إحداثها، حيث كان متوسط الحسابي 3.52، 3.66 على التوالي.

4-4- بمطالعة الانحرافات المعيارية الخاصة بالإجابة التي قدمتها كل فئة على حدة من الفئات المشمولة بالدراسة يلاحظ وجود انخفاض نسبي لتلك الانحرافات في إجابات أفراد فئة ضباط الائتمان، وبالمقابل ارتفاع نسبي لها في إجابات كل من فئة الوسطاء الماليين والمدققين. مما يمكن اعتباره مؤشرا على أن الفئة الأولى كانت أكثر اتساقا من الفئتين الأخرين في تقييمها للأهمية النسبية للعوامل المسببة للأزمة المالية.

السؤال الثاني: هل يساهم تعديل المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية ؟

للإجابة عن هذا السؤال والأسئلة الفرعية المرتبطة به تم تقسيم السؤال الرئيس إلى سؤالين فرعيين وهما:

السؤال الفرعي الأول: هل يساهم تعديل المعيار رقم (39) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية ؟

للإجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4 - 3).

جدول (4 - 3)

مساهمة تعديل المعيار رقم (39) المتعلق بالأدوات المالية الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية

درجة الأهمية	المتوسط الحسابي العام للفقرة		المدققون				الوسطاء الماليون				ضباط الائتمان				الفقرة	ت
	الترتيب	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الفقرة	الأحرف العياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الفقرة	الأحرف العياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الأهمية	الأحرف العياري	المتوسط الحسابي		
مرتفع	2	3.77	2	مرتفعة	1.02	3.78	2	متوسطة	0.99	3.52	3	مرتفعة	0.71	4.02	إلغاء المعالجة الحالية التي تصنف الموجودات المالية المشتقة على أنها محتفظ بها للمتاجرة التي تقتضي إبراز التغيير في قيمتها كبد من بنود قائمة الدخل.	1
متوسط	6	3.56	7	متوسطة	0.97	3.49	6	متوسطة	1.06	3.24	4	مرتفعة	0.69	3.96	إلغاء المعالجة الحالية التي نجيز تقويم (بنود خارج الميزانية) OFF BALANCE SHEET ITEMS بالقيمة العادلة.	2
متوسط	5	3.62	6	متوسطة	0.99	3.53	5	متوسطة	0.91	3.41	6	مرتفعة	0.69	3.91	إلغاء تقويم المحافظ الاستثمارية المكتناة لأغراض التحوط بالقيمة العادلة.	3
متوسط	6	3.56	9	متوسطة	1.05	3.29	4	متوسطة	1.02	3.45	5	مرتفعة	0.89	3.94	منع عكس خسارة إعادة تقويم الأصول المالية التي عولجت في حساب الأرباح والخسائر عند ارتفاع الأصول المعاد تقويمها.	4
متوسط	8	3.61	8	متوسطة	1.10	3.41	3	متوسطة	0.99	3.48	5	مرتفعة	0.79	3.94	التمييز في المعالجة المحاسبية بين الموجودات المالية المشتقة المكتناة بقصد المضاربة (SPECULATION) فسي الأجل القصير عن المشتقات المكتناة كأدوات تحوط (HEDGING).	5

يتبع جدول (4 - 3)

مساهمة تعديل المعيار رقم (39) المتعلق بالأدوات المالية الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية

متوسط	10	3.52	10	متوسطة	1.02	3.22	5	متوسطة	1.18	3.41	مرتفعة	5	0.84	3.94	6	السماح بإعادة تصنيف الأدوات المالية المصنفة ضمن فئة (الأصول الموقوفة بالقيمة العادلة أي فئة أخرى إذا لم يعد الاحتفاظ بالأصل المالي لغرض بيعه أو إعادته شرئته في المدى القريب، ومن ثم منع عكس إيه أرباح أو خسائر تم الاعتراف بها سابقا في الأرباح والخسائر لذلك الأصل.
مرتفع	1	3.90	1	مرتفعة	1.03	3.85	1	مرتفعة	0.98	3.79	مرتفعة	1	0.89	4.06	7	في حال توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة العادلة لأصل مالي معتقلى برسم البيع يجب الاعتراف في حساب الأرباح والخسائر بالخسارة التراكمية التي سبق الاعتراف بها في حقوق الملكية.
مرتفع	3	3.74	4	متوسطة	1.06	3.73	4	متوسطة	0.95	3.45	مرتفعة	2	0.91	4.04	8	عدم تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس للأصول المالية على الموجودات التي من غير الممكن التحقق من قيمتها العادلة لأن تقومها بالقيمة العادلة يؤثر ويشكل غير مناسب على نتيجة أعمال الشركة من ربح وخسارة ويساهم في شيوخ سياسات إدارة الأرباح التي تمارسها مجالس الإدارة بالشركات.

يتبع جدول (4 - 3)

مساهمة تعديل المعيار رقم (39) المتعلق بالأدوات المالية الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية

مرتفع	4	3.68	3	مرتفعة	0.99	3.75	4	متوسطة	1.06	3.45	مرتفعة	7	0.98	3.85	9	إعادة النظر في كثير من القواعد المنصوص عليها في المعيار (39) بشأن محاسبة التحوط بالقيمة العادلة لأن شروطها ومتطلباتها صعبة التحقق في الواقع العملي.
متوسط	9	3.54	5	متوسطة	0.99	3.66	7	متوسطة	1.10	3.17	مرتفعة	8	1.00	3.79	10	السعي لإزالة الاختلاف الموجود بين نصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ومبادئ المحاسبة الأمريكية (GAAP) فيما يخص تعريف المشتقات المالية والتزامات القروض وكذلك في مجال المحاسبة عن الأرباح والخسائر غير المتحققة من الأصول المالية المكتتة برسم البيع، وكذلك في مجال معاملة تحوط القيمة العادلة للتزامات طويلة الأجل.
		3.67		متوسطة	1.02	3.57		متوسطة	1.02	3.44	مرتفعة		0.84	3.95		التوسعة الحسابي والاعتراف المعياري العام

تشير بيانات الجدول رقم (4 - 3) إلى ما يلي:

1. تؤيد عينة الدراسة جميعها بأن إجراء بعض التعديلات في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) يسهم في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية. وبلغ الوسط الحسابي لأهمية هذا التعديل 3.67 وبمستوى مرتفع. كان هناك تفاوت بين درجة أهمية التعديل الذي أبدته كل فئة من الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة. إذ كان تأييد ضباط الائتمان هو الأعلى وبمستوى مرتفع بوسط حسابي (3.95). في حين كان تأييد كل من الفئتين الأخرين الوسطاء الماليين والمدققين، بمستوى متوسط فقط وبمتوسطين حسابيين 3.44، 3.57 على التوالي، وربما يعود هذا إلى أن الوسطاء الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين أكثر من ضباط الائتمان صلة بمنهج القيمة العادلة في القياس ومن ثم التجاوزات التي تحدث في إعداد وتدقيق البيانات المالية المنشورة لدى تطبيق هذا المنهج.

2. كما تتفاوت أيضا الأهمية النسبية للفقرات التي ترى عينة الدراسة كوحدة واحدة وجوب خضوعها للتعديل. فمن بين الفقرات العشر ترى عينة الدراسة بأن أربع منها فقط وبنسبة 40% ذات أهمية مرتفعة بينما أهمية الفقرات الست المتبقية متوسطة. والفقرات ذات الأهمية المرتفعة من حيث وجوب التعديل هي كما يلي مرتبة حسب أولويتها:

- في حال توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة العادلة لأصل مالي مقتنى برسم البيع يجب الاعتراف في حساب الأرباح والخسائر بالخسارة التراكمية التي سبق الاعتراف بها في حقوق الملكية وبوسط حسابي 3.90.

- إلغاء المعالجة الحالية التي تصنف الموجودات المالية المشتقة على إنها محتفظ بها للمتاجرة و التي تقتضي إبراز التغيير في قيمتها كبند من بنود قائمة الدخل وبوسط حسابي 3.77.

- عدم تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس للأصول المالية على الموجودات التي من غير الممكن التحقق من قيمتها العادلة لأن تقويمها بالقيمة العادلة يؤثر وبشكل غير مناسب

على نتيجة أعمال الشركة من ربح وخسارة ويساهم في شيوع سياسات إدارة الأرباح التي تمارسها مجالس الإدارة بالشركات وبوسط حسابي 3.74.

- إعادة النظر في كثير من القواعد المنصوص عليها في المعيار (39) بشأن محاسبة التحوط بالقيمة العادلة لأن شروطها ومتطلباتها صعبة التحقق في الواقع العملي وبوسط حسابي 3.68.

3. إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية خصوصا لفئتي الوسطاء الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين يؤشر إلى عدم اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين منها حول الفقرات المختلفة، وهو ما يؤشر إلى الاختلاف في آراء الأفراد المشمولين منها حول التعديلات المقترحة على المعيار رقم (39) المتعلق بالأدوات المالية الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية. أما بالنسبة لفئة ضباط الائتمان فكانت إجاباتهم أكثر اتساقا من إجابات الفئتين الأخرين وهما الوسطاء الماليين ومدققي الحسابات الخارجيون .

من جانب آخر يلاحظ بأنه وإن اتفقت الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة في الرأي حول الأهمية النسبية الأعلى للفقرة رقم (7) والتي تنص على " في حال توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة العادلة لأصل مالي مقنتى برسم البيع يجب الاعتراف في حساب الأرباح والخسائر بالخسارة التراكمية التي سبق الاعتراف بها في حقوق الملكية"، كما اتفقت على الأهمية النسبية للفقرة رقم (1) والتي تنص على " إلغاء المعالجة الحالية التي تصنف الموجودات المالية المشتقة على أنها محتفظ بها للمتاجرة و التي تقتضي إبراز التغيير في قيمتها كبند من بنود قائمة الدخل"، إلى أنها لم تتفق حول الأهمية النسبية لمعظم الفقرات الأخرى. ويمكن ربط هذا الاختلاف في الرأي باختلاف نظرة كل من الفئات الثلاث إلى بيانات المالية المدققة تصدر لمعلومات القرارات المالية.

السؤال الفرعي الثاني: هل يساهم تعديل المعيار رقم (40) في تقليص آثار الأزمة المالية

العالمية؟

للإجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات

المعيارية، وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4 - 4).

جدول (4-4)

مساهمة تعديل المعيار رقم (40) المتعلق بمجال القياس التقييمي للعادلة الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقييم آثار الأزمة المالية العالمية

درجة الأهمية	المتوسط الحسابي العام للمفردة			المدققون				الوسطاء الماليون				ضباط الائتمان				ن
	الترتيب	المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	الترتيب	الدرجة الأهمية	الترتيب	الدرجة الأهمية	الترتيب	الدرجة الأهمية	الترتيب	الدرجة الأهمية	الترتيب	الدرجة الأهمية	الترتيب	الدرجة الأهمية	
مرتفع	3	3.71	متوسطة	4	0.96	3.66	متوسطة	4	1.06	3.48	مرتفعة	3	0.98	4.00	1	يسمح المعيار (40) بتقييم الاستثمارات العقارية بموجب واحد من خيارين هما: القيمة العادلة أو التكلفة المخفضة بموجب المعيار (16) وهذا الخيار يؤدي إلى حدوث تقلبات جوهرية على البيانات المالية ونقل من قابليتها للمقارنة.
متوسط	5	3.66	متوسطة	7	0.89	3.58	متوسطة	3	1.02	3.52	مرتفعة	5	0.76	3.89	2	يرى بعض الخبراء والمحالين بأنه لا ضرورة لوجود المعيار رقم (40) وإنما يمكن معالجة الاستثمارات العقارية وفقاً لنصوص المعيار (16) (الممتلكات)، والمصانع، والمعدات) ذلك لأنه من الصعب التفرقة وبشكل جوهري بين الاستثمارات العقارية من جهة والممتلكات المشغولة من قبل المالك من جهة أخرى.
مرتفع	4	3.67	متوسطة	6	0.93	3.61	متوسطة	5	1.21	3.41	مرتفعة	4	0.82	3.98	3	لا تتوفر الشروط والمتطلبات اللازمة لتطبيق منهج القيمة العادلة في مجالات الاعتراف والقياس الخاصة بالاستثمارات العقارية وأهم هذه الشروط وجود سوق منظم ونشط لتداول العقارات، كما أن العمليات المالية على العقارات ليست متكررة أو متشابهة.
متوسط	7	3.64	مرتفعة	3	0.95	3.68	متوسطة	6	1.18	3.38	مرتفعة	6	0.91	3.85	4	لا يوجد تعريف محدد ومقتن للاستثمارات العقارية مما يجعل من غير العملي المحاسبة عليها وفق منهج القيمة العادلة.

جدول (4-4)

مساهمة تعديل المعيار رقم (40) المتعلق بمجال القياس للقيمة العادلة الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.67	متوسطة	0.94	3.65	متوسطة	1.13	3.43	مرتفعة	0.92	3.94
متوسط	9	3.52	متوسطة	3.47	متوسطة	1.24	3.24	مرتفعة	1.14	3.85
متوسط	9	3.52	0.90	3.47	متوسطة	1.24	3.24	مرتفعة	6	3.85
متوسط	9	3.52	0.99	3.51	متوسطة	1.10	3.17	مرتفعة	5	3.89
متوسط	9	3.66	0.87	3.64	متوسطة	1.20	3.31	مرتفعة	1	4.04
مرتفع	2	3.78	0.88	3.76	متوسطة	1.06	3.55	مرتفعة	2	4.02
مرتفع	1	3.96	1.07	3.97	مرتفعة	1.09	3.86	مرتفعة	1	4.04
متوسط	8	3.60	0.98	3.61	متوسطة	6	3.38	مرتفعة	7	3.81
متوسط	8	3.60	0.98	3.61	متوسطة	6	3.38	مرتفعة	7	3.81
متوسط	8	3.60	0.98	3.61	متوسطة	6	3.38	مرتفعة	7	3.81
متوسط	8	3.60	0.98	3.61	متوسطة	6	3.38	مرتفعة	7	3.81

تشير بيانات الجدول رقم (4-4) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما يلي:

1. إن مساهمة تعديل المعيار رقم (40) المتعلق بمجال القياس للقيمة العادلة الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية هي بشكل عام مرتفعة وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.67). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة ضباط الائتمان هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.94) من بين الفئات الأخرى، في حين كانت فئة الوسطاء الماليين هي الأقل تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.43).

2. تفاوتت تقديرات تلك الفئات لفقرات تعديل المعيار رقم (40) المتعلق بمجال القياس للقيمة العادلة الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة 6" وهي عدم تضمين ما يحدث في القيم السوقية للعقارات الاستثمارية من تقلبات قبل حدوثها الفعلي لحساب الأرباح والخسائر احتلت المرتبة الأولى من تلك الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 7" التي تنص على وجوب إعادة النظر في المعالجة المحاسبية لعمليات التوريد المالي التي تنتج عن شراء القروض العقارية. أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرات 9"؛ التي ترى بأنه إذا كان لا بد من تطبيق نصوص المعيار رقم (40) فإنه يتوجب الاعتراف بالزيادات الناتجة عن إعادة التقويم في حقوق الملكية والاعترافات بالانخفاضات في حساب الأرباح والخسائر.

3. إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى عدم اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها وحدة واحدة. وهو ما يؤشر إلى اختلاف في آراء الأفراد

المشمولين في عينة الدراسة حول التعديلات المقترحة على المعيار رقم (40) المتعلق بمجال القياس للقيمة العادلة الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية.

السؤال الثالث: هل تشدد البنوك الأردن في منح التسهيلات المصرفية لعملائها هو فقط

بسبب الأزمة المالية العالمية؟

للإجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية،

وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4 – 5).

جدول (4 - 5): تأثير العوامل في تدني التسهيلات المصرفية التي تقدمها حالياً البنوك التجارية في الأردن

درجة الأهمية	الترتيب	المتوسط الحسابي العام للفقرة			المحققون			المتوسط المالىون			ضباط الائتمان			المتوسط الحسابي	ت	الفقرة
		الترتيب	المتوسط الحسابي	الأهمية الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	أهمية الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	أهمية الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الأهمية الفقرة			
مرتفع	1	3.94	3.90	1.05	1.24	متوسطة	2	3.59	1	0.84	4.34	1	1	0.84	1	انخفاض القيمة الإجمالية للودائع المصرفية للمتدينين في البنك الأردنية الهبوط الحاد في أسعار الأسهم في بورصة عمان أدى إلى هبوط الأسعار السوقية للأسهم المقومة كضمان للتسهيلات التي تمنحها الشركات الواسطة أدى بالتالي إلى تشدد البنوك في منح التسهيلات تلك الشركات.
مرتفع	3	3.75	3.69	0.95	1.02	متوسطة	4	3.45	3	0.70	4.11	3	3	0.70	2	الهبوط الحاد في أسعار العتار انعكس على القيم السوقية للعتارات المقومة من شركات العتار كضمان للقرروض مما أدى إلى تشدد البنوك في منح التسهيلات تلك الشركات.
مرتفع	4	3.69	3.69	0.97	1.00	متوسطة	7	3.28	3	0.81	4.11	3	3	0.81	3	الهبوط الحاد في أسعار العتار انعكس على القيم السوقية للعتارات المقومة من شركات العتار كضمان للقرروض مما أدى إلى تشدد البنوك في منح التسهيلات تلك الشركات.
مرتفع	4	3.69	3.58	1.15	0.91	متوسطة	3	3.48	6	0.79	4.02	6	6	0.79	4	منح التسهيلات تلك الشركات أدى إلى تخفيض قيمة التحويلات الأردنية للعاملين في دول الخليج فنخفضت بالتالي قيم الودائع المصرفية منهم مما أدى إلى تشدد في التسهيلات المصرفية.
مرتفع	4	3.69	3.59	0.98	1.05	متوسطة	6	3.38	4	0.86	4.09	4	4	0.86	5	ارتفاع نسبة القروض المتخجرة وما يصاحبها من ارتفاع مخاطر القروض الممنوحة للشركات أدى إلى تشدد في منح التسهيلات المصرفية.
متوسط	9	3.61	3.44	1.07	0.91	متوسطة	4	3.45	7	0.92	3.94	7	7	0.92	6	قرارات البنك المركزي في تخفيض همتل القائمة أدى إلى تشدد في منح التسهيلات المصرفية.
متوسط	8	3.66	3.53	1.02	0.98	متوسطة	5	3.41	5	0.83	4.04	5	5	0.83	7	قرارات البنك المركزي في تحديد الاحتياطي التقدي المطلوب من المصارف أدى إلى تشدد في منح التسهيلات المصرفية.
مرتفع	7	3.68	3.53	1.02	0.90	متوسطة	6	3.38	2	0.80	4.13	2	2	0.80	8	القرار الحكومي المتخذ عند حدوث الأزمة المالية العالمية بخصوص الضمان الكامل للودائع المصرفية أدى إلى انتهاء البنوك سياسات متحفظة جدا خفضت من قيمة التسهيلات المصرفية المقومة للمستثمرين في شتى الأنشطة الاقتصادية.
مرتفع	2	3.85	3.88	1.05	1.18	متوسطة	1	3.62	5	0.88	4.04	5	5	0.88	9	الإفراط في توسع الحكومة في سياسة الاعتماد على الدين الداخلي أدى إلى تشجيع البنوك على تحويل السيولة المتاحة لها إلى شراء أدوات الدين الحكومية بدلا من توجيه تلك السيولة لمنح تسهيلات مصرفية.
	3.73		3.65	1.03	1.02	متوسطة		3.45	مرتفعة	0.83	4.09			0.83		المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام

تشير بيانات الجدول رقم (5-4) وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة إلى ما

يلي:

1. إن تأثير الأزمة المالية العالمية في تدني التسهيلات المصرفية التي تقدمها حالياً البنوك التجارية في الأردن هي بشكل عام مرتفعة وذلك بوسط حسابي عام قدره (3.73). أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة ضباط الائتمان هي الأكثر تقديراً وبوسط حسابي بلغ (4.09) من بين الفئات الأخرى، في حين كانت فئة الوسطاء الماليين هي الأقل تقديراً وبوسط حسابي بلغ (3.45). وتفسر هذه النتيجة هو أن ضباط الائتمان هم الأكثر قرباً من هذه المشكلة وبالتالي كانوا الأكثر حساسية تجاه مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان التي نشأت عن الأزمة المالية العالمية، أما بالنسبة للوسطاء الماليين وهم بحكم عملهم على صلة وثيقة بالسوق المالي وبأسباب أسعار الأسهم فيه من انهيار منهم يرون بأن التشدد المفرط من قبل البنوك في منح التسهيلات كان غير مبرر وهو ليس مرتبطاً فقط بالأزمة المالية العالمية وإنما سياسات البنوك المتحفظة في منح الائتمان.

2. تفاوتت تقديرات تلك الفئات لفقرات تأثير العوامل في تدني التسهيلات المصرفية التي تقدمها حالياً البنوك التجارية في الأردن، إذ كما يبدو من ترتيب هذه الفقرات على أساس أهميتها النسبية، فإن "الفقرة 1" وهي انخفاض القيمة الإجمالية للودائع المصرفية للمغتربين في البنوك الأردنية احتلت المرتبة الأولى من تلك الفقرات في حين جاء في المرتبة الثانية "الفقرة 2" والتي تنص على الهبوط الحاد في أسعار الأسهم في بورصة عمان أدى إلى هبوط الأسعار السوقية للأسهم المقدمة كضمان للتسهيلات التي تمنحها لشركات الوساطة فأدى بالتالي إلى تشدد البنوك في منح التسهيلات لتلك الشركات. أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب "الفقرة 6

" والتي تنص على قرارات البنك المركزي في تحديد الاحتياطي النقدي المطلوب من المصارف أدى إلى التشدد في منح التسهيلات المصرفية.

3. إن الارتفاع النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر إلى عدم اتساق إجابات أو آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول الفقرات المختلفة وذلك سواء على مستوى الفئة الواحدة أو على مستوى الفئات جميعها كوحدة واحدة. وهو ما يؤشر الاختلاف في آراء الأفراد المشمولين في عينة الدراسة حول أهم العوامل المؤثرة في تشدد البنوك التجارية في الأردن بتدني منح التسهيلات المصرفية للعملاء.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

قام الباحث في هذا الجانب باختبار فرضيات الدراسة الرئيسية، إذ تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبارات تحليل التباين الأحادي، واختبار **Scheffee** وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى H_{01}

"ليس لمحاسبة القيمة العادلة أثر مهم في إحداث الأزمة المالية العالمية".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي **One Way ANOVA**،

وبمستوى معنوية 0.05، وكما هو موضح في الجدول (4 – 6):

وكانت قاعدة القرار في رفض الفرضية الصفرية (**H₀**) أو عدم رفضها أي قبولها على

النحو الآتي:

ترفض H_0 إذا كانت:

F المحسوبة $< F$ الجدولية أو الحرجة. ولا ترفض أي تقبل إذا كانت F المحسوبة $\geq F$

الجدولية أو الحرجة.

جدول (4 – 6)

نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات محاسبة القيمة العادلة وأثرها في إحداث الأزمة

المالية العالمية من وجهة نظر الفئات المشمولة بالدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
بين المجموعات	7.462	3.731	2	5.018	3.000	0.008
داخل المجموعات	98.153	0.744	132			
المجموع	105.615		134			

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 – 6) وجود أثر ذي دلالة إحصائية

لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث

كانت قيمة (F) المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (5.018) بالمقارنة

مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.000) وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفريية) H_0 وتقبل

الفرضية البديلة والتي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية عند

مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر التأثير بين متوسطات الفئات المشمولة بالدراسة لمحاسبة القيمة العادلة وأثرها في إحداث الأزمة المالية العالمية، استخدم الباحث اختبار **Scheffee** للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا التأثير. كما هو موضح بالجدول (4 – 7). وقد تبين أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية بين ضباط الائتمان والوسطاء الماليين بقيمة بلغت (**0.62399***) وذلك لصالح ضباط الائتمان الذين كان تقديرهم لأهميتها النسبية بمتوسط حسابي (**3.95**) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للوسطاء الماليين البالغ (**3.32**).

جدول (4 – 7)

نتائج اختبار **Scheffee** للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية

المدققون الخارجيون	الوسطاء الماليون	ضباط الائتمان	طبيعة العمل
0.35824	0.62399*	-	ضباط الائتمان
0.26575	-	-	الوسطاء الماليون
-	-	-	المدققون الخارجيون

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

الفرضية الرئيسية الثانية **HO₂**

"لا يساهم تعديل المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم محاسبة القيمة العادلة في

تقليص آثار الأزمة المالية العالمية".

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين، وكما يلي:

HO_{2.1}: لا يساهم تعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي **One Way ANOVA**، كما هو موضح في الجدول (4 – 8).

جدول (4 – 8)

نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفئات المشمولة بالدراسة لمدى مساهمة تعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية

العالمية

مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
بين المجموعات	5.704	2.852	2			
داخل المجموعات	78.070	0.591	132	4.822	3.000	0.010
المجموع	83.773		134			

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 – 8) وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (4.822) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.000) وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) **H02-1** وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود مساهمة لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف في المساهمة بين متوسطات الفئات المشمولة بالدراسة لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، استخدم اختبار **Scheffee** للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف في المساهمة. كما هو موضح بالجدول (4 - 8). وقد تبين أن هناك اختلافا ذا دلالة إحصائية لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية بين ضباط الائتمان والوسطاء الماليين بقيمة بلغت (*0.50675) وذلك لصالح ضباط الائتمان الذي كان المتوسط الحسابي لفترة تأييدهم لتعديل المعيار هو (3.95) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للوسطاء الماليين البالغ (3.44). وأن هناك اختلافا ذا دلالة إحصائية لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية بين ضباط الائتمان والمدققين بقيمة بلغت (*0.37519) وذلك لصالح ضباط الائتمان بمتوسط حسابي (3.95) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للمدققين البالغ (3.57).

جدول (4 - 9)

نتائج اختبار **Scheffee** للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية

المدققون الخارجيون	الوسطاء الماليون	ضباط الائتمان	طبيعة العمل
0.37519*	0.50675*	-	ضباط الائتمان
0.13156	-	-	الوسطاء الماليون
-	-	-	المدققون الخارجيون

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

H02.2: لا يساهم تعديل المعيار المحاسبي الدولي (40) في مجال القياس للقيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي **One Way ANOVA** ، كما

هو موضح في الجدول (4 - 10)

جدول (4 - 10)

نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفئات المشمولة بالدراسة لمدى مساهمة تعديل

المعيار المحاسبي الدولي (40) في مجال القياس للقيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية

العالمية

مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
بين المجموعات	4.918	2.459	2	3.823	3.000	0.024
داخل المجموعات	84.901	0.643	132			
المجموع	89.819		134			

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 - 10) وجود مساهمة ذات دلالة

إحصائية لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (40) في مجال القياس للقيمة العادلة في تقليص آثار

الأزمة المالية العالمية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دالة عند

مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (3.823) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة

(3.000) وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفريية) H02-2 وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود مساهمة لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (40) في مجال القياس للقيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف في المساهمة بين متوسطات الفئات المشمولة بالدراسة لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (40) في مجال القياس للقيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف في المساهمة. كما هو موضح بالجدول (4 - 11). وقد تبين أن هناك اختلافا ذا دلالة إحصائية لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (40) في مجال القياس للقيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية بين ضباط الائتمان والوسطاء الماليين بقيمة بلغت الحسابي للوسطاء الماليين البالغ (3.43).

جدول (4 - 11)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمدى مساهمة تعديل

المعيار المحاسبي الدولي (40) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية

المدققون الخارجيون	الوسطاء الماليون	ضباط الائتمان	طبيعة العمل
0.28915	0.50726*	-	ضباط الائتمان
0.21812	-	-	الوسطاء الماليون
-	-	-	المدققون الخارجيون

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

الفرضية الرئيسية الثالثة H_{03}

ليست الأزمة المالية العالمية هي فقط السبب في تشدد البنوك الأردنية في منح

التسهيلات المصرفية للعملاء.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي **One Way ANOVA**،

وكما هو موضح في الجدول (4 - 12):

جدول (4 - 12)

نتائج تحليل التباين الأحادي بين متوسطات الفئات المشمولة بالدراسة حول مدى تأثير الأزمة المالية العالمية في منح التسهيلات المصرفية للعملاء

مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
بين المجموعات	8.673	4.337	2	7.217	3.000	0.001
داخل المجموعات	79.315	0.601	132			
المجموع	87.989		134			

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 - 12) أن الأزمة المالية العالمية كانت

سبباً في تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها عند مستوى الدلالة (\leq)

0.05 حيث كانت قيمة (F) المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بقيمة بلغت

(7.217) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (3.000) وعليه ترفض الفرضية العدمية

(الصفريية) H_{03} وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

أن الأزمة المالية العالمية سبب في تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ولمعرفة مصدر الاختلاف بين متوسطات الفئات المشمولة بالدراسة لأسباب تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. كما هو موضح بالجدول (4 - 13). وقد تبين أن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية لأسباب تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها بين ضباط الائتمان والوسطاء الماليين بقيمة بلغت (0.64156^*) وذلك لصالح ضباط الائتمان بمتوسط حسابي (4.09) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للوسطاء الماليين البالغ (3.45). وأن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية لأسباب تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها بين ضباط الائتمان والمدققين بقيمة بلغت (0.44200^*) وذلك لصالح ضباط الائتمان بمتوسط حسابي (4.09) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للمدققين البالغ (3.65).

جدول (4 - 13)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للفئات المشمولة في الدراسة

لأسباب تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها

المدققون الخارجيون	الوسطاء الماليون	ضباط الائتمان	طبيعة العمل
0.44200^*	0.64156^*	-	ضباط الائتمان
0.19956	-	-	الوسطاء الماليون
-	-	-	المدققون الخارجيون

* عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المقدمة:

تبين النتائج السابقة من خلال التحليل الإحصائي أهم الأسباب لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر عينة الدراسة، كما بينت النتائج دور المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم محاسبة القيمة العادلة في التسبب بتلك الأزمة ومن ثم التعديلات المطلوبة فيها من أجل تقليص أثارها وذلك بالمحاسبة عن الأصول والمطلوبات المالية، من خلال بيان دور تعديل كل من المعيار رقم (39) المتعلق بالأدوات المالية، والمعيار رقم (40) المتعلق بمجال المحاسبة عن الاستثمارات العقارية العادلة، وأخيراً أظهرت الدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية في تدني التسهيلات المصرفية التي تقدمها حالياً البنوك التجارية في الأردن.

كشفت الدراسة من خلال تحليل البيانات المستخلصة من إجابات أفراد عينة الدراسة وكذلك من خلال اختبار الفرضيات عن مجموعة من النتائج التي بناء عليها يقدم الباحث مجموعة من التوصيات.

أولاً: النتائج:

ويمكن تلخيص أهم النتائج بما يلي:

1- اتفقت آراء الفئات الثلاث المشمولة في الدراسة وهي ضابط الائتمان، والوسطاء الماليين والمدققون الخارجيون على أن منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس والإفصاح لعب دوراً في أحداث الأزمة المالية العالمية ولكنه لم يكن له الدور الأول بل وصنفوه في المرتبة الثالثة من بين مجموعة العوامل والأسباب العشرة التي يرى خبراء المال والاقتصاد بأنها كانت المسببة لتلك الأزمة وكانت فئة ضابط الائتمان هي الأكثر تأكيداً بأن ذلك المنهج دوراً مهماً في تلك الأزمة.

2- اتفق آراء الفئات الثلاث على أن العامل الأهم في حدوث تلك الأزمة كانت السياسات النقدية التي اتبعتها البنك الفدرالي الأمريكي في مجالات تحديد أسعار الفائدة.

3- بالإضافة إلى السياسات النقدية التي اتبعتها البنك الفدرالي الأمريكي، وسوء استخدام منهج القيمة العادلة في القياس، وصفت عينة الدراسة ثلاثة عوامل أخرى بأنها ذات أهمية بنسبة مرتفعة في التسبب بالأزمة المالية العالمية. وهذه العوامل هي: فشل الأفكار التي تنبثها مدرسة شيكاغو حول اقتصاد السوق والقائمة على الطريق الاقتصادية التقليدية، وكذلك عدم ممارسة الجهات المالية والمصرفية المختصة في الولايات المتحدة للرقابة على بنوك الاستثمار. ثم بعد ذلك تعاضم دور المشتقات المالية في أسواق المال.

4- من بين الفئات المشمولة في عينة الدراسة كانت فئة ضابط الائتمان هي الأكثر تشدداً في تقسيم الأهمية النسبية للعوامل المشار إليها أعلاه كعوامل مسببة للأزمة، كما أن أفراد تلك الفئة كانوا أكثر انسجاماً واتساقاً في وجهات نظرهم حيال تقسيم تلك الأسباب وذلك بالمقارنة مع وجهات النظر التي أيدها أفراد كل من فئة الوسطاء الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين.

- 5- أجمعت الفئات المشمولة في الدراسة أيضا على أن إجراء بعض التعديلات في نصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ذات العلاقة بالقيمة العادلة ممكن أن يساهم في تقليص آثار الأزمة المالية. وهنا أيضا كانت فئة ضابط الائتمان الأشد تأييداً للإجراء مثل هذه التعديلات. وقد اتفقت آراء الفئات الثلاث على أن النص المهم الواجب تعديله هو ما يخص معالجة الخسارة التراكمية التي تنتج عن انخفاض القيمة العادلة للأصل المالي المكتنى برسم البيع. إذ تؤيد هذه الفئات بأنه يتوجب الاعتراف بتلك الخسارة كبند من بنود حساب الأرباح والخسائر وليس كبند من بنود حقوق الملكية، أما التعديلات الأخرى التي نالت الأعلى نسبة في التأييد فهي كما يلي:
- 5 – 1 إلغاء معالجة الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة والتي تقضي بإبراز التغيير الحادث في قيمتها العادلة ضمن قائمة الدخل.
- 5 – 2 عدم تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس على الموجودات المالية التي من غير الممكن التحقق من قيمتها العادلة.
- 5 – 3 إعادة النظر في القواعد المنصوص عليها بخصوص محاسبة التحوط.
- 6- وبخصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم (40) لاقت الفقرات التالية التأييد الأكبر من حيث التعديلات المطلوبة في نصوص ذلك المعيار.
- 6 – 1 عدم الاعتراف بالتقلبات التي تحدث في القيم السوقية للعقارات ضمن قائمة الدخل كون القيم السوقية لها غير مؤكدة.
- 6 – 2 إعادة النظر في المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق التي تنتج عن شراء القروض العقارية.
- 6 – 3 إلغاء مبدأ الخيار في تقويم الاستثمارات العقارية حسب منهج القيمة العادلة وفقاً للمعيار (40) أو حسب منهج التكلفة المطفأة المنصوص عليه في المعيار رقم (16).

6 – 4 أما عن أثر وتداعيات الأزمة المالية على تدني التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية في الأردن، فقد تفاوتت آراء عينة الدراسة في تشخيص أسباب هذه الظاهرة لكنها مع ذلك حددت أهم أسبابها فيما يلي:

- انخفاض القيمة الإجمالية للودائع المصرفية للمغتربين في البنوك التجارية الأردنية.
- الإفراط في ممارسة الحكومة لسياسة الاعتماد على الدين الداخلي بواسطة إصدار أذونات الخزينة عن طريق البنك المركزي.
- الهبوط الحاد في أسعار الأسهم في البورصة وما ترتب عليه من انخفاض الضمانات المقدمة للبنوك إما في صورة عقار أو صورة أسهم وما تبع ذلك من تشدد البنوك في منح التسهيلات المصرفية للشركات التي تأثرت قيم أصولها المالية أو العقارية.
- ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وما صاحبها من ارتفاع كبير في حساسية إدارة البنوك تجاه مخاطر الائتمان.

7- كشف اختبار التباين الأحادي ANOVA وبمستوى معنوية 0.05 عن رفض الفرضيات الرئيسية الثلاث وقبول الفرضيات البديلة ذات العلاقة بالأسئلة المطروحة عن أسباب الأزمة المالية العالمية بشكل عام ودور منهج المحاسبة العادلة بشكل خاص، ومن ثم حول التعديلات المقترحة لتعديل المعيارين المحاسبيين الدوليين (39-40) من أجل تقليص آثار وتداعيات تلك الأزمة، ثم بعد ذلك عن انعكاسات تلك الأزمة على شح السيولة في الأردن الناتج عن تدني التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية.

8- كما كشف اختبار شافيه Scheffee للمقارنات البعدية على أن التفاوت بين وجهة نظر ضابط الائتمان ووجهة نظر المحللين الماليين حيال الموضوعات المشار إليها أعلاه كان الأوسع

مدى. وذلك لعكس الحال بالنسبة لوجهة نظر فئة المدققين حيالها التي كانت في معظم الحالات لأقرب لوجهة نظر فئة ضابط الائتمان.

ثانياً : التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1- التمسك بمنهج القيمة العادلة في معالجة المشاكل المحاسبية ذات العلاقة بالاعتراف والقياس والإفصاح لدى إعداد البيانات المالية للشركات المساهمة العامة أياً كانت طبيعة نشاطها ذلك على اعتبار أن هذا المنهج لم يكن السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية وإنما كان لسوء استخدامه في بعض الأحيان مساهمة في حدوثها.

2- لكن آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية انعكست بطبيعة الحال على ذلك المنهج وبشكل يتطلب إجراء بعض التعديلات في تطبيقاته المهنية خصوصاً في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ذي العلاقة بالمحاسبة عن الأدوات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (40) ذي العلاقة بالمحاسبة عن العقارات الاستثمارية. وبناء عليه وفي هذا الإطار يوصي الباحث بما يلي:

2 - 1 إجراء بعض التعديلات في نصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ذات العلاقة بالقيمة العادلة .

2 - 2 إلغاء المعالجة الحالية التي تصنف الموجودات المالية المشتقة على أنها محتفظ بها للمتاجرة و التي تقتضي إبراز التغيير في قيمتها بنداً من بنود قائمة الدخل .

2 - 3 عدم تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس للأصول المالية على الموجودات التي من غير الممكن التحقق من قيمتها العادلة لأن خضوعها بالقيمة العادلة يؤثر وبشكل غير

مناسب على نتيجة أعمال الشركة من ربح وخسارة ويساهم في شيوع سياسات إدارة الأرباح التي تمارسها مجالس الإدارة بالشركات .

2 - 4 إعادة النظر في كثير من القواعد المنصوص عليها في المعيار (39) بشأن محاسبة التحوط بالقيمة العادلة لأن شروطها ومتطلباتها صعبة التحقق في الواقع العملي.

2 - 5 إجراء بعض التعديلات في نصوص العيار المحسبي الدولي رقم (40) ذات العلاقة بالاستثمارات العقارية.

2 - 6 عدم الاعتراف بالتقلبات التي تحدث في القيم السوقية للعقارات ضمن قائمة الدخل كون القيم السوقية لها غير مؤكدة .

2 - 7 إعادة النظر في المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق التي تنتج عن شراء القروض العقارية.

2 - 8 إلغاء مبدأ الخيار في تقويم الاستثمارات العقارية بحسب منهج القيمة العادلة وفقاً للمعيار (40) أو بحسب منهج التكلفة المطفأة المنصوص عليه في المعيار رقم (16).

3- وفي معالجة أزمة السيولة التي نتجت عن تدني التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الأردنية للعملاء يوصى الباحث بما يلي:

3 - 1 إن ممارسة البنك المركزي الأردني سياسة نقدية أكثر مرونة في التعامل مع القطاع المصرفي تقتضي تخفيض سعر الخصم، وبنسبة الاحتياطي النقدي للبنوك لديه.

3 - 2 أن يقلل البنك المركزي الأردني من سياسة الاستدانة الداخلية التي يمارسها حالياً بواسطة بيع أدونات الخزينة للبنوك، إذ إن المبالغة في إصدار هذه الأدونات يعزى إدارات البنوك بالاستثمار فيها عوضاً عن التوسع في سياسات منح القروض للعملاء.

3-3 أن تفعل الحكومة بعض الاقتراحات التي قدمتها اللجنة المشكلة من قبلها لمعالجة آثار الأزمة المالية على شح السيولة. ومن هذه الاقتراحات أن تمارس الحكومة دور الكفيل في حدود 30% للديون المصرفية المتراكمة على بعض الشركات المتعثرة خصوصاً تلك العاملة في مجالات العقار والخدمات المالية أو من خلال تشجيع البنوك الدائنة على شراء أسهم الشركات المدينة من أجل تحويل دورها من الدائنة لتلك الشركات إلى دور المساهم فيها.

3-4 أن تتخلى إدارات البنوك عن ممارسة سياسات التحفظ المبالغ فيها في الائتمان المصرفي، وخصوصاً وأن آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية في طريقها إلى الانحسار وبذلك يخفض مخاطر الائتمان.

4- عقد ورش مهنية لتدريب المهنيين من مديري ماليين ومدقي حسابات خارجيين وخبراء تقييم العقار والمحافظ المالية على تطبيق قواعد منهج القيمة العادلة خاصة تلك المشمولة في المعيارين المحاسبيين الدوليين (39 ، 40).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية (2009).
2. البصيري، فهد محسن (2009). مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي. _ جامعة الجنان: طرابلس، لبنان.
3. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام 2007 .
4. جريدة الغد، المنشورة بتاريخ 2009/11/5 و 2009/11/12 و 2009/7/18، و 2009/11/2.
5. الجليلاتي، محمد (2008). مهام مفتش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها. _ أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين لعام 2008 دمشق - سورية
6. حماد، طارق عبد العال (2003). المدخل الحديث في المحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة. - القاهرة.
7. - حمدان، مأمون (2002). مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية. كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين.
8. حميدات، جمعة (2004). مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

9. خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم(2009). "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول العربية". *مجلة شؤون عربية*، المجلد 2 العدد 138(23-50).
10. الخطيب، حازم؛ القشي، ظاهر(2004). توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد. *مجلة الزيتونة للبحوث العلمية*، المجلد الثاني، العدد الثاني، (13-34).
11. خريسات، علا محمد(2008). دور محاسبة القيمة العادلة في تخطيط عملية التدقيق الخارجي : دراسة ميدانية على البنوك الموجودة بالأردن / أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة) .- جامعة عمان العربية (عمان، الأردن)، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، قسم المحاسبة.
12. خوري، نعيم سابا (2000). "محاسبة الأدوات المالية". *مجلة البنوك في الأردن*، ع9، مج 20 تشرين الثاني، ص ص36-41.
13. خوري، نعيم سابا (2007). "القيمة العادلة والإبلاغ المالي". *مجلة البنوك في الأردن*، ع8، مج 19 تشرين الثاني، ص ص1-21.
14. الزعبي، يامن خليل (2005). "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
15. السعافين، هيثم، (2003)، "الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات (معيان المحاسبة الدولي رقم (39) ورقم (40) وأثرها على القرارات الاستثمارية لشركات التأمين"، *مجلة المدقق*، العدد ص ص 52-53.

16. السعيد، معتز أمين عبد الحميد(2008). أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية. _ أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن.
17. شحاتة، حسين حسين(2008). كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربي؟، *سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي*، جامعة الأزهر: مصر.
18. الشمري، ناظم (2007). "الأزمة المالية المعاصرة، أزمة سيولة أم أزمة نظام.. مآل الأزمة وتداعياتها"، ورقة عمل قدمت في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.
19. الطرايرة، جمال علي عطية (2005). *التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
20. -عباد، جمعه محمود، (2009). *الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني*. _ مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي: جامعة الجنان - لبنان.
21. الأعرج، عدنان. *الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن*. _ ندوة تحت عنوان *الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن*، عقدت في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008-10-29، عمان-الأردن.

22. عوض الله، صفوت عبد السلام(2009). الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. _المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق - جامعة المنصورة.
23. الفانك، فهد(2009). الأزمة المالية : هل أفادت الأردن؟ مقال نشر في جريدة الرأي في 29 حزيران 2009.
24. كريستينا برينت، طارق الحق، نورا كامل(2009). آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية. - منظمة العمل الدولية
25. لوندي، فهيم(2002). "المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية". مجلة علمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، ع 1، ص ص 121-182.
26. المبيضين، أحمد محمد مصطفى(2007). تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية. _رسالة ماجستير غير منشورة قسم المحاسبة - كلية إدارة المال والأعمال - جامعة آل البيت.
27. محمد، سامح أحمد(2009). انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الحصيلة والمتأخرات الضريبية. _المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق - جامعة المنصورة.
28. مطر، محمد؛ السويطي، موسى (2006). اثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية. _ بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي. _ المنعقد من تاريخ 13-14/أيلول/2006.بتنظيم المحاسبين القانونيين الأردنيين والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

29. مطر، محمد(2008).الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن. ندوة تحت عنوان الأزمة العالمية وتأثيرها على الأردن، عقدت في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 29-10-2008، عمان- الأردن.
30. مطر، محمد(2008).المنظمة العربية وتداعيات الأزمة المالية العالمية. _ ملتقى طلال أبو غزالة للأعمال والجامعة الألمانية الأردنية.
31. مطر، محمد ؛ نور، عبد الناصر؛ القشي، ظاهر (2009). العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية. _ بحث مقدم في المؤتمر الثالث المنعقد في جامعة الإسراء بعنوان الأزمة المالية العالمية من تاريخ 27-29/4/2009.
32. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2009.
33. نور، أحمد (2003). المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية. _ مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ball, R. , Robin, A., and Wu, J. (2000). Incentive versus standards: properties of accounting income in four east Asian countries, and implications for acceptance of IAS. *Asia Pacific Journal of Accounting and economics*. Vol ,7, no.2 December 2000.
2. Beatty, A.N. (1995). "The effects of fair value accounting on investment portfolio management: How fair is it?", *Review (Federal Reserve Bank of saint Louis)*, vol. 77 (1) pp 25-40 Jan/Feb

3. Douglas, W.A. (2007) *.Financial stability, economic growth, and the role of law*. New York, NY: Cambridge University Press.
4. Dirtrich, R.A. & Harris, M.S. & Muller, K.N. (2000). "The reliability of investment property fair vale estimates", *Journal of Accounting and Economic*, 20(2001), pp 125-158.
5. Maizel, S.A. (2009). "The financial crisis facing America's hospital industry” *American Bankruptcy Institute Journal*, Dec 2008/Jan 2009, 27, 10, page 16.
6. Robert, J.S.(2008).*The subprime solution: how today's global financial crisis happened and what to do about it*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
7. Naim M.O. (2009), "*An Intellectual Bailout*" *Foreign Policy*, Jan/Feb 2009.
8. Nelson, K.A. (1996).Fair value accounting for commercial banks: an empirical analysis of SFAS no.107" *accounting review*, vol.71(2).pp161-183.
9. Shaked, I.M. (2009) "Financial crisis of 2008 and preliminary framework for analyzing financial-distressed firms", *American Bankruptcy Institute Journal*, Dec 2008/Jan 2009, 27, 10, Academic Research Library, page 42.

ثالثاً: المواقع العربية الالكترونية:

1. <http://www.worldbank.org,2009>
2. بن حسين، ناجي(2009). عرض عام حول الأزمة المالية العالمية، متاح على العنوان الالكتروني: www.s1.e-monsite.com تم الإطلاع على المقال في 12 / 7 / 2009
3. البنك الدولي - الأفاق الاقتصادية العالمية لعامي 2008-2009 متاح على العنوان الالكتروني: www.worldbank.org تم الاطلاع على المقال في 1/7/2009
4. البنك الدولي - الأفاق الاقتصادية العالمية لعامي 2008-2009 متاح على العنوان الالكتروني: www.worldbank.org تم الاطلاع على المقال في 1/7/2009
5. البيلاوي، حازم (2009). الأزمة المالية العالمية " محاولة للفهم " ، متاح على العنوان الالكتروني www.iid-alraid.com ، تم الإطلاع على المقالة في 16 / 7 / 2009
6. تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربي، مؤتمر العمل العربي الدورة السادسة والثلاثون، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية- (عمان الأردن -أبريل 2009) ص 159
7. الجزيرة نت، أزمة البطالة تتفاقم وضحاياها الشباب، متاح على العنوان الالكتروني: www.aljazeera.net تم الإطلاع على الموقع في 15 / 7 / 2009
8. خوري، نعيم سابا(2009). القيمة العادلة والإبلاغ المالي. _ مجلة المدير المالي متاح على العنوان الالكتروني: <http://financialmanager.wordpress.com>
9. ديب، عصام(2009). أسواق المال الأمريكية وتأثيرها على الأسواق المالية العالمية، متاح على العنوان الالكتروني: www.economagic.com تم الإطلاع على المقال في 17 / 2009 / 7 .

10. سامي، أحمد حسن (2009). هل تؤرخ الأزمة المالية العالمية لعودة سيطرة الدولة على الاقتصاد، رؤية تحليلية، متاح على العنوان الإلكتروني:

www.centoryarabic.canalblog.com تم الإطلاع على المقال في 10 / 7 / 2009

11. شاهين، علي عبد الله (2009). الأزمة المالية العالمية (أسبابها وتداعياتها وتأثيراتها على الاقتصاد)، متاح على العنوان الإلكتروني: www.iugaza.edu.ps. تم الإطلاع على

المقال في 13 / 7 / 2009

12. الصوراني، غازي (2009). الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، متاح على

العنوان الإلكتروني: www.pflp.ps تم الإطلاع على المقال في 19 / 7 / 2009

13. علي، محمود أحمد عبد القادر (2009). الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط

المتدرب المستقبلية، تقرير مقدم إلى إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي"، متاح

على العنوان الإلكتروني: www.pathways.cu.edu.eg تم الإطلاع على المقال في 12 / 7 /

2009 /

14. مجلس الغرف السعودية، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية (2008)، الأزمة

الاقتصادية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، متاح على العنوان الإلكتروني:

www.saudichambers.org.sa تم الإطلاع على المقال في 12 / 7 / 2009

15. الموسوعة الحرة، الأزمة المالية العالمية 2008، متاح على العنوان الإلكتروني:

www.ar.wikipedia.org تم الإطلاع على الموقع في 10 / 7 / 2009

الملاحق

1. الاستبانة

2. بيانات التحليل الإحصائي

الاستبانة

القارئ الكريم

تحية طيبة وبعد.....

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة رسالة الماجستير في المحاسبة من كلية إدارة الأعمال. في جامعة الشرق الأوسط .

ونظراً لما تتمتعون به من معرفة وخبرة تؤهلكم لفهم أسباب الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الأردني بشكل خاص فإنه من دواعي الاعتزاز أن أقف على آرائكم حول تلك الأسباب والتداعيات، وكذلك عما إذا كان لمنهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس والإفصاح المنصوص عليه في الكثير من معايير المحاسبة الدولية وعلى الأخص في المعايير ذات الأرقام (32، 39، 40) أثر هام في حدوث تلك الأزمة. والباحث إذ يشكر لكم سلفاً تعاونكم معه، مقدراً الجهد الكبير الذي ستبذلونه في الإجابة على أسئلة الاستبانة بكل دقة وموضوعية، يتعهد بأن المعلومات التي تقدمونها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وبشأن أي استفسار يرجى التكرم بالاتصال بالباحث على الهاتف:

الباحث

روحي وجدي عواد

0799896161

الجزء الثاني: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

أولاً: المهنة

ضابط ائتمان وسيط مالي مدقق خارجي

ثانياً: المؤهل العلمي

دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه

ثالثاً: التخصص

محاسبة إدارة أعمال علوم مالية ومصرفية أخرى

رابعاً: شهادات مهنية:

CPA CMA JCPA CFA

الجزء الثالث: أسئلة الاستبيان:

غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة	الفقرات
<p>ما يلي مجموعة من العوامل التي رأى خبراء الاقتصاد والمحللون الماليون أنها كانت وراء حدوث الأزمة المالية العالمية ، يرجى إبداء الرأي في الأهمية النسبية لكل منها من وجهة نظرك وذلك بوضع إشارة √ في الخانة المناسبة</p>					
					1 السياسات النقدية التي اتبعها البنك الفدرالي الأمريكي في التخفيض المتواتر لأسعار الفائدة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.
					2 عدم إخضاع بنوك الاستثمار المخصصة (INVESTMENT BANKS) في الولايات المتحدة لرقابة الجهات الرسمية فيها.
					3 فشل النظرية الاقتصادية التقليدية القائمة على الحرية المطلقة في اقتصاد السوق (مدرسة شيكاغو).
					4 المنهج المحاسبي المتبع في إعداد البيانات المالية في مجالات الاعتراف والقياس والإفصاح والقائم على مفهوم القيمة العادلة.
					5 تعاضم دور المشتقات المالية (FINANCIAL DERIVATIVES) في أسواق المال.
					6 السياسات المحاسبية المتبعة في مجالات التحوط (HEDGING) لمخاطر المحافظ الاستثمارية.
					7 الترهل الأخلاقي و الفساد الإداري في القطاعين العقاري و المصرفي في الولايات المتحدة.
					8 سياسة التوريق SECURITIZATION التي اتبعت بالنسبة للقروض العقارية و التي أنشأت ما يعرف بـ (القروض المسمومة).
					9 العولمة الاقتصادية.
					10 ظاهرة القطب الواحد المتمثلة في الهيمنة السياسية و الاقتصادية للولايات المتحدة على العالم.
<p>يقترح خبراء الاقتصاد والمحللون الماليون إجراء بعض التعديلات على معايير المحاسبة الدولية ذات العالقة بالقيمة العادلة كوسيلة في تقليص آثار الازمة المالية العالمية يرجى إبداء موافقتك على التعديلات</p>					
<p>أولا بشأن المعيار رقم (39):-</p>					
					1 إلغاء المعالجة الحالية التي تصنف الموجودات المالية المشتقة على أنها محتفظ بها للمتاجرة التي تقتضي إبراز التغيير في قيمتها كبند من بنود قائمة الدخل.
					2 إلغاء المعالجة الحالية التي تجيز تقويم (البند خارج الميزانية) OFF BALANCE SHEET ITEMS بالقيمة العادلة.
					3 إلغاء تقويم المحافظ الاستثمارية المقتناة لأغراض التحوط بالقيمة العادلة.
					4 منع عكس خسارة إعادة تقويم الأصول المالية التي عولجت في حساب الأرباح و الخسائر عند ارتفاع الأصول المعاد تقويمها.
					5 التمييز في المعالجة المحاسبية بين الموجودات المالية المشتقة المقتناة بقصد المضاربة (SPECULATION) في الأجل القصير عن المشتقات المقتناة كأدوات تحوط (HEDGING).

				6	السماح بإعادة تصنيف الأدوات المالية المصنفة ضمن فئة (الأصول المقومة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر) إلى أي فئة أخرى إذا لم يعد الاحتفاظ بالأصل المالي لغرض بيعه أو إعادة شرائه في المدى القريب، ومن ثم منع عكس أية أرباح أو خسائر تم الاعتراف بها سابقا في الأرباح والخسائر لذلك الأصل.
				7	في حال توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة العادلة لأصل مالي مقتنى برسم البيع يجب الاعتراف في حساب الأرباح والخسائر بالخسارة التراكمية التي سبق الاعتراف بها في حقوق الملكية.
				8	عدم تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس للأصول المالية على الموجودات التي من غير الممكن التحقق من قيمتها العادلة لأن نقيمتها بالقيمة العادلة يؤثر وبشكل غير مناسب على نتيجة أعمال الشركة من ربح وخسارة ويساهم في شيوع سياسات إدارة الأرباح التي تمارسها مجالس الإدارة بالشركات.
				9	إعادة النظر في كثير من القواعد المنصوص عليها في المعيار (39) بشأن محاسبة التحوط بالقيمة العادلة لأن شروطها ومتطلباتها صعبة التحقق في الواقع العملي.
				10	السعي لإزالة الاختلاف الموجود بين نصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ومبادئ المحاسبة الأمريكية (GAAP) فيما يخص تعريف المشتقات المالية والتزامات القروض وكذلك في مجال المحاسبة عن الأرباح والخسائر غير المتحققة من الأصول المالية المقتناة برسم البيع، وكذلك في مجال معاملة تحوط القيمة العادلة للالتزامات طويلة الأجل.
ثانياً: بشأن المعيار رقم (40):-					
				1	يسمح المعيار (40) بتقويم الاستثمارات العقارية بموجب واحد من خيارين هما:- القيمة العادلة أو التكلفة المطفأة بموجب المعيار (16) وهذا الخيار يؤدي إلى حدوث تقلبات جوهرية على البيانات المالية وتقلل من قابليتها للمقارنة.
				2	يرى بعض الخبراء والمحللين بأنه لا ضرورة لوجود المعيار رقم (40) وإنما يمكن معالجة الاستثمارات العقارية وفقاً لنصوص المعيار (16) (الممتلكات، والمصانع، والمعدات) ذلك لأنه من الصعب التفرقة وبشكل جوهري بين الاستثمارات العقارية من جهة والممتلكات المشغولة من قبل المالك من جهة أخرى.
				3	لا تتوفر الشروط والمتطلبات اللازمة لتطبيق منهج القيمة العادلة في مجالات الاعتراف والقياس الخاصة بالاستثمارات العقارية وأهم هذه الشروط وجود سوق منظور ونشط لتداول العقارات، كما أن العمليات المالية على العقارات ليست متكررة أو متشابهة.
				4	لا يوجد تعريف محدد ومقتن للاستثمارات العقارية مما يجعل من غير العملي المحاسبة عليها وفق منهج القيمة العادلة.
				5	لا يتوفر في سوق الممتلكات العقارية السيولة الكافية لتصنيف الصفقات التي تجري عليها على أنها عمليات تشغيلية تؤهل التقلبات التي تحدث في قيمتها العادلة للمعالجة في حساب الأرباح والخسائر.
				6	القيمة السوقية للعقارات الاستثمارية غير مؤكدة لذا فإن تضمين ما يحدث على هذه القيم من تقلبات قبل حدوثها الفعلي لحساب الأرباح والخسائر، يؤثر على الشفافية وأغراض تقييم الأداء، كما يجعل الأرباح غير المحققة من إعادة التقويم قابلة للتوزيع وهو ما يخالف الأعراف والمبادئ المحاسبية.

					7	يتوجب إعادة النظر في المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق المالي SECURITIZATION والتي تنتج عن شراء القروض العقارية.
					8	لا يتوفر في البلدان النامية ومنها الأردن أسواق متطورة للعقار ولا الخبراء المتخصصون في مجال تقويم العقار مما يعيق تطبيق نصوص المعيار رقم (40).
					9	يرى بعض الخبراء بأنه إذا كان لا بد من تطبيق نصوص المعيار رقم (40) يتوجب حينئذ الاعتراف بالزيادات الناتجة عن إعادة التقويم في حقوق الملكية والاعتراف بالانخفاضات في حساب الأرباح والخسائر.
					10	يهدف المعيار رقم (40) إلى تحديد كيفية قيام المنشأة بإعداد تقاريرها عندما تقوم بمعاملة تنطوي على مدفوعات مبنية على أسهم.
<p>رأى خبراء الاقتصاد والمحللون الماليون أن تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية للعملاء كانت وراء حدوث الأزمة المالية العالمية يرجى إبداء الرأي في الأهمية النسبية لكل منها من وجهة نظرك وذلك بوضع إشارة √ في الخانة المناسبة</p>						
					1	انخفاض القيمة الإجمالية للودائع المصرفية في البنوك الأردنية.
					2	الهبوط الحاد في أسعار الأسهم في بورصة عمان أدى إلى هبوط الأسعار السوقية للأسهم المقدمة كضمان للتسهيلات التي تمنحها لشركات الوساطة أدى بالتالي إلى تشدد البنوك في منح التسهيلات لتلك الشركات.
					3	الهبوط الحاد في أسعار العقار انعكس على القيم السوقية للعقارات المقدمة من شركات العقار كضمان للقروض مما أدى إلى تشدد البنوك في منح التسهيلات لتلك الشركات.
					4	الهبوط الحاد لأسعار النفط أدى إلى تخفيض قيمة التحويلات الأردنية للعاملين في دول الخليج فانخفضت بالتالي قيم الودائع المصرفية منهم مما أدى إلى التشدد في التسهيلات المصرفية.
					5	ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وما يصاحبها من ارتفاع مخاطر القروض الممنوحة للشركات أدى إلى التشدد في منح التسهيلات المصرفية.
					6	قرارات البنك المركزي في تخفيض هامش الفائدة أدى إلى التشدد في منح التسهيلات المصرفية.
					7	قرارات البنك المركزي في تحديد الاحتياطي النقدي المطلوب من المصارف أدى إلى التشدد في منح التسهيلات المصرفية.
					8	القرار الحكومي المتخذ عند حدوث الأزمة المالية العالمية بخصوص الضمان الكامل للودائع المصرفية أدى إلى انتهاج البنوك سياسات متحفظة جدا خفضت من قيمة التسهيلات المصرفية المقدمة للمستثمرين في شتى الأنشطة الاقتصادية.
					9	الإفراط في توسع الحكومة في سياسة الاعتماد على الدين الداخلي أدى إلى تشجيع البنوك على تحويل السيولة المتاحة لها إلى شراء أدوات الدين الحكومية بدلا من توجيه تلك السيولة لمنح تسهيلات مصرفية.
					10	التداعيات التي نتجت بفعل الأزمة المالية العالمية على البنوك الأجنبية أدت إلى تقليص فرص البنوك المحلية في الحصول على قروض أجنبية كانت ستؤدي إلى زيادة إمكاناتها في منح التسهيلات المصرفية للعملاء.

نتائج التحليل الاحصائي

الفرضية الرئيسية الأولى H_{01}

"ليس لحاسبة القيمة العادلة أثر مهم في إحداث الأزمة المالية العالمية".

Descriptives

sumA

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	47	3.9447	.75435	.11003	3.7232	4.1662	1.60	5.00
2.00	29	3.3207	.87928	.16328	2.9862	3.6551	1.60	5.00
3.00	59	3.5864	.93153	.12127	3.3437	3.8292	1.00	5.00
Total	135	3.6541	.88779	.07641	3.5030	3.8052	1.00	5.00

ANOVA

sumA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	7.462	2	3.731	5.018	.008
Within Groups	98.153	132	.744		
Total	105.615	134			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: sumA

Scheffe

(I) code	(J) code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.62399*	.20362	.011	.1199	1.1281
	3.00	.35824	.16859	.109	-.0592	.7756
2.00	1.00	-.62399*	.20362	.011	-1.1281	-.1199
	3.00	-.26575	.19556	.400	-.7499	.2184
3.00	1.00	-.35824	.16859	.109	-.7756	.0592
	2.00	.26575	.19556	.400	-.2184	.7499

*. The mean difference is significant at the .05 level.

الفرضية الرئيسية الثانية H0₂

"لا يساهم تعديل المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص آثار

الأزمة المالية العالمية".

H0₂₋₁: لا يساهم تعديل المعيار المحاسبي الدولي (39) الذي يحكم محاسبة القيمة العادلة في تقليص

آثار الأزمة المالية العالمية.

Descriptives

sumB

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	47	3.9447	.59301	.08650	3.7706	4.1188	1.90	5.00
2.00	29	3.4379	.84912	.15768	3.1149	3.7609	1.60	5.00
3.00	59	3.5695	.84797	.11040	3.3485	3.7905	1.00	5.00
Total	135	3.6719	.79068	.06805	3.5373	3.8064	1.00	5.00

ANOVA

sumB

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	5.704	2	2.852	4.822	.010
Within Groups	78.070	132	.591		
Total	83.773	134			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: sumB

Scheffe

(I) code	(J) code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.50675*	.18160	.023	.0572	.9563
	3.00	.37519*	.15036	.048	.0029	.7474
2.00	1.00	-.50675*	.18160	.023	-.9563	-.0572
	3.00	-.13156	.17441	.753	-.5634	.3002
3.00	1.00	-.37519*	.15036	.048	-.7474	-.0029
	2.00	.13156	.17441	.753	-.3002	.5634

*. The mean difference is significant at the .05 level.

HO_{2.2}: لا يساهم تعديل المعيار المحاسبي الدولي (40) في مجال القياس للقيمة العادلة في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية.

Descriptives

sumC

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	47	3.9383	.66022	.09630	3.7444	4.1321	2.00	5.00
2.00	29	3.4310	.99646	.18504	3.0520	3.8101	1.00	5.00
3.00	59	3.6492	.79922	.10405	3.4409	3.8574	1.00	5.00
Total	135	3.7030	.81871	.07046	3.5636	3.8423	1.00	5.00

ANOVA

sumC

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4.918	2	2.459	3.823	.024
Within Groups	84.901	132	.643		
Total	89.819	134			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: sumC

Scheffe

(I) code	(J) code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.50726*	.18938	.030	.0384	.9761
	3.00	.28915	.15680	.187	-.0991	.6773
2.00	1.00	-.50726*	.18938	.030	-.9761	-.0384
	3.00	-.21812	.18188	.489	-.6684	.2322
3.00	1.00	-.28915	.15680	.187	-.6773	.0991
	2.00	.21812	.18188	.489	-.2322	.6684

*. The mean difference is significant at the .05 level.

الفرضية الرئيسية الثالثة H₀₃

"ليست الأزمة المالية العالمية سبباً في تشدد البنوك الأردنية في منح التسهيلات المصرفية

لعمالها فقط بسبب الأزمة المالية العالمية".

Descriptives

sumD

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
1.00	47	4.0898	.61587	.08983	3.9090	4.2707	2.56	5.00
2.00	29	3.4483	.81568	.15147	3.1380	3.7585	1.78	5.00
3.00	59	3.6478	.86342	.11241	3.4228	3.8728	1.00	5.00
Total	135	3.7588	.81033	.06974	3.6209	3.8968	1.00	5.00

ANOVA

sumD

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	8.673	2	4.337	7.217	.001
Within Groups	79.315	132	.601		
Total	87.989	134			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: sumD

Scheffe

(I) code	(J) code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.64156*	.18304	.003	.1884	1.0947
	3.00	.44200*	.15155	.016	.0668	.8172
2.00	1.00	-.64156*	.18304	.003	-1.0947	-.1884
	3.00	-.19956	.17580	.527	-.6348	.2357
3.00	1.00	-.44200*	.15155	.016	-.8172	-.0668
	2.00	.19956	.17580	.527	-.2357	.6348

*. The mean difference is significant at the .05 level.